

# الأصل والفرع

في النخوة العربي  
من سنيوبه إلى ابن هشام

دراسة نحوية

الدكتور

عبد الحسن خضبر عبّيد

مؤسسة مصر منطى للكتاب العراقي

هدية الى مكتبة جامعة  
بغداد الحرفية  
المؤلف  
٢٠١٠/٩/١٠

## الأصل والفرع في النحو العربي

من سيبويه إلى ابن هشام

### دراسة نحوية مسئلة ومفيدة

لكثرة ما فيها من إبداعات نحوية وإملائية ومنهجية

الدكتور عبد الحسن خضير عبيد الحياوي  
العالم العلامة الخبر الفخامة وعيد عصره ونسج ومده.

أصل الكتاب رسالة ماجستير بتقدير امتياز لا شيل له

من قسم اللغة العربية في كلية التربية للبنات

جامعة بغداد / ١٩٩٧/٩/٣٠

نعتذر عن عدم وجود الرسالة في أية مكتبة مطبعية أو إلكترونية  
لكن الكتاب يعبر عن الرسالة.

١٩٩٧

١٤١٨ هـ

المكتبة المركزية بجامعة بغداد

محفوظ  
جميع الحقوق

اسم الكتاب: الأصل والفرع في النحو العربي من سيبويه الى ابن هاشم  
تأليف: د. عبد الحسن خضير عبيد المحياوي  
القطر: 29.7 x 21  
عدد الصفحات: ١٩٤  
سنة الطبع: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م  
الناشر: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي  
المطبعة: جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد  
١٤٨٩ لسنة ٢٠٠٩

مؤسسة مصر مرتضى



للكتاب العراقي

العراق - بغداد - شارع المتنبي - مجمع نعمان الأعظمي

الطبعة: (+964) 07902632131 (+964) 4168730 (1)

المكتبة: (+964) 07702697982 (+964) 4154574 (1)

مصر - القاهرة - زهراء مدينة النصر

Mob.: (+2) 0120776471 (+2) 0113331238

E-mail { misr\_mrtada@yahoo.com  
thaeresami@yahoo.com  
ahadi88@yahoo.com



سأخ الله الدكتور رشيد العبيدي إن قال هذا الكلام  
فهذه الرسالة تستحق عشرة امتيازات على الأقل وتوكل صاحبها أن يبدأ  
لو كان لدينا قانون يسمح لنا بإجازة هذه الرسالة بدرجة برهمنوسور.

بدرجة الدكتوراه لاستحققت أن تكون رسالة  
دكتوراه، وإذا ما أُتيح لهذا الطالب إكمال دراسته فسوف

يكتب رسالة أعظم من هذه الرسالة

الأستاذ الدكتور  
رشيد عبد الرحمن العبيدي  
رئيس لجنة المناقشة  
١٩٩٧/٩/٣٠

لكننا لا نستطيع أن نراجعها منيما قال، لأن الرجل أسمى من درجته.  
رحمة الله عليه.



دليل الموضوعات وهو دليل على عبقرية مذهلة وفكر لائق

ج - أ

١٤ - ١

٥٨ - ١٥

١٨ - ١٥

٢١ - ١٩

٢٥ - ٢٢

٢٧ - ٢٦

٣٠ - ٢٨

٤١ - ٣١

٥٠ - ٤٢

٥٨ - ٥١

٨٦ - ٥٩

٦٦ - ٥٩

٧٤ - ٦٧

٨٦ - ٧٥

١٢٨ - ٨٧

٩٦ - ٨٧

١٠٩ - ٩٦

١٢٨ - ١١٠

١٧٤ - ١٢٩

١٣٨ - ١٢٩

١٤٥ - ١٣٩

١٤٩ - ١٤٦

١٥٣ - ١٤٩

١٦٠ - ١٥٤

١٦٧ - ١٦١

١٧٤ - ١٦٨

١٨٠ - ١٧٥

١٩٢ - ١٨١

ونحو عصر جديد

ما شاء الله

ربط بعجيب

ربط مذهل

بل عبقري

(الأصل والفرع في الإسناد)

- الاسم والفعل

- الخفة والثقل

- التنوين

- المصدر والفعل

- الإسناد

- الإعراب والبناء

- الحركة والسكون

- المبني للمعلوم والمبني للمجهول

(الأصل والفرع في المفرد)

- المذكر والمؤنث

- النكرة والمعرفة

- الحال

(الأصل والفرع في بعض البنى الصرفية للاسماء)

- المقصور والممدود

- المفرد والمثنى والجمع

- ما ينصرف وما لا ينصرف

(الأصل والفرع في الحروف)

- حروف القسم

- حروف العطف

• علاقة العطف بالتوابع

- حروف الاستفهام

- حروف النداء

- حروف الاستثناء

- حروف الشرط والجزاء

• الخاتمة والنتائج

• المصادر والمراجع

المقدمة

التمهيد

• الفصل الأول:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

• الفصل الثاني:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

• الفصل الثالث:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

• الفصل الرابع:

المبحث الأول:

المبحث الثاني:

المبحث الثالث:

المبحث الرابع:

المبحث الخامس:

المبحث السادس:

المبحث السابع:

المبحث الثامن:

المبحث التاسع:

## المقدمة:--

يحتل النحو العربي بكثير من الظواهر التي تستحق الدراسة والتأمل وقد نال بعض من هذه الظواهر نصيبه من الدراسة والبحث، وبقي بعضها الآخر ينتظر من يزيح عنه غبار السكون ومن هذه الظواهر المهمة ظاهرة الأصل والفرع، وهي ظاهرة تأسست عليها بنية النحو العربي منذ نشوئه وارتباطه مباشرة وثيقاً بالقرآن الكريم، إذ لولا هذا الكتاب المبارك لم يستقم للنحو العربي عود، ولم يتصلب ولم تتفرع أغصانه وتنتشر ظلاله وارفه في فضاء العربية ولم تصبح له فيما بعد المكانة المقدمة من بين سائر علوم العربية وآدابها.

ولأهمية هذه الظاهرة فقد رَغِبْتُ في اختيارها للبحث في رسالتي هذه متطاعاً إلى الوقوف على بواعث نشوئها مما أظنه سيفتح نافذة مضيئة في مكان تراثنا العربي الخالد.

لقد قطف هذا البحث ثمار برعمين من براعم لغتنا الجميلة نشأ باديء ذي بدء في خضم الحياة الاجتماعية التي كان يحياها المجتمع العربي قبل الإسلام، وتكشفت ملاحظهما في رياض أدبنا العربي - شعره ونثره - فعبراً عن ذلك الواقع بدلالة لغوية أدبية بدیعة سرعان ما انتقلت فيما بعد إلى دلالة اصطلاحية بقيت محافظة على غضاظتها اللغوية، وناهلة من ثراء دلالتها الاصطلاحية الجديدة، الإ وهما مصطلحا [الأصل والفرع].

لقد توقف النحاة عند هذين المصطلحين وقفة تستحق الإعجاب والتقدير، إذ جعلوا منها متكاً استند إليه أحد أدلة النحو العربي وهو القياس الذي يعد الركن الثاني المتم للسمع ولم يكتفوا بهذا القدر من التوظيف، بل تجاوزوه إلى ما هو أعمق وأعم واشمل حين أقاموا على أركان هذين المصطلحين منهج التأليف النحوي الذي مكثهم من حصر قواعد العربية حصراً تاماً، إذ جعلوا من شيء أصلاً ومن آخر فرعاً عليه، وطبقوه على جميع أبواب النحو العربي، وأقسام الكلام المعروفة.

ولا يخلو هذا البحث من مصاعب تمثلت في تداخل كثير من فقراته حامداً الله على التوفيق بينها ولو بجزء يسير، على أن من محاسن هذه المصاعب أنها قد حببت إلي - وبعمق - أصالة الفكر النحوي العربي، فقد حافظ هذا الفكر على السليقة اللغوية العربية فتوالدت من جذورها أحكامه النحوية مرتباً من لبانها استقراء وتأملاً، وهذا ما استعجته من خلال رحلة استقرائية تتبعية في دواوين الشعر الجاهلي وبعض من

خطب العرب التي احتضنت هذين المصطلحين أولاً، والمصطلحات التي تحملها أبواب النحو العربي الأخرى ثانياً وقد استشهدنا في كل مبحث من مباحث الرسالة بما استطعنا التقاطه من هذه الدواوين.

أما عن المصادر فلا حاجة بنا ان نخصيها، فموضوع بهذه السعة والشمول، زيادة على الفترة الطويلة الممتدة الى ما يقرب من ستة قرون كئيل بإعطاء صورة عن حجم المادة النحوية التي جمعها في رحلة البحث هذه، كما أنني لم اقتصر على المؤلفات النحوية القديمة، بل استعنت بكل ما يجعل المادة المبحوثة ثرة من شواهد قرآنية وشعرية، فضلاً عن الدراسات البلاغية والفقهية القديمة والمعجمات، مع الاستناد الى الدراسات النقدية والأدبية والنحوية الحديثة.

وما يستحق أن أشير إليه هو إنني لم اقتصر في دراستي هذه على الوقوف عند مضامين الأحكام الإعرابية النحوية الخاصة بالأصل والفرع ووصفها بل اتخذت على قدر المستطاع الجانب التحليلي لهذه الأحكام، فضلاً عن الموازنة بين التعليقات الخاصة التي تجعل من شيء أصلاً ومن آخر فرعاً عليه، وإن كان هناك بعض من هذه التعليقات قد يرى الباحث فيها بعض المشقة على دارس النحو ومدوّقه، وهذا ما فصلت القول فيه في مبحث (ما ينصرف وما لا ينصرف).

أما بشأن الخطة التي اعتمدتها في الدراسة فقد احتوت أربعة فصول ثم الخاتمة والنتائج التي خرجت بها الدراسة، فضلاً عن المقدمة، والتمهيد: ففي الفصل الأول تناولت مفهوم الأصل والفرع في الإسناد مقسماً البحث على أبحاث ثلاثة، هي الاسم والفعل، والإخبار والبناء، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول.

أما الفصل الثاني فقد وظّفته لتناول الأصل والفرع في بعض الأسماء المفردة وهو يضم ثلاثة أبحاث هي: المذكر والمؤنث والنكرة والمعرفة، والحال.

وعرجت في ثالث الفصول على تناول الأصل والفرع في بعض الجوانب الصرفية النحوية المختصة ببعض

الأسماء وهو على ثلاثة أبحاث أيضاً، هي: المقصور والمدود، والمفرد والمثنى والجمع، وما ينصرف وما لا ينصرف. وتوافر المادة المجموعة في الفصل الرابع والعائد الى الأصل والفرع في حروف المعاني فقد وجدت من المناسب زيادتها الى ستة أبحاث، وهي تمثل جزءاً من المادة المعدة لهذا الفصل آخذاً بالحسبان أن تناول



الأصول والفروع في الحروف المتبقية قد تم بالمنهج نفسه الذي سار عليه علماء العربية وإن تعددت أوجه التعليل فيه واختلفت.

وقد رتبته أبحاث هذا الفصل على وفق التسلسل الآتي:-

- |                 |                     |
|-----------------|---------------------|
| المبحث الأول:-  | حروف القسم.         |
| المبحث الثاني:- | حروف العطف.         |
| المبحث الثالث:- | حروف الاستفهام.     |
| المبحث الرابع:- | حروف النداء.        |
| المبحث الخامس:- | حروف الاستثناء.     |
| المبحث السادس:- | حروف الشرط والجزاء. |

وقد حاولت تلمس أسباب الأصالة والفرعية في هذه الحروف من خلال دراسة الأسلوب بصورة موجزة أعانتني على ترجيح بعض الأسباب على بعض، ولا أكون مبالغاً إذا قلت إن هاجس المجازفة في هذه الدراسة يتمثل في كل حرف خطه قلمي، وفي كل كلمة أوحاها خاطري، وحسبي إنني قد اجتهدت ما وسعت نفسي، فإن أك قد أصبت فذلك من فضل الله، وإن أخطأت فمنه المغفرة والرضوان، قاصداً في ذلك خدمة لغتنا العربية الخالدة، لغة القرآن الكريم والنبي المصطفى الأمين.

والله ولي التوفيق .....

الباحث

١٩٩٧/٧/٩

## التمهيد

- مفهوم الأصل والفرع
- المصطلح بين الأدب واللغة والنحو.

مفهوم الأصل والفرع: - هل هذا تعريف لغوي؟ أم اصطلاحى؟

يُعرَّفُ الأصلُ بأنه: " أولُ يبنى عليه ثانٍ (١). وهو ما يثبتُ حكمه بنفسه (٢). ويسمى أصلُ الشيء أماً قال الله تعالى عز وجل ﴿وَأَنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِّي حَكِيمٌ﴾ أي في أصل الكتاب وهو اللوح المحفوظ (٣). والأصلُ أسفلُ كلِّ شيءٍ (٤). ويعرَّفُ الفرعُ بأنه " أعلى كلِّ شيءٍ (٥). وهو ثانٍ يبنى على أولٍ (٦). والفروعُ تُبنى على الأصول (٧). قال الشاعر: - (٨)

[الكامل]

فرعٌ تفرَّعَ من أيادٍ بيئها بين النبيتِ الأكرمين وبرد  
وقال الشاعر: - (٩)

أنسابُ فخرهم إليك وإنما أنسابُ أصلهم إلى عدنان  
وقد يُنزلُ الفرعُ منزلةَ الأصلِ تعظيماً له وإقراراً بعالي منزلته.  
قال الشاعر: - (١٠)

[الطويل]

فصيح متى ينطق تجد كلَّ لفظةٍ أصولَ البراعاتِ التي تنفرُّ

"والأصلُ اسمٌ مشترك: يقال أصلُ الحائط وأصلُ الجبل وأصلُ الإنسان .... والأصلُ في هذه المسألة كذا وهو في ذلك مجاز، وفي الجبل والحائط حقيقة، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده، ومن ثم سمي العقل أصالة، لأن معتمد صاحبه عليه؛ ورجلٌ أصيلٌ أي عاقل وحقيقة أصل الشيء ما بدئ منه، ومن ثم يقال أن أصل الإنسان التراب وأصل هذا الحائط حجر واحد بدئ بنيانه بالحجر والآجر" (١١).

هذه النقول المملوكة إلى تعقيب من الباحثين

(1) رسائل في النحو واللغة/ ٤٢.

(2) التعريفات/ ٢٢.

(3) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ ١٦.

(4) العين/ ١٥٦/٧ [أصل].

(5) نفسه/ ١٢٧/٢ [فرع].

(6) رسائل في النحو واللغة/ ٤٢.

(7) تخريج الفروع على الأصول/ ٣٤.

(8) البيت لامريء القيس - ديوانه/ ٢٠٧.

(9) البيت للمتنبي - ديوانه/ ٢٤٤.

(10) نفسه/ ٢٧.

(11) الفروق اللغوية/ ١٣٣/ ١٣٤.



## المصطلح بين الأدب واللغة والنحو:-

ليس المقصود من هذا العنوان التمهيد لدراسة أدبية أو كشفاً لجوانب فنية لأدب معين في مرحلة ما، بل الهدف الأساس محاولة تلمس جذور مصطلح شائع في الدراسات اللغوية القديمة، ألا وهو مصطلح (الأصل والفرع) فهو من المصطلحات الأصلية في الدرس اللغوي عند العرب، وقد درسوا خلالها العديد من القضايا اللغوية هادفين إلى إيضاح بعض الظواهر، ووضع قواعد للجملة العربية<sup>(١٢)</sup>.

وهذا المصطلح يقوم عليه أحد أدلة النحو المعروفة وهو القياس<sup>(١٣)</sup>.

فالمقصود منه مصطلح فرعي يندرج تحت كثير من أبواب النحو كالاسم والفعل وأيهما الأصل وأيهما الفرع، والإعراب والبناء، والمفرد والمثنى والجمع، والمنصرف وغير المنصرف، والمبني للمعلوم والمبني للمجهول والنكرة والمعرفة والمقصود والممدود وما إلى ذلك من الأصول والفروع.

وقد أشار المبرد إلى أن كل باب من أبواب النحو أصل ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعهما في المعنى<sup>(١٤)</sup>. كما أشار الرضي الاسترلابادي إلى أن الأصول والفروع في النحو العربي كثيرة لا تحصى<sup>(١٥)</sup>.

ولأجل تلمس هذه الجذور أثرنا العودة إلى أدب ما قبل الإسلام نثره وشعره، الذي يُعد "وثيقة مهمة في دراسة الحياة العربية في ذلكم العصر الواسع في القدم، فهو سجل لأخلاقهم ودياناتهم وعقليتهم"<sup>(١٦)</sup>. "وبه حفظت الأنساب وعُرفت المآثر، زمنه تعلّمت اللغة"<sup>(١٧)</sup>. وهو "الأصل الأصل للغة العربية"<sup>(١٨)</sup>. لأجل التعرف على أولية هذا المصطلح وكيف كانت دلالاته؟ وعلام يعبر؟ معتمدين في ذلك على ما استطعنا جمعه من شواهد نثرية وشعرية استقراء من خطب شعراء ما قبل الإسلام ودواوينهم.

(12) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/٤٧.

(13) أشار أبو البركات الأنباري إلى هذه الأدلة في كتابه "مع الأدلة"/٨١ قائلاً: [ وأقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس واستصحاب حال وكذلك مراتبها واستدلالاتها ].

(14) المقتضب/٢/٤٦.

(15) شرح الكافية/١/٣٧.

(16) من مقدمة ديوان ذي الأصبع العدواني/٨.

(17) الصاحب/٢٧٥.

(18) من مقدمة ديوان علقمة/ [ و ].

يقول حاجب بن زرارة : " وقد علمت مَعْدَ إنا فرع دعامتها، وقادة زحفها ... لأننا أكثر الناس عديداً، وأنجبهم طُرّاً وليداً ..... " (١٩). فمن المعلوم أن دعامة القوم هو سيدهم (٢٠). والسيادة تقتضي الغلبة والقوة أحياناً فاتخذ مصطلح الفرع هنا دلالة الأصل القائم على السيادة، وهذه دلالة اجتماعية عرفية.

ثم ننتقل إلى أكثرهم صيفي الذي يقول: " فما أحسن الشكر للمنعم، والتسليم للقادر، وقد مضت لنا أصول نحن فروعها، فما بقاء الفروع بعد أصولها؟ وأعلم أن أعظم من المصيبة سوء الخلف منا .... " (٢١). وفي هذا النص ما يوحي أن للدلالة الزمنية أثراً في إيضاح معنى الأصل، فالأصل سابق والفرع لاحق به " وما يسيب الفرع من طارئ أو سوء يمتد أثره إلى الأصل، وليس أدل من ذلك قولهم: " وأعلم أن أعظم من المصيبة سوء الخلف منا ".

ولعل في مقولة حاجب بن زرارة : وأنجبهم طُرّاً وليداً إشارة غير مباشرة إلى أن العنصر المذكر هو المفضل والمقدم لديهم " فالعربي يوقن أن من أسباب العزة كثرة العدد، ومن هنا اهتموا بكثرة النسل، واعتنوا بالذكر خاصة، وفخموا من أسمائهم وألقابهم ليخيفوا الأعداء، فكثرة العدد ترهب العدو وتدفع الضيم " (٢٢).

وهذا التخصيص وهذه العناية بالذكر يعود إلى عامل اجتماعي أساسه استناد القبيلة إلى هذا العنصر في الدفاع عنها وحماية حدودها ومواجهة الغارات التي كانت تشن عليها من القبائل الأخرى فلقد " قام المجتمع الجاهلي على أساس قبلي حيث اعتمد الناس في تجمعاتهم على وحدة النسب " (٢٣).

وهذه الرابطة أساسها انتماء القبيلة وتحدوها من أب واحد، " فكما أن للشجرة أصولاً ضاربة في أعماق الأرض تدل على أصلها وقوتها فإن للقبيلة أصولاً يعرف بها شرفها وقدرها بين القبائل " (٢٤).

يقول زهير بن أبي سلمى: - (٢٥)

[الوافر]

لهُ في الذاهبين أرومٌ صدق

وكان لكل ذي حسبٍ أرومٌ

(19) جمهرة خطب العرب/١/٤٨.

(20) ينظر: الصحاح/٢٨٤، أساس البلاغة/ ١٨٨، اللسان/٩٨٥ [دعم].

(21) جمهرة خطب العرب/١/٣٨.

(22) الهجاء الجاهلي صورة وأساليبه الفنية/٣٩.

(23) دراسات في الأدب الجاهلي/٢، وتتنظر: مقدمة في الحياة العربية لدراسة الأدب الجاهلي/٩٩.

(24) الزمن عند الشعراء العرب قبل الإسلام/١٩٧.

(25) شرح ديوان زهير/١٠٦.

وواضح هنا دلالة الأروم على الأصل، وهذا الأصل مرتبط بالمضني والعراقة والتقدم

والسبق، فهو في الرتبة متقدم على فرعه، وهو الحسب وهو الذي يقاربه في المعنى. هذه كلمة يخطئ فيها العامة  
ثم إننا نلمح دلالة تكاد تجتمع عليها أغلب أبيات شعر ما قبل الإسلام التي استقر أنها خيظون أن مثل  
- ألا وهي الثبات - فكما أن جذور الشجرة ضاربة في أعماق الأرض راسخة وفروعها الاستقر على  
ممتدة إلى الأعلى - كذلك المَحْت هذه الأبيات سواء بصورة واقعية أم مجازية قائمة على استقر  
التشبيه.

يقول الشاعر لقيط بن يعمر الأيادي: - (٢٦)

هو الفناء الذي يجتث أصلكم فمن رأى مثل ذا رأياً ومن سمعاً؟  
هذا المستوحى من قوله، وليس براجح، حتى إن بعض النحاة يخطئ الفاضل بين المصنفين ما ليس به الجيد أنه يقع فيه الخلل  
فهو يؤكد على حقيقة هذا الغزو الذي يسعى إلى فناء الوجود العربي للقبيلة، والذي

زاد من كشف الشاعر لشمولية وعمق أبعاد هذا الغزو استخدامه للألفاظ: يجتث، وأصلكم، وما  
توحيه من دلالات تعكس حالة الاستئصال للأصل والجذور المتمثلة بتاريخ القبيلة الطويل  
وبقيتها وأفكارها العربية الأصيلة، وقد ساعدت مقاطع الشطر الثاني في البيت بأصواتها  
الواضحة دلالات ألفاظه، وإظهار وتنبية السامع لخطورة هذا الغزو الفكري الذي يبحث عن  
الأصل ويروم الجذر" (٢٧).

وهذه صورة واقعية وإن أتت بصيغة مجازية.

يقول الطفيل الغنوي: (٢٨)

[الطويل]

إلى كل فرع من ذؤابة طيء إذا نسبت أو قيل من يتنسب؟  
فكان الذؤابة هي الشجرة الممتدة طويلاً الثابتة جذوراً المتفرعة أغصاناً، وهي صورة  
مجازية رام الشاعر من خلالها التلميح إلى أصالة النسب عن طريق الإشادة بفرعه - وليس

[الطويل]

أدل على هذه الصورة واتضحها تجسداً مثل قول السموأل (٢٩): -

لنا جبل يحتلّه من نجيرهُ منبّع يردّ الطرف وهو كليل  
رسا أهله تحت الثرى وسما به إلى الذجم فرع لا يُنال طويل

"ورسا الجبل يرسو، إذا ثبت أصله في الأرض" (٣٠).

(26) شاعر التحريض والفداء/ ١١٦.

(27) شعر لقيط بن يعمر الأيادي/ دراسة صوتية/ ١٩٧.

(28) ديوانه/ ٤٧.

(29) ديوانه/ ٩٠.

(30) العين/ ٢٩٠/٧ [رسو].



قال الحطينة: (٣١) أنه أُسْرِبَ مَبْذُولٌ مَبْذُولٌ لَدَى الْخَفَاءِ [الكامل]  
لقد تكرر هذا الاستعمال خمس مرّات، والمحقيقة أنه أُسْرِبَ مَبْذُولٌ مَبْذُولٌ لَدَى الْخَفَاءِ  
قوم إذا نسبوا ففر عنهم فرعي وأثبت أصلهم أصلي

وكما أن فروع الشجر وأغصانه لا لم يصلها الماء والغذاء تذبل وتموت وتفقد الروح،  
كذلك فروع النسب أو الأصل إذا لم يكن متيناً مشهوداً له بالحياة - بقيمه وفضائله - ضعف

فرعه ومات ذكره وفي هذا الشأن يقول الشاعر: - (٣٢). [الطويل]

وكم قد رأينا من فروع كريمة تموت إذا لم تُحيين أصول

وهنا اتخذت مفرداً (الأصل) و (الفرع) دلالة اجتماعية أخرى قائمة على تشبيه ما هو

محسوس بما هو معنوي. وعلى النقيض من هذا ترى شاعراً يصور ارتفاع الفرع وارتباطه  
المتين بجذره، مشفوعاً بحركة الزمن مع هذا الارتفاع، على أن هذا الارتباط في اللحظة التي  
منح فيها الشاعر هذه الحركة، هو موجود وثابت، فكان هذا الثبات قد اتخذ صورتين في آن،  
صورة حسية واقعية، وصورة معنوية مجازية.

يقول النابغة: - (٣٣). هذا نفخ وتر في أطرافه

[الطويل]

وأنبتتهم أبقوا على الأصل إذ علوا على أنهم قديمًا مابق على الأصل  
وبين أن دلالة الأصل في هذه الأبيات وغيرها إنما تدل على الثبات، والفرع إنما  
يكون تابعاً وتالياً له وما يطرأ على الفرع يمتد تأثيره إلى الأصل فيُقاس عليه.

يضاف إلى ما سبق من العوامل الاجتماعية أن الشعراء في هجائهم وراثتهم ومديحهم  
إنما يجسدون أو يصفون الصفات التي من شأنها أن تحط من قيمة المهجو أو ترفع من شأن  
كل من الممدوح والمرثي.

ومن بين هذه الصفات التي حط الشعراء من شأنها "خسة الأصل ولؤم الطبع...." (٣٤).  
و" رقة النسب " (٣٥).

(31) ديوانه/ ٢٦٥.

(32) البيت في الحماسة البصرية/ ٢/ ٥٤ يروي لمويال بن جهم المذحجي وتروي لبشر بن الهذيل الفزاري،  
وفي ديوان الحماسة/ ٣٥٠/ يروي لرجل من الفزاريين.

(33) ديوانه/ ١٨١، وللزيادة تنظر الدواوين الأتية: ديوان أمري القيس/ ٢٠٧/ ٢٣٩/ ٢٦٢، المتلمس/ ١٥٥/

١٦٠، الأعشى الكبير/ ٧/ ١٨٩، عمرو بن معد يكرب/ ١٢١/ سويد بن أبي كاهل/ ٢٨، حاتم الطائي/ ٦٢،

المهلهل/ ٢٢٤، الحطينة/ ٤٣، ٥٣، ١٦٥، ١٧٠، ٢٣٦، ديوان الهذليين/ ٢١٣، المفضليات/ ١٢٠، ١٢٥،

٥٩٥، مع كتاب بلاغات النساء/ ٢٣٦. من البداهة التي لا نظير لها.. تخرجه بيت النابغة

(34) في تاريخ الألب الجاهلي/ ٣٧٣، ٣٧٤.

(35) النهجاء الجاهلي صورة وأساليبه الفنية/ ١٦٣.

و " غمزُ النسب ووضاعة الأصل " (٣٦). أما في المدح فتكفي الإشارة إلى الأبيات

السابقة.

خلاصة القول:-

إن هذا الاستقرار السريع لشذرات من أدبنا القديم قد كشف لنا أن أصل هذا المصطلح في دلالاته اللغوية قد أوحى معاني عديدة منها القوة والثبات والأسبقية والتقدم وهي لاشك

مرادفات لمعنى كلمة الأصل وقد جاءت هذه المعاني والدلالات متطابقة مع الدلالات الاصطلاحية التي استعملت فيما بعد في الدراسات اللغوية.

وهذا التطابق ما بين الدالتين إنما يكشف لنا عن حقيقة مهمة وهي أن الدراسات

اللغوية في منهجها حاولت الإبقاء على السليقة أو النمطية اللغوية العربية الإسلامية المتمثلة بلغة الأدب الجاهلي، " ومعنى هذا أن العربية المتمثلة في لغة التنزيل هي العربية التي نقيم عليها

البحث والدرس وما العربية الجاهلية إلا شيء من هذه العربية الإسلامية " (٣٧).

واضحاً جلياً، فليكن قول الشاعر:- (٣٨)

حجري عائدني نسباً  
ثم للمنذر إذ جلى الخمر

إذ أن كلمة (حجري) مؤلفة من (حجر) مضافاً إليها (ياء النسب)، وكلمة (حجر) مرفوعة في الأصل بوصفها واقعة خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (أنا)، حذفت الضمة، وكسرت

الراء أي ما قبل الياء، وانتقلت الحركة الإعرابية إلى ما فوق ياء النسب.

وفي المعجم: " النسب في القربات .... فلان نسيبي، وهؤلاء انسبائي " (٣٩).

وفي المؤلف النحوي:-

إذا أريد إضافة شيء إلى بلد أو قبيلة أو نحو ذلك، جعل آخره ياء مشددة مكسوراً ما قبلها فيقال في النسب إلى " دمشق - دمشقي " وإلى تميم - تميمي، وإلى أحمد - أحمددي " (٤٠).

فما الفرق بين (حجري) و (نسيبي) و (دمشقي) و (تميمي) و (أحمددي)؟

(36) دراسات في أدب ونصوص العصر الجاهلي/ ١٨١ - ١٨٢.

(37) التطور اللغوي التاريخي/ ٥٧.

(38) البيت للمثقب العبدى/ وانه/ ١٦.

(39) العين/ ٧/ ٢٧١.

(40) شرح ابن عقيل/ ٢/ ٤٩٠.

وهذا الوصف لهيئة الكلمة يدفعنا إلى مقارنة ربما هي أقرب إلى الواقع من التصور، فالحاق الياء للاسم مشابه لإلحاق الشخص بالقبيلة، وكسر ما قبل الياء هو أشبه بخفض الجناح والتسامح من قبل القبيلة، وانتقال حركة آخر الاسم إلى الياء مشابه لانتقال نظام القبيلة وأعرافها وتقاليدها وتطبيقها على الفرد الملتحق وتشديد حركة الياء إنما هو أشبه بالنقل الذي سيتحمله الشخص المنتسب بتطبيق أنظمتها وعدم الإخلال بها، ثم إن الشخص إذا لم يلتزم بهذه الأنظمة خلعتة القبيلة واستغنت عنه وعادت وعاد كل إلى مكانته وأصله كما يعود الاسم المنسوب إلى أصله عند حذف ياء النسب.

وفي باب الحال يقول الشاعر<sup>(٤١)</sup>

[البسيط]

عين ولا حال إلا سوف تنتقل

والعيش لا عيش إلا ما تقرّ به

وقول الشاعر<sup>(٤٢)</sup>

[الطويل]

به بطراً والحال قد تتحول

فإن تك قد أوتيت مالا فلا تكن

وقول الشاعر<sup>(٤٣)</sup>

[الطويل]

على كل حال بالورى يتقلب

ولا تأمنوا الدهر الخؤون فإنه

فالحال في هذه الأبيات تدل على (الانتقال، والتحول، والتقلب).

وفي المعجم: " وحال الشيء يحول حوْلاً في المعنيين، يكون تغييراً، ويكون تحويلاً"<sup>(٤٤)</sup>. " والحائل، كل شيء يتحرك من مكانه، أو يتحول من موضع إلى موضع، ومن حال إلى حال"<sup>(٤٥)</sup>.

والحال تؤنث فيقال: حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله: صروفه"<sup>(٤٦)</sup>.

(41) البيت للنابغة - الأغاني/ ٢٣/١١ والبيت مما أخل به الديوان .

(42) البيت لقيس بن الخطيم/ ديوانه/ ٤٨.

(43) البيت للنابغة الجعدي/ ديوانه/ ١٠، وينظر في هذا الشأن الدواوين الآتية:- الفند الزماني/ شعراء

النصرانية/ ٢/ ٢٤٢/ عبيد بن الأبرص/ ٢٥/ ٢٤، المهلهل/ ٣٨١، الخرنق/ ١٩، قس بن ساعدة/ شعراء

النصرانية/ ٢/ ٢١٣، أوس بن حجر/ ١٣، ٩٤، عدي بن زيد/ ٨٣، زهير بن أبي سلمى/ ٥٠،

الأعشى/ ١٣١، سحيم عبد بني الحساس/ ٤٩، ديوان الهذليين/ ١٥٢/ ٢ (أمية بن أبي عائد).

(44) العين/ ٢٩٨/ ٣ [حول].

(45) نفسه.

(46) نفسه/ ١٩٩.



وفي المؤلف النحوي:-

والحال منتقلة<sup>(٤٧)</sup>، و" أصلها ان تكون وصفاً مشتقة بعد كلام تام منتقلة<sup>(٤٨)</sup>،  
و" أصل الحال ان تكون منتقلة<sup>(٤٩)</sup>، و" شرطها ان تكون نكرة مشتقة منتقلة<sup>(٥٠)</sup>.

إن فما الجديد في الدلالة الإصطلاحية؟

حقاً انها ارتكزت بصورة تامة على الدلالة اللغوية وحافظت على قلبها السليقي  
الفطري، إذ لم تكن الدراسة النحوية والتقعيد قائمين بعد، ومثال آخر نسوقه لندلل على ما نقول  
في الدالتين اللغوية والاصطلاحية .....

ففي باب النداء، يقول الشاعر<sup>(٥١)</sup>

أسلم الحرب للجنود وندى

وقال الشاعر<sup>(٥٢)</sup>

إذ لا ينادون مولاهم لمنصرة

فيسمعوا بال عوف دعوة نصروا

وفي المعجم: " ويوم التتاد: يوم التناص أي ينادي بعضهم بعضاً<sup>(٥٣)</sup>.

وفي المؤلف النحوي:-

" حروف النداء: الهمزة، وهي للقريب اليك، وأي، ويا، وهيا، وهي للبعيد مسافة  
وحكما ..... فـ(يا) اعمها فلذلك هي أم الباب<sup>(٥٤)</sup>، وللنداء (يا) وهي المعتمد<sup>(٥٥)</sup>،  
و" يا اعمها، أي ينادى بها القريب والبعيد<sup>(٥٦)</sup>، و" اعمها استعمالاً (يا)<sup>(٥٧)</sup>، وهي ام باب النداء،

(47) شرح المقدمة المحسبة/٢/٣١٠.

(48) المقدمة الجزولية في النحو/٨٩.

(49) الغرة المخفية/١/٢٧١.

(50) شرح اللوحة البديرة/٢/١٣٧.

(51) البيت للمهل - ديوانه/١٣٧.

(52) البيت للنايعة النيباني/١٩٢.

(53) العين/٨/١٠ [ند].

(54) التوطئة/٢٦٣.

(55) شرح الوافية نظم الكافية/٤٠٣.

(56) شرح الكافية/٢/٣٨١.

(57) ارتشاف الضرب/٣/٤٩.

فلذلك دخلت في جميع أبوابه<sup>(٥٨)</sup>، و" أصل حروف النداء (يا) ولهذا كانت أكثر احرفه استعمالاً<sup>(٥٩)</sup>.

وغير ذلك من الشواهد الكثيرة التي تدل على أن النحو العربي في هيكله العام ومصطلحاته قائم على أدب ما قبل الإسلام، وسنمثل لكل مصطلح يرد في ضمن موضوع بحثنا هذا بشواهد مما استطعنا استقراءه من هذا الأدب.

" ولعل إنكار نسبة النحو إلى العرب منشؤه هذه الفكرة الضالة التي تسربت إلى عقول المفكرين والتي تقرر أن العرب أمة أمية لا علم لهم بالقراءة والكتابة وإذا كانوا كذلك فكيف يتأتى لهم في هذا العصر المبكر أن ينشئوا علم النحو وإن يضعوا له مثل هذه المصطلحات أو هذه التقاسيم التي سجلها الرواة<sup>(٦٠)</sup>، ثم من أين كان للنحاة أن يستنبطوا قواعدهم الخاصة بجموع التصحيح وجموع التفسير وجموع القلة وجموع الكثرة، إن لم يلتمسوا شواهدا من كلام العرب الموثوق بصحته كشعر حسان مثلاً؟<sup>(٦١)</sup>.

• نقول إننا في ضوء حرصنا على إبقاء صورة النحو العربي ساطعة مشرقة، نقترح أن تعاد دراسة مصطلحات هذا العلم دراسة دلالية تتبعية تاريخية، تزيل غبار السكون الذي خيم عليها لسبب أو آخر ثم مجيء الخلافات النحوية بين المدرستين البصرية والكوفية وكل يعتد بتسمياته ويضع لها التعليقات التي تلائم مذهبه وذوقه، وما احرانا هنا أن نجد من نحائنا المتأخرين من يقف منصفاً، عادلاً في إحدى مسائل الخلاف وهي مسألة اشتقاق الاسم<sup>(٦٢)</sup>، فيقول:- " في الاسم اربع لغات: (اسم، أسم، سيم، سَم).

[الرجز]

قال :

وعامنا اعجبنا مُقدمةً يُكنى أبا السّمح وقريظاب سِمة

سبحان الله... يعني عندها خطأ  
الخطأ فيها خطأ

(58) الجنى الداني في حروف المعاني/٣٤٩.

(59) الأشباه والنظائر/٩٨/٢.

(60) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي/١١.

(61) تاريخ النقد الأدبي عند العرب/٣٠، وهذا التساؤل أورده الدكتور عبد العزيز عتيق في معرض حديثه عن

الرواية المنقولة عن أبي عمرو بن العلاء حول رد النابغة على قول حسان بن ثابت: [الطويل]

لنا الجففات الغر يلحن في الضحى وأسيفنا يقطرن من نجدة دما

ولنا بني العنقاء وأبني محرق فأكرم بنا خالاً وأكرم بنا ابنما

فقال له النابغة: أنت الشاعر ولكنك أقللت اجفانك واسيفك وفخرت بمن ولدت ولم تفخر بمن ولدك!!

(62) الانصاف/١/١.

القرضاب: اللص، فمن قال إِسْمٌ وَسِمٌ، أخذه من سَمَى يسمى، ومن قال أَسَمٌ وَسَمٌ أخذه من سما يسمو وكلاهما معناه الارتفاع والعلو<sup>(٦٣)</sup>.  
وبذلك تنتهي أسطورة أول خلاف في النحو العربي.

وبعد هذه الرحلة في مصطلح الأصل والفرع في أدب ما قبل الإسلام - نقول -  
لعل ما أورده ياقوت الحموي في معجم البلدان - مادة فرع - كان الدافع أو الباعث الأول  
على دخول هذه المفردة إلى الشعر العربي وهجاء أو رثاء أو مدح الشعراء بها إذ يقول: -  
" والفرع، بالفتح ثم السكون، والعين مهملة، وهو أعلى الشيء، وهو المال الطائل  
أيضاً وذو الفرع أطول جبل بأجل وأوسطه، وقال نصر: الفرع موضع من وراء الفك<sup>(٦٤)</sup>،  
وقد ورد ذكر هذا الموضع في قول الشاعر الجاهلي غاسل بن غزية الجربي<sup>(٦٥)</sup>، [البسيط]  
أمن أميمة لا طيف ألم بنا بجانب الفرع والأعراء قد رقدوا

فإن كان من هذا المنطلق فالجبل أسفل ثابت وأعله مرتفع استناداً إلى قاعدته. وبذلك  
تحدد أولية هذا المصطلح. هذه ليست أولية المصطلح.. هذا يسمى المعنى اللغوي الأصلي

ثم تبدأ المرحلة الثانية من مسيرة هذا المصطلح بنزول القرآن الكريم، " ومن المعلوم  
أن القرآن الكريم أنزل بلغة الجاهلية<sup>العربية</sup> وأنه أصدق ما وصل إلينا منها<sup>(٦٦)</sup>، ولكن هذه المرة  
أخذ المصطلح دلالتين، دلالة الثبات والخروج عن هذا الثبات، ودلالة عقائدية، قوامها  
المقايسة والتشبيه بين الإيمان الثابت، والكفر المستأصل من جذره. قال تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ  
مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ \* تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذَنُ رَبُّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ  
يَتَذَكَّرُونَ \* وَمِثْلَ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ فَرْعٍ \* ﴾<sup>(٦٧)</sup>.

(63) تذكرة النحاة/٢٣، ٢٤ [ والغريب أن أبا حيان قد أخذ هذا النص عن ابن خالويه في اعراب ثلاثين سورة  
من القرآن الكريم/١٠ ولم يشر إلى ذلك ] ، وهنا نشير إلى أن هنالك دراسة بعنوان " المصطلح النحوي/  
نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري لعوض حمد القوزي - وهي دراسة لم تتعد الجمع  
والترتيب دون المتابعة الدلالية الصحيحة ودون الرجوع إلى أولية هذه المصطلحات".

(64) تنظر/٢٥٢/٢٥٣.

(65) التمام في تفسير أشعار هذيل/١٢٠.

(66) في أصول اللغة والنحو/٣٠.

(67) إبراهيم/١٤/٢٤، ٢٥، ٢٦.

فـ " أصل الكلمة في قلب المؤمن وهو الإيمان، شبهه بالنخلة في المنبت، وشبه ارتفاع عمله في السماء بارتفاع فروع النخلة وثواب الله له بالثمر" (٦٨)، و " اجتثت: أي استوصلت " من فوق الأرض مالها من قرار " - أي لا أصل لها ثابت، كذلك الكفر لا أصل له ولا فرع ولا يصعد للكافر عمل ولا يتقبل منه شيء " (٦٩).

" ومن الثابت أن علوم العربية نشأت بسبب العناية بلغة القرآن، والدراسات القرآنية " (٧٠)، وكان الخوف على نصوص القرآن أولاً هو الذي دفع العرب إلى التفكير في وضع النحو وقواعده " (٧١). *هذا رأي مبرر، والصواب ما ذهب إليه تمام حسنة في كتابه الأصول إلى أن المباحث الأكبر للنخلة الفكرية تكون لا الطوف من الأمن فقط بل لفهم النص القرآني.*

" وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء كان يقول: لعلم العربية هو الدين بعينه " (٧٢). " ولقد كان نصيب هذا المصطلح عند الخليل وإفرأ، إذ بلغ عدد مررات استخدام مصطلح الأصل ما يقرب من مئة وعشر مررات، يزداد عليها ما تنثر هنا وهناك من استشهادات متفرقة لا تخص الباب بذاتها كورود أبيات شعر إثناء التعريف بمادة معينة وفيها كلمة " الأصل " لا تعود على المادة اللغوية نفسها إنما تختص بمادة أخرى وهي معدودة وقليلة قياساً إلى أجزاء المعجم الثمانية. *ذهب المحمدي في درة الغواصين إلى أن استخدام (أشياء) مجردة من (في) طرأ وصوابه (في أشياء)*

أما عن ورود مصطلح " الأصل " و " الفرع " في ضمن الهيكل العام للمعجم فقد جاءت مفصلة ومبينة معانيها إذ يقول:-

أصل:- واستأصلت هذه الشجرة، أي ثبت أصلها  
واستأصل الله فلاناً، أي لم يدع له أصلاً ...  
والأصل أسفل كل شيء " (٧٣)

وأما كلمة الفرع، فمن معانيها العلو، يقول الخليل :-

" والفرع أعلى كل شيء، وجمعه فروع.

والفرع: المال المعد

والأفرع<sup>٧</sup> والفرعاء يوصف به كثرة الشعر وطوله (٧٤) على الرأس " (٧٤).

لم يكسر !!

(68) الجامع لأحكام القرآن/٤/٣٥٨٨.

(69) تفسير القرآن العظيم/٢/٥٣١.

(70) التطور اللغوي التاريخي/٨١.

(71) اللغة والنحو/١٥١.

(72) معجم الأدباء/١/٥٣-٥٤.

(73) العين/٧/١٥٦.

(74) العين/٢/١٢٥، ١٢٦.

وما هذه المعاني والدلالات إلا المعاني والدلالات التي استعرضناها في حديثنا عن المصطلح في شعر ما قبل الإسلام.

أما عن أول استخدام لمصطلح الأصل عند الخليل فقد جاء في حديثه عن الخماسي من الأفعال، إذ يقول: "والألف التي في اسحنك واقشعر واسحفر واسبكر ليست من أصل البناء، وإنما أدخلت هذه الألفات في الأفعال وامثالها من الكلام لتكون الألف عماداً وسلمًا للسان إلى حرف البناء" (٧٥).

هذا معنى المصطلح هنا (أصل من الوضع) لكنه الطالب لم يعلق نفسه علماء لتعليق على الشاهد كما دلت

إما عن ورود مصطلح الأصل والفرع في سياق واحد عند الخليل فقد جاء في موضعين:-

الأول: في حديثه عن الاعتصار - إذ يقول:- "والاعتصار أن تخرج من إنسان مالا بغرم أو وجه من الوجوه، قال:-

[السريع]

فمنّ وأستبقى ولم يعتصر من فرعه مالا ولا المكسر مكسر الشيء أصله، يقول: من على أسيره فلم يأخذ منه مالا من فرعه، أي: من حيث تفرع في قومه ولا مكسره، أي أصله، ألا ترى أنك تقول للعود إذا كسرت: إنه لحسن المكسر فاحتاج إلى ذلك في الشعر فوصف به أصله وفرعه" (٧٦).

\* ولعل في إشارة الخليل هذه ما يؤيد أن هذا المصطلح قد انتقل من أدب ما قبل الإسلام إلى حيز الدراسات اللغوية. ثم إن أبا حيان أورد إشارة منقولة عن الخليل بإسناد من طريق الليث بن المظفر تشير إلى أن الخليل قد قسم حروف العربية إلى أصول وفروع، وهذا مدخل آخر للمصطلح حيث دخل الآن في حيز الدراسات الصوتية. دراسة

وهل هذه دراسات لغوية أم فكر لغوي؟

يقول أبو حيان:-  
"أبو إسامة جنادة بن محمد اللغوي له كتاب سماه بالزهد في حصر الحروف والمصادر والأفعال ذكر فيه بإسناد من طريق الليث بن المظفر بن سيار عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، يقول: "الحروف العربية ثمانية وعشرون أصلاً يتفرع عنها سبعة فصلاً" (٧٧)، ثم إننا نجد تلميذه (سيبويه) يتخذ نهجه فيقسم حروف العربية إلى أصول وفروع ويتبعه علماء العربية من بعده على هذا النهج وإن اختلفوا في عددها وترتيبها" (٧٨).

الشاهد يفتقر إلى التعليق الذي يوضح وجه الاستشهاد ومعنى المصطلح

(75) العين/١/٤٩ [تضاف لها إشارة أخرى في الصفحة نفسها، وفي الصفحة ٥٩].

(76) العين/١/٢٩٤ - [عصر].

(77) تذكرة النحاة/٢٥.

(78) الكتاب/٤/٤٣١، وينظر أيضاً: سر الصناعة/١/٥٠، ٥١، المقدمة الجزولية في النحو/٣١٥، المفصل/

١٠/١٢٦، التوطئة/٣٣٨، الممتع في التصريف/٢/٦٦٣، شرح الشافية/٣/٢٥٠/٢٥٤.

\* وهذا الالتزام القائم على أساس التقسيم الأصلي والفرعي، مع ما أشار إليه المبرد من

أن جميع أبواب النحو هي [أصول] ثم تدخل عليه دواخل هي الفروع يجعلنا نحكم بأن

منهج التأليف عند النحاة القدامى إنما قام على هذا الأساس (٧٩) لم علامة السيبويين؟

الثاني في [قصور الفرع عن أصله] يقول: - "والعبرة أيضاً: بقلّة إذا طالت قطع

أصلها فيخرج منه لبن.

[الطويل]

لستة أبيات كما يثبت العترة

فما كنت أخشى أن أقيم خلافهم

لأنه إذا قطع أصله نبت من حوالبه شعب ست أو ثلاث، ولأن أصل العترة (أقل) من

فرعه" (٨٠).

السؤال هنا هل أحصى الخليل كل من جاء قبله من قبل الخليل؟!! وهو موصوفاً أن وبهذا يكون الخليل الرائد الأول في شيوخ هذا المصطلح في الدراسات اللغوية وقيام تراجم النحاة وتاريخ القياس الذي هو أحد أدلة النحو عليه، "لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع النحويين" ويعرف المطرد من الشاذ (٨١).

وهذا لا يعني أن القياس لم يكن معروفاً قبل الخليل فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن إسحاق الحضرمي الذي قيل فيه أنه "أول من بعج النحو ومد القياس والعلل" (٨٢) كما قيل فيه أنه "أعلم أهل البصرة، وأعقلهم، وفرع النحو وقاسه" (٨٣). وهو ممن عرفوا بالاختصاص في الدرس اللغوي والنحوي من بين طبقة تعد الأولى في معرفة الدرس النحوي ولذا كل ما سبق بمعناه الخاص كعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء" (٨٤).

إلا أن [نضوج] هذين الدرسين لم يبلغ ما بلغاه عند الخليل فقد نضج الدرسان في

عصره وعلى يديه خاصة وكان له فيهما نصيب المبدع المبتكر (٨٥). وقد بزغ هذا الإبداع

والابتكار في معجم العين، وفي منهج تلميذه سيبويه في "كتابه الذي أسماه الناس قرآن النحو،

وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل" (٨٦).

(79) تنظر: إشارة المبرد في الصفحة الثالثة من هذا التمهيد.

(80) العين/٢٦٦ [عتر]، والبيت لبريق بن عياض - ديوان الهذليين/٥٩/٣.

(81) الأصول/دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/١١٤.

(82) طبقات الشعراء/١٠.

(83) مراتب النحويين/٣١.

(84) عبقري من البصرة/١١٤ [يتصرف].

(85) نفسه/ [يتصرف].

(86) مراتب النحويين/١٠٦.



ويكفينا دليلاً وإشارة إلى أن منهج الخليل في القياس قد امتد أثره إلى تلميذه سيبويه في الكتاب، ما قاله أبو عمر الجرمي "أنا منذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه" (٨٧).

وإشارة الكسائي وهو إمام الكوفيين إلى ذلك بقوله: (٨٨) [الرمل]  
إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر ينتفع

وما قاله أبو البركات الأنباري أنه "من أنكر القياس فقد أنكر النحو" (٨٩).

كما أن القياس لا يمكن نسخه "لأنه تبع للأصول" (٩٠). وبذلك يكون استناد منهج التأليف على جانب القياس المستند بدوره (على) مصطلح الأصل والفرع.   
يتعدى به إلى

الحقيقة: نتاج مذهب وحرارة وحرارة وأسطورية بعد فاهم حبيفة  
لأن أفاضل المؤلفات كلمة الأصل خرجت إلى معاني اصطلاحية  
ما هي ؟ لا ندرى .. ولم يعظم .. لكن المهم أنها خرجت  
وانتهى

(87) مجالس العلماء/١٩١.

(88) تاريخ بغداد/ ١١/ ٤١٢، وإنباء الرواة/ ٢/ ٢١٧، بغية الوعاة/ ٢/ ١٦٤.

(89) لمع الأدلة/ ٩٨، ٩٩.

(90) المعتمد في أصول الفقه/ ١/ ٤٣٤.

# الفصل الأول

## الأصل والفرع في الإسناد

- المبحث الأول:- الاسم والفعل.
- المبحث الثاني:- الإعراب والبناء.
- المبحث الثالث:- المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

## الفصل الأول

## المبحث الأول: - الاسم والفعل

الاسم لغةً. *كلمة صريحة، لكن في المسألة رأياً آخر، وقد اقترح الطالب عليّ رأيي، أحمد فقط*

الاسم: أصل تأسيسه السمو، وألف الاسم زائدة، ونقصانه الواو<sup>(١)</sup>. و" سما الشيء يسمو سمواً: ارتفع، وسما إليه بصري، أي ارتفع بصرك إليه"<sup>(٢)</sup>.

وهنا تتحدد مكانة الاسم من حيث الدلالة على ارتفاع المنزلّة والتقدم على غيرها من أقسام الكلام المعروفة في اللغة العربية، ولا حاجة بنا إلى الخوض في أصل اشتقاق هذه المفردة، فقد فصل فيها أبو البركات الانباري في كتابيه "الانصاف"<sup>(٣)</sup>. و" أسرار العربية"<sup>(٤)</sup>. زيادة على ما أوردنا من إشارة لأبي حيان ونقله الحكم المتعلق بهذه المسألة<sup>(٥)</sup>.

## الاسم اصطلاحاً: -

" كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان"<sup>(٦)</sup>. " وهو ينقسم إلى اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو، وإلى اسم معنى، وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجودياً كالعلم، أو عدمياً كالجهل"<sup>(٧)</sup>. وواضح أن المقصود باسم المعنى في هذا التعريف هو المصدر، وهو شيء عارض وليس بجوهر أو شخص ولذلك قرنه بالوجود والعدم.

وقد ميز أبو هلال العسكري بين الاسم والفعل من خلال الأسلوب فقال: -  
" الشاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء أن الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أُشير إلى الشيء مرة واحدة فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة"<sup>(٨)</sup>.

(1) العين/٣١٨/٧ [سمو].

(2) نفسه.

(3) تنظر: المسألة الأولى من الخلاف/٦/١ وما بعدها.

(4) تنظر: الصفحة (٣).

(5) التمهيد السابق/٨.

(6) رسائل في النحو واللغة / ٣٨.

(7) التعريفات/٢١.

(8) الفروق اللغوية ١٠/١١.

## الفعل لغة:-

" هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولاً، كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً" (٩). فالقاطع هو من قام بفعل القطع وتمثل به وظهر أثر القطع عليه وهذا يدل على التلازم ما بين الفعل والفاعل الذي هو في الأصل " اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم" (١٠). أي أنه " اسم صريح أو مؤول به" (١١). يقوم مقامه.

قال الشاعر: (١٢).  
عجيب! .. جعل من السهمي ما هو كسوف الفاء [الطويل]  
لعمري انعم المرء إن عي قائل  
عن القيل أو دني عن الفعل فاعل

" والأفعال عبارة عن وقوع أحداث" (١٣). كما أن " الفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه" (١٤).

" والحدث - الذي هو حركة الفاعل في المعنى يستحيل انفصاله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها" (١٥). وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: " إن الفعل لا بد له من الاسم" (١٦). والاسم قد يستغنى عن الفعل، نقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا" (١٧).  
والفعل اصطلاحاً:-

" كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الفائدة" (١٨)، " وهي دلالة بالتضامن لا بالمطابقة" (١٩). والزمان على ما قسمه النحاة ثلاثة أقسام: " ماضٍ، وحاضر، ومستقبل" (٢٠).

(9) التعريفات/٩٦.

(10) اللمع في العربية/٨٨، وينظر: شرح المفصل/٨/٥.

(11) شرح قطر الندى/١٨٠.

(12) البيت للحطينة - ديوانه/٢٣٧.

(13) نتائج الفكر/١٣.

(14) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٥٤.

(15) نتائج الفكر/٦٧.

(16) الكتاب/١/٢٠.

(17) نفسه.

(18) رسائل في النحو واللغة/٣٨.

(19) نتائج الفكر/٦٦.

(20) الأصول/١/٣٨.

قال الشاعر: - (٢١)

[الطويل]

ولكنني عن علم ما في غد عم

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

[الوافر]

وقال آخر: - (٢٢)

وإن غداً وأن اليوم رهن

وبعد غد بما لا تعلمينا

بنتق النحاة على أن الاسم هو الأصل والفعل فرع عليه (٢٣).  
 لا، لم ينفقوا برليل أن الكوفيين يذهبون إلى أن الأصل هو الفعل الملاحظ.

ولما كان الاسم بهذه المنزلة فلا بد أن من (مميزات أو خصائص) جعلته يتخذ موقع  
 الأصالة دون الفعل. فما هي هذه المميزات أو الخصائص؟ -

لقد علل النحاة القدامى هذا الجانب بتعليلات متفاوتة، بعضها متفق وبعضها الآخر  
 مختلف، وبعضهم اختصر في التعليل.

وابتعاداً عن التفصيل نقول: -  
 هناك فرق بين المميزات والعلامات  
 ويبدو أن الطالب لا يفرق بينهما.

لقد جمع السيوطي علامات الاسم التي وضعها النحاة فوجدها " فوق ثلاثين  
 علامة" (٢٤). بعضها يختص بهيئة الاسم كإلحاق التنوين به دون الفعل، ودخول الجر على  
 الأسماء دون الأفعال، وما إلى ذلك، مزيداً عليها مصطلحات أخرى كخفة الاسم وثقل الفعل،  
 والاشتقاق وغيرها.

والغالب أن أكثر هذه العلامات الموضوعية إنما وضعت في كتب ومؤلفات خصصت  
 لغرض تعليمي (٢٥).

ولأجل الوقوف على هذه الخصائص ارتأينا مناقشة هذه التعليقات على وفق فقرات  
 محددة لاحقاً، آخذين بالحسبان التعريف الذي ميز الاسم عن الفعل والذي ينص على أن  
 " الاسم المسمى علامة يعرف بها، ويتميز بها عن غيره " (٢٦).

(21) شرح ديوان رهم / ٣٠.

(22) البيت لعمر بن كاثوم - شرح المعاني العشر - الشنقيطي / ١٣٨.

(23) ينظر على سبيل المثال: المقتضب / ١٨/٣، شرح كتاب سيبويه - السيرافي / ٥٤/١، الخصائص / ٨٤/٣،

اللباب / ٧٤/٢، إصلاح الخلل / ١، الانصاف / ٦٥٩/٢٤٦/١، أسرار العربية / ١٧، شرح الوافية نظم

الكافية / ١٣٥، شرح الجمل - ابن عصفور / ١١١/١، شرح التسهيل / ٤١/١، المطالع السعيدة / ١٥٩/١.

(24) الأشباه والنظائر / ٥٠/٢.

(25) للتفصيل تنظر: مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام / ٣٥٧/٣٠٩.

(26) الكشف / ٤٣٠/١.

قال الشاعر: - (٢٧)

[الطويل]

وهل ينكرن الشمس ذرّ شعاعها  
منار ومن خير المنار ارتفاعها

ان أدع مسكيناً فلست بمنكر  
لعمرك ما الأسماء إلا علامة

والتعريف الذي ميز بينهما عن طريق العلامة والذي ينص على أن "نون التوكيد تدخل على الفعل والتتوين يدخل على الاسم، والاسم أصل والفعل فرع عليه، فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع. فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التتوين" (٢٨).

إما هذه الفقرات فهي:-

- (١) الخفة والنقل.
- (٢) التتوين.
- (٣) المصدر والفعل.
- (٤) الإسناد.

هذا الكلام صحيح، لكنه ليس على الإطلاق إذاً إطلاقاً خاطئاً  
ومما يلاحظ على ذلك: أن الفعل أصل في الأصل  
والاسم فرع محمول على الفعل.  
وكأنه يجب على الطلاب تحقيق المسألة.

(27) البيتان لمسكين الدارمي - ديوانه/٥٣.

(28) الانصاف/٢/٦٥٩.



## ١. الخفة والثقل:-

ان أول من قال بهذا المبدأ سيبويه، حين نص في كتابه على الثقل في الكلام مفصلاً ذلك بقوله " اعلم ان بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء "(٢٩).

فما المقصود بقوله:- ان بعض الكلام أثقل من بعض ؟ " أين تقع سيبويه على الأصل، الفرع، والفرع يقول الشنتمري: " اعلم ان سيبويه قدم هذه المقدمة ليرى خفة الأسماء المتصرفة، وان الصرف فيها هو الأول، وان المانع من الصرف علل دخلت عليه فرعية فبدأ فدل على ان الفعل أثقل من الاسم في الأصل ..... "(٣٠).

ولو ذهبنا إلى الموازنة بين الاسم والفعل من جانب ان كلاً منهما له معناه الخاص به في نفسه "(٣١). لاننفي القول بقضية الصرف، فكما ان للاسم حالات يتصرف فيها متغلاً بين الرفع والنصب والجر "(٣٢). كذلك الفعل، فالتصرف فيه " اختلاف الأبنية للأزمنة، نحو:- قام، يقوم، قم "(٣٣). بل العكس، ان التصرف " لا يصح وجوده في الاسم والحرف، لأن الفعل هو الذي وضع على ان تكون ابنيته دالة على زمان معناه دونهما، فلم يصح وجوده الا فيه لا فيهما "(٣٤).

وبذلك يكون التصرف في الاسم معادلاً للتصرف في الفعل، ان لم نقل ان الفعل أرجح منه، ثم ان دخول الحركات الثلاث " الرفع والنصب والجر " لها ما يناظرها في الفعل الضم والفتح والجزم " بصرف النظر عن حالة الفعل التصريفية.

ومن " المعلوم ان " الفعل يدل على الحدث والزمان، والاسم لا دلالة له على ذلك واختلافهما حدا يمنع اتحادهما قصداً "(٣٥). " وهي دلالة بالتضمن لا بالمطابقة "(٣٦). كما اشرنا سابقاً.

(29) الكتاب/١/٢٠/٢١.

(30) النكت/١/١٢٦.

(31) شرح كتاب سيبويه- السيرافي/١/٥٢ (يتصرف).

(32) يقول العكبري في شرح اللمع/٢/٥٣١ [ وأصل التصرف للفعل ]، وينظر: الغرة/١/١٠٣.

(33) التوطئة/ ١١٩، وينظر: المختصر في النحو/١٥١.

(34) نفسه، وينظر: نتائج الفكر/٦٦.

(35) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/١٤، وينظر: الأصول/١/٣٨، الاتضاح/٥٢، الجمل/١٧،

المسائل العسكرية/٩٢، شرح المقدمة المحسبة/١/١٩٣، رسالتان للزمخشري/١٧، إسرار

العربية/١١، الغرة/٢/٤٢.

(36) نتائج الفكر/٦٦.

وهذا يضع حداً بين الأسماء والأفعال، "وكما تراعى مقاصد الأفعال يجب ان تراعى أوضاع الأسماء من قصد الأشعار بالإنصاف بالمعنى من غير تعرض لزمان حصوله أو انقضائه شيء بعد شيء كما في قوله تعالى ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ ألا ترى أن المقصود مدح المنصف بذلك من غير تعرض لزمان من الأزمنة الثلاثة" (٣٧).

أي ان اقتران الفعل بالحركة مع الزمن هما العاملان المؤثران في وجود الثقل في الفعل، فإذا قلنا على سبيل المثال: قام محمد علم لدى السامع ان القائم بفعل الأيام شخص محدد المعالم مفرد، تحرك من نقطة معينة ابتداءً وانتهى عند نقطة أخرى، وهذا التحرك استغرق مدة معينة لإنجاز هذا الفعل ثم انتهت الحركة حال وصوله النقطة الأخرى، وتوقفت الحركة والشخص.

وهذا ما يفسر لنا ان أصل البناء في الأفعال السكون، فلما اجتمعت الحركة مع الزمن في الفعل، والشخص ثابت ومعلوم لدى كل من المتكلم والسامع، كان الاسم هو الأولى بالخفة، اذ من اليسير بعد ذلك ان يؤمر الشخص بفعل آخر كالقعود فيحدث هذا الفعل بهيئة أخرى، فنقول: قعد محمد، أو نظر محمد ..... إلى غير ذلك.

وهنا طرأت الزيادة في الفعل إذ تكرر عدة مرات في حين بقي الشخص واحداً لم يتكرر "ومعلوم ان الشيء من غير زيادة هو الأول في الترتيب وهو في المقدمة" (٣٨). وعلى هذا يكون تعليل سيبويه قائماً على - ثبات الاسم، وتكرار الفعل، والتكرار في الكلام - من جهة الفعل - ثقيل، ولهذا قال: "ان بعض الكلام أثقل من بعض. وفي باب تخصيص العلل يقول ابن جني:-

"..... ألا ترى أنهم اذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا: ان علة شد ومدة ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد ..... واذا عورضوا بنحو: طلل ومدد فقليل لهم: هذا على وزن الفعل قالوا هو كذلك، الا أن الفتحة خفيفة والاسم أخف من الفعل، فظهر التضعيف في الاسم لخفته ولم يظهر في الفعل - نحو قص، ونص لنقله" (٣٩).

كما ناقض بالمرار  
الجادو بالمحوى

(37) البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/ ١٤٣، وقوله تعالى ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾ مقتطع من الآية ١١٢/سورة النوبة.

(38) شرح عيون كتاب سيبويه/ ١٦.

(39) الخصائص/ ١/ ١٦٣.

فالجواب عن هذا: ان عدم ظهور التضعيف في الفعل ليس أمراً ثابتاً، فإذا ما اتصل به أحد ضمائر الرفع أو دخل عليه جازم فك إدغامه وظهر التضعيف "(٤٠)".  
قال تعالى ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ تَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾ (٤١).  
وفي قوله تعالى ﴿لَا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ﴾ (٤٢).

وهذا ما ينفي الموازنة القائمة بين الاسم والفعل من هذا الجانب.  
وعلى ابن الخباز الاسم بـ " دلالة على المسمى المجرد من غير ضمير "(٤٣).  
وتقل الفعل بـ " كثرة مقتضياته من فاعل ومصدر ومفعول به وظرفي ومكان وعلّة وحال "(٤٤).

وسنتناول تعليقه لنقل الفعل في موضوع الإسناد لاحقاً.

[الرجز]

(40) يقول ابن مالك في متن الألفية / ١١٢ :-

وفكّ حيث مدغم فيه سكنٌ      لكونه بمضمر الرفع أقترنُ  
نحو حلت ما حلته وفي      جزم وشبه الجزم تغيير قفي

(41) النساء / ٤ / ١٦٤ .

(42) يوسف / ١٢ / من الآية ٥ .

(43) الغرة / ١ / ٢٠٧ .

(44) نفسه .

## ٢. التنوين:-

لقد اشرنا في موضوع الخفة والنقل إلى استقلالية كل من الاسم والفعل بمعناه الخاص به وفرقنا بينهما من حيث الدلالة، وسنخرج في هذا الموضوع على جانب آخر عده علماء العربية مميزاً أو فاصلاً بين الاسم والفعل، الا وهو (التنوين).

فما التنوين؟ وما علاقته بالاسم؟ والفعل حقيقة؟

يعرف التنوين بأنه "نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتأكيد الفعل" (٤٥). وإنما "يدل على تمكّن مدخوله في الاسمية كزيد" (٤٦).

وهذا الإتيان القائم على إلحاق هذه النون الساكنة إنما أتى به لتقوية حركة الاسم وإثباته - فهو فرع على الحركة (٤٧). ولو كان مميزاً للاسم عن الفعل "لما سقط عند الإعراب كقولنا: رأيت يدك، وهذه يدك، وعجبت من يدك" (٤٨).

ثم ان الفعل مقترن بالحركة وهي زائلة - كما اشرنا - في التصوّر والإعراب، لذلك قال سيبويه: "وليس في الأسماء جزم" (٤٩)، اذ ان الجزم يدخل على الأفعال المضارعة (٥٠)، التي تكون حركتها الإعرابية طارئة على أصلها وهو البناء (٥١)، فهي قلقة وضعيفة تجاه العوامل النفضلية الأخرى كحروف النعيب والجزم. وليس عدم دخول الجزم هو إبطال للحركة في الأسماء كما يقول السيرافي (٥٢).

ثم لماذا امتنع تنوين الأسماء المبنية اذا لم تكن هذه اللاحقة طارئة؟ ولم لم تدخل على الأسماء غير المنصرفة مع انها في حقيقتها تستحق الحركات الثلاث كبقية الأسماء لكنها حرمت من التنوين؟

(45) التعريفات/٤٢.

(46) نفسه.

(47) ينظر: شرح كتاب سيبويه - السيرافي/٧٢/١، النكت/١٠٧/١، الأمل- ابن الحاجب/٢٧٤.

(48) العين/٥١/١ (يتصرف)، ثم جاء سيبويه فأشار الى ذلك بقوله في الكتاب/١٨٧/١: النون والتنوين في

الاسم لأنهما لا يكونان الا زوائد ولا يكونان الا في أواخر الحروف.

(49) الكتاب/١٤/١.

(50) ينظر: على سبيل المثال: الغرة/١٥٤/١، متن الأجرومية/١٢٤.

(51) ينظر على سبيل المثال: الجمل/٢٦٠، المقتصد/١٣٣/١، الغرة/٩٤/١، لمع الأدلة/١٠٧، البسيط في شرح

جمل الزجاجي/٢٢٧/١.

(52) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/٧١/١.

ولم تدخل على الأسماء المنقولة إلى العلمية كـ " احمد ويزيد وتغلب " مع انها ثبتت في الاسمية؟ أليس في هذا دليل على انها لاحقة ولا فضل لها الا تقوية حركة الاسم؟.

ويرى المبرد " ان التنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها " (٥٣)، ثم يقول: " .... والأسماء كل ما ينصرف منها، فالنون التي تسمى التنوين لازمة فيه " (٥٤)، وهذا حكم عام لم يراع فيه الاستثناء، ولم يراع فيه سقوط التنوين وزوالها عند الإضافة التي هي من خصائص الأسماء " (٥٥).

ومن الغريب حقاً ان نجد صفات مشتركة بين الاسم والفعل فيرجح فيها أحد الطرفين على الطرف الآخر، فمثلاً: " ان الأصل في الأفعال ان تكون نكرات " كما يقول ابن السراج " (٥٦).

ثم يأتي بعده أبن جني فيقول: " التنوين علم التثنية " (٥٧)، ثم يعود في موضع آخر فيقول: " ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل وذلك انه انما الغرض فيه افادته فلا بد ان يكون منكوراً لا يسوغ تعريفه، لأنه لو كان معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام. ولذلك قال أصحابنا: اعلم ان حكم الجزء المستفاد من الجملة ان يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل " (٥٨).

ويقول السيرافي: " ان الفعل لا يكون الا نكرة، ولا يكون شيء منه أخص من شيء " (٥٩).

(53) المقتضب/٣/٣٠٩.

(54) نفسه/٣/١٨.

(55) اللمع في العربية/١٥٨ [ وهي في الكلام على ضريبين، أحدهما ضم اسم الى اسم، هو غيره بمعنى اللام، والآخر ضم اسم الى اسم هو بعضه بمعنى من ].

(56) الأصول/١/١١٨، [ لقد اشار الى ذلك سيبويه ونظراً الى طول النص قدمنا رأي ابن السراج ونشير باختصار هنا الى ما قاله سيبويه، الكتاب/١/١٣٠ " .... وأصل وقوع الفعل صفة للنكرة كما لا يكون الاسم كالفعل الا نكرة ..... " ].

(57) الخصائص/٣/٤٦/٦٧.

(58) نفسه/٣/٢٣٦.

(59) شرح كتاب سيبويه/ السيرافي/١/٩٥، ينظر أيضاً عيون الإعراب/٥٦، شرح الجمل/ ابن عصفور/١/

١١١ ، نتائج الفكر/٨٧، شرح التسهيل، ابن مالك/١٠، البسيط في شرح الجمل/١/١٨٦ .

وقد اشرنا فيما سبق الى اختصاص الإضافة بالأسماء ونقف هنا للتساؤل:-  
 أين مفهوم التذكير للاسم يختلف عن مفهومه بالنسبة الى الفعل؟ وإن انقسام الاسم الى معرفة  
 ونكرة يخرج الفعل مما ينطبق عليه من مفهوم التذكير؟.

لقد كانت أغلب الآراء التي قيلت بهذا الشأن مفتقرة إلى التعليل المناسب لهذه الأحكام،  
 فعلى سبيل المثال - يقول ابن عصفور في الفرق بين الأسماء والأفعال: " وانفردت بتتوين  
 التذكير لانه الفرق بين المعرفة والنكرة "(١٠)، وهذا بيّن من حيث دلالاته على انقسام الاسم الى  
 معرفة ونكرة، ثم يقول: " والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تتوين تذكير "(١١)، فما تعليل  
 ذلك؟.

نعود الى التتوين فنقول: ان للتتوين تعريفاً مفهوماً أكثر دقة عند ابن الخباز إذ عرفه  
 بأنه: " حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة "(١٢)، وهو بقوله (حرف) قد حدد نوع هذه اللاحقة  
 الزائدة على بنية الاسم، معللاً ذلك بقوله: " وانما سُميَ تتويماً لأنه حادث بفعل المتكلم "(١٣).  
 فهو اذن مسألة صوتية احتاج اليها المتكلم لفصل الاسم عن غيره كالفعل والحرف  
 وليس بدرجة يمتاز فيه عنهما في أصل وضعه والدليل على ذلك التقسيم الثلاثي للكلام  
 العربي القائم على تقديم الاسم على الفعل والحرف " فالتأخير في اللفظ يدل على التأخير في  
 الرتبة "(١٤)، ولهذا جاء الفعل والحرف متأخرين عن الاسم "(١٥).

اما عند ابن هشام فنجد ان التتوين قد تميز بصورة واضحة من حيث  
 انقطاعه للاسم المعرب مجرداً، ومفصلاً عن الحرف والفعل، اذ يقول في تعريفه:-

(60) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور/١/١١١.

(61) نفسه.

(62) الغرة/١/١٠٣.

(63) نفسه/١/١٠٤.

(64) تخريج الفروع على الأصول/٥٣.

(65) قال ابن مالك في الألفية/١١: [الرجز]

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

[الرجز]

كما ورد في متن الاجرومية/١١٧ ما نصه:

والكلمة اللفظ المفيد المفرد

كلامنا لفظ مفيد مسن

وهذه ثلاثة هي الكلم

لاسم وفعل ثم حرف تنقسم



" هو اللاحق للاسم المعرب المتصرف إعلماً ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف، ويسمى تتوين الأمكنية وتتوين الصرف، وذلك كزيد، ورجل ورجال" (٦٦).

ونستخرج من هذا:-

ان التتوين لا يمكن ان نعه من الميزات التي تمنح الأصالة للاسم، وذلك ان لكل من الاسم والفعل والحرف بنية خاصة وهيئة التي تجعل منه مستقلاً عن غيره، ولولا وجود هذه الاستقلالية لما كان للتقسيم الثلاثي للكلام العربي حدود تتميز فيه كل مفردة من مفرداته عن الأخرى.

ثم ان " علامة النكرة واحدة وان كان بعضها أنكر من بعض، فإنما تذكر من طريق واحد" (٦٧)، فلا فرق إذن بين الاسم والفعل من هذا الجانب.

(66) مغنى اللبيب/٢/٣٤٠.

(67) شرح عيون كتاب سيبويه/٣٧.

## ٣. المصدر والفعل:-

لقد أشرنا إلى تعريف الاسم إلى أنه ينقسم على قسمين: الأول اسم عين، والثاني اسم معنى وهو المقصود به المصدر. وعند ورود هذين المصطلحين متلازمين تمثل أمامنا طائفة الآراء النحوية، بين مؤيد ومعارض، ومُؤدِّل بحجته وآخر مُمتنع.

فلا حاجة بنا إلى إثارة هذه الخلافات وتجديدها حول الأصل فيهما، ولكن رأينا أن نستشف أوليتهما من خلال الدلالة اللغوية فهي الأقرب إلى الثبات وإن كانت في هيئتها مجازية أو تصورية وليست اصطلاحية.

يقول الشاعر: «(٦٨)

[الطوبل]

فهيّاك والأمر الذي إن تراحبت مواردُه ضاقت عليك مصادره

وقد جمع الشاعر هنا بين متضادين وهو ما يعرف في علم البلاغة بالتضاد أو الطباق أو المطابقة «(٦٩)، وهما المصادر والموارد والضيق والرحبة.

وواضح أن مقصود الشاعر هو أن الضيق إذا ما أصاب المصادر سيمتد أثره إلى الموارد. وقد استخدم أسلوب التحذير المقرون بالشرط الذي يفهم من خلاله أن المصادر إذا لم ينلها الضيق بقيت الموارد رحية. أي أن الأصل في الرحية هي المصادر والموارد تبع لها.

قال الخليل: " وصدر الأمر أوله «(٧٠)، وقال تعالى: «فَارْسَلُوا وَارِدَهُمْ فَأَدْلَى دَلْوُهُ» «(٧١).

والمقصود بالوارد هنا (الساقى) «(٧٢)، والبر أو الجب هو الموضع الذي قصده لجلب الماء "والموضع: مصدر" «(٧٣).

والمصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال، وتفسيره أن المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذهاب، والسمع، والحفظ. وإنما صدرت الأفعال عنها فيقال: ذهب ذهاباً، وسمع سماعاً، وحفظ حفظاً «(٧٤).

وهنا يتبين أصل اشتقاق الفعل من اسم المعنى وهو المصدر.

(68) البيت للطفيّل الغنوي - ديوانه/ ١٠٢، وينظر: شرح القصائد العشر - الشنقيطي/ ١٤٠.

(69) البيان الحديث/ ١٠٨.

(70) العين/ ٩٤/٧ [صدر].

(71) يوسف/ ١٩/١٢.

(72) العين/ ١٧/٨ [ورد].

(73) المختار من صحاح اللغة/ ٢٨٣ [صدر].

(74) العين/ ٩٦/٧، المختار من صحاح اللغة/ ٢٨٣ [صدر].

قال الشاعر: (٧٥)

[مجزوء الكامل]

فعطفتها فتعطفت كتعطف الضبي البهير

وفي ذلك يقول سيبويه:-

" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ احداث الأسماء " (٧٦)، وهو يعني ان هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون " (٧٧).

والدليل على ذلك قول السيرافي: "ان الفعل دال على مصدر وزمان والمصدر يدل على نفسه فقط. وقد علمنا ان المصدر أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل وقد صح الترتيب ان الواحد قبل الاثنین فقد صح ان المصدر قبل الفعل لأنه أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل " (٧٨).

وهذا يلتقي اسم المعنى - أي المصدر - مع الفعل بدلالة كل منهما على الحدث، وكما اشرنا سابقاً الى ان التتوين لا يُعد علامة مميزة للاسم عن الفعل، فهنا نشير الى ان الحدث قد رفعناه عن الفعل - بالمقارنة فقط - بوصفه أحد الاثنین المتسبين في ثقله، وهما "الزمن والحدث" ولم يبق الا الزمن فقط، وهو ملازم للحركة.

وسنرى ان كانت هناك علامة أو سبب آخر سيدخل اليه فيزيد من ثقله وذلك من خلال المناقشة في موضوع الإسناد القادم.

(75) البيت للمخل يشكري - الأصمعيات/٣١١.

(76) الكتاب/١٢/١.٣٤.

(77) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٥٤-٥٥.

(78) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٥٥، وينظر: الرماني النحوي/٣٣١.

## ٤. الإسناد:-

من أبرز ما يميز خصائص الجملة العربية هو الإسناد، وهو موضوع قائم بذاته متلاحم الأجزاء وله صور عديدة، لسنا بصدد التفصيل فيها، بل سنقتصر على تناول صورة واحدة منها وهي الإسناد الحقيقي (الفعل والفاعل) معرجين فيه على بعض آراء علماء العربية ونظرتهم إليه<sup>(٧٩)</sup>.

## يُعرف الإسناد لغةً:-

بأنه " إضافة الشيء الى الشيء "<sup>(٨٠)</sup>. وهنا يجب التمييز بين الاضافة القائمة على " ضم اسم الى اسم "<sup>(٨١)</sup>، فهي اضافة لفظية اساسها التشابه من حيث الدلالة على كل منهما، على العكس مما هو مقصود به اضافة الى معنى الفعل ونسبته الى فاعله - أي الاسم - فكلاهما له دلالة خاصة به في نفسه.

والاسناد اصطلاحاً:- "عبارة عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة النامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه "<sup>(٨٢)</sup>، وهذا الضم قائم على التقارب والاتصال.  
قال الشاعر:- <sup>(٨٣)</sup>

[الوافر]

وإِسْنَادُ الْأَسْنَةِ نَحْوُ نَحْرِي وَهَزَّ الْمَشْرِفِيَّةَ وَالْوَقُوعُ

وخير دليل على اتصال المسند بالمسند اليه هو نسبة أحاديث الرسول ﷺ اليه إذ يقال في بداية كل حديث "قال رسول الله " ب- المسند من الحديث "<sup>(٨٤)</sup>. وحين نعرض لأراء النحاة نجد ان الحكم الأساس في الإسناد مبني على عدم استغناء الفعل عن الفاعل (الاسم) "<sup>(٨٥)</sup>.

(79) للتفصيل ينظر: "اسناد الفعل" - اطروحة ماجستير مطبوعة لرسمية محمد المياح - جامعة بغداد/ ١٩

(80) التعريفات/ ٢٠.

(81) اللمع/ ١٥٨.

(82) التعريفات/ ٢٠.

(83) البيت لعمر بن معد يكرب، ديوانه/ ١٣١.

(84) التعريفات/ ١١٨.

(85) ينظر: الأصول/ ٧٤/١، اللمع/ ٨٩، شرح عيون كتاب سيبويه/ ١١، دلائل الإعجاز ٨١/٥٥/٤٩، شرح

عيون الاعراب/ ٥٦، اصلاح الخلل/ ٤١، المختصر في النحو/ ٦٩، اسرار العربية/ ١٧، المقدمة الجزولية

في النحو/ ٥٠، الباب/ ٤١/٢، الغرة/ ٢٢٩/١، شرح المفصل/ ٨٧/٣، التوطئة/ ١٥٥، شرح الوافية نظم

الكافية/ ١٣٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي/ ٧٥٦/٢.

وهذا الحكم يكاد يكون مميزاً للاسم عن الفعل، إذ بينا مسبقاً أن الفعل ثقيل لملازمة الحركة له، " والحركة فعل " (٨٦)، والفعل في حقيقته ما فعله فاعله فأحدثه " (٨٧)، والحدث الذي هو حركة الفاعل يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها " (٨٨). ولذلك قال ابن السراج: " أصول الكلام جملتان: فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر " (٨٩)، وما يدخل على هذه الأصول من التقديم والتأخير والاضافة إنما هو من باب التجوز والتسامح في اللغة، ولهذا لم يجوز سيبويه التقديم والتأخير، إذ يقول: " ألا ترى أن الفعل لا بد له من اسم، وإلا لم يكن كلاماً " (٩٠). وهذا يعود إلى " أن الفعل عامل، والأصل في العامل التقديم، والفاعل كالجاء من الفعل فلا يقدم عليه " (٩١). قال الشاعر: (٩٢)

أبلى الهوى أسفاً يوم النوى بدني      وفرق الهجر بين الجفن والوسن  
وقال: " (٩٣)

[البسيط]

وأخلص الله للإسلام نصرتة      وإن تقلب في آلائه الأمم

وذهب آخرون إلى إعطاء الاسم الرتبة الأولى نتيجة عدم استغناء الفعل عنه.

يقول السيرافي: " .... الأسماء قبل الأفعال في الرتبة، لقيامها بأنفسها، واستغنائها عن الأفعال " (٩٤). ثم يتبعه ابن جني حين وصف الأسماء بأنها " أقوى القبل ثلاثة، ولا بد لكل كلام مفيد من اسم، وقد تستغني الجملة عن كل واحد من الحرف والفعل فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة على ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تال لها ومحمول في الحاجة إليها " (٩٥) معزراً هذا الرأي بما لا يقبل أن يكون هناك مجاز في تقديم

(86) منطق أرسطو/٥٩٥.

(87) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/٥٤/١.

(88) نتائج الفكر/٦٧.

(89) الأصول/٢٧٦/٢.

(90) الكتاب/٢١/١.

(91) الغرة/٢٢٩/١، وللتفصيل في أن الأصل في العمل للأفعال تنتظر المصادر الآتية: - الخاطريات/١٠٥،

المرتجل/١١٦، شرح اللمع - العكبري/١٥٩، الغرة/٤٧٨/٢، شرح الجمل - ابن عصفور/٥٥٠/١، البسيط

في شرح جمل الزجاجي/٥٣/١، ١٠١٥/٢، ارتشاف الضرب/٤١٣/١، شرح قطر الندى/١٧٧.

(92) البيت للمنتبى - ديوانه/٣.

(93) نفسه/٣٨٠.

(94) شرح كتاب سيبويه/٥٦/١.

(95) الخصائص/٤٢/١، ٤٣.

أحدهما على الآخر: فيقول: " كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد" (٩٦)، إذ " الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد، وأقوى الجزأين منهما الفاعل" (٩٧). وفي هذا تأييد لأصل تركيب الجملة، وما قال به ابن السراج في أصول الكلام، إذ إن التقديم فيهما سينقل الجملة من الإسناد الحقيقي إلى الإسناد الخبري الذي يحتمل الصدق والكذب" (٩٨).

ولذلك حدد بعض النحاة شروطاً لتقديم الاسم على الفعل واختلفوا في عددها، يقول العكبري (٩٩):

أولها:- أن الفاعل كجزء من الفعل.

الثاني:- أن كونه فاعلاً لا يتصور حقيقته إلا بعد صدور الفعل لكونه كاتباً فجعل في اللفظ كذلك.

الثالث:- أن الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره، كقولك زيد قام أبوه، وليس كذلك إذا تقدم عليه.

الرابع:- أن الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير التثنية، ولا جمع الضمير وليس كذلك إذا تقدم.

ويفهم من الشرط الرابع أن الفاعل في حالة تقديمه ستتحول تركيبية الجملة من الفعل والفاعل إلى الابتداء والخبر وقد اشرنا إليه، وإذا جاء الخبر جملة فعلية فلا بد من عائد يدل على ماهيته أمفرد هو أم مثنى أم مجموع" (١٠٠).

أما ابن هشام فلم يخرج عما قاله السابقون من علماء العربية فهو يرى أن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة فحقهما أن يتصلا" (١٠١).

ونستنتج من هذا:- أن اتفاق النحاة على أصالة الاسم وفرعية الفعل إنما هو نابع من احتواء الفعل على الحركة المرتبطة بالزمن وهي مصدر الثقل فيه فاحتاج إلى من يقوم بأداء هذه الحركة على وجه الخفة فكان الاسم بشخصه ودلالته أحقّ بهذه الخفة وهذه الأصالة.

(96) نفسه/٢/٣٨٧.

(97) نفسه/١/٢٨٣، التكملة/١٧٢، المختصر في النحو/٦٩.

(98) التعريفات/٥٧، [الخبر: هو الكلام المحتمل للصدق والكذب].

(99) اللباب/٢/٩٩ [وقد اقتصرنا من هذه الشروط على ما يخص الفعل والفاعل فقط.....].

(100) ينظر: ما قاله ابن جني- اللمع/ ٥٨-٥٩.

(101) شرح قطر الندى/٢٠٢.



## المبحث الثاني:- الإعراب والبناء.

## الإعراب لغة:-

قال الخليل: " العرب العاربة: الصريحُ منهم " (١٠٢). وأعرَبَ الرجل: أَفصَحَ القول والكلام " (١٠٣). وأعرِبْتُ الشيء إذا أوضحتُ عنه. وفلانٌ مُعَرَّبٌ عما في نفسه، أي مبينٌ له وموضحٌ عنه " (١٠٤). والإفصاح والإيضاح في القول إنما يتم عن طريق " إظهار المراد للسامع " (١٠٥). والقائم على " إيراد الصور الذهنية الملائمة بين الألفاظ والمعاني " (١٠٦).

قال الشاعر: (١٠٧)

[الرجز]

وصاحبٌ ناديتُهُ فغمغما يريد لبيك وما تكَلَّمَا

قد صار من خوف الكلام أعجما

والإعجام هنا هو القول غير المقبول أو غير المفهوم، أو المطلوب على النقيض من الإعراب فهو القول الحسن المفهوم، ولهذا قيل إن النحو: علم بأصول يعرف بها صحة الكلام وفساد (١٠٨).

ولعل ما أشار إليه سيبويه في باب الاستقامة في الكلام والاحالة ما يوضح هذه الصورة، حين قسم الكلام على خمسة أقسام: " مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب " (١٠٩).

ففي قوله: " فأما المستقيم الحسن فقولك: " أنتيك أمس وسأتيك غداً " (١١٠). إنما أوضح تركيبية الجملة من الوجهة الدلالية المتضمنة لفعل الإتيان من قبل المتكلم في وقته المحدد لدى السامع. فالإتيان في الجملة الأولى قد دل على المضى، فدل الظرف المعبر عن المضى على ذلك وهو (أمس) والإتيان في الجملة الثانية إنما سيتم في وقت لاحق آخر حدده بكلمة (غداً).

(102) العين/١٢٨/٢ [عرب].

(103) نفسه.

(104) الخصائص/١/٣٧.

(105) التعريفات/٣٢.

(106) نفسه/١٢٢ (بتصرف).

(107) البيت لعنترة - ديوانه: ٣٣٩.

(108) التعريفات/١٣٠.

(109) الكتاب/١/٢٥.

(110) نفسه/١/٢٦.

يزاد على هذا تركيبة الجملة القائمة على الإسناد وركنيه " الفعل والفاعل " وما هو مكمل لهما كالمفعول به والظرف المتمثلين بـ " الكاف، وأمس، وغداً ".

وأما الأقسام الأخرى من الكلام المستقيم فمنها ما هو خارج عن التصور العقلي كقولك " آتيتك غداً وسأتيتك أمس، وحملت الجبل، وشربت ماء البحر، وسوف أشرب ماء البحر أمس" (١١١). ومنها ما هو مختل في التعبير نتيجة التقديم والتأخير في ركني الإسناد كقوله: " قد زيداً رأيت " (١١٢). وهذا ما لم يجزه سيبويه - كما سنرى فيما بعد والذي عبر عنه سيبويه في هذا الباب يتقارب مع الدلالة الاصطلاحية للمعنى الحقيقي للإعراب الذي يرى أنه " تأليف الكلمات والجمال مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل" (١١٣). أي " وضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو والعمل على وفق قوانينه وأصوله" (١١٤).

" ومعلوم علم الضرورة ان لن يتصور ان يكون للفظه تعلق بأخرى من غير أن يعتبر حال معنى هذه مع معنى تلك، ويراعى هناك أمر يصل أحدهما بالأخرى" (١١٥)، كحاجة الفعل الى الفاعل وعدم استغنائه عنه، وحاجة المبتدأ الى الخبر، وما الى ذلك.

فهو " بيان ما للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أو من قيمة نحوية كونها مسنداً اليه أو مضافاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضاً" (١١٦).

وقد وضعت لهذه الوظائف علامات ثلاث تعرف بها هي: الضمة، والفتحة، والكسرة.

اما البناء:-

فالملاحظ ان تعريفه اللغوي والاصطلاحي منقولان عن التعريف المادي يقول الخليل: " بنى البناء بنياً وبناء" (١١٧)، وهذا يقتضي " وضع الشيء على الشيء على وصف يثبت بناء الحائط ومنه سمي كل مرتفع ثابت بناء كالسما، وبهذا استعمله النحويون" (١١٨).

(111) نفسه.

(112) نفسه.

(113) التعريفات/١٣٢.

(114) دلائل الاعجاز/٨١ (بتصرف).

(115) نفسه/٤٠٦.

(116) في النحو العربي - نقد وتوجيه/٦٧.

(117) العين/٣٨٢/٨ [بني].

(118) اللباب/٢٢/٢، وينظر: الغرة/١/٩٥، شرح اللوحة البدرية/٢/٢٩٦.

ولو نظرنا في حقيقة وجود هذا البناء سواء أكان مادياً أو معنوياً " لغوياً " فهو أساسه  
العدم والسكون " قال تعالى ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾<sup>(١١٩)</sup>. فهو " مخرج الأشياء من  
العدم الى الوجود "<sup>(١٢٠)</sup>.

والمبناة : كهيئة القبة تجل بيتاً عظيماً ويسكن فيها من المطر "<sup>(١٢١)</sup>. فالسكون  
من المطر فيه الدلالة على إيقاف الحركة، إذ " السكون: ذهاب الحركة "<sup>(١٢٢)</sup>. "   
والسكن: المنزل "<sup>(١٢٣)</sup>، وهو الثابت في الهيئة والبناء.

أما المعنى الاصطلاحي للبناء :- فهو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً. وسمي بناء  
للزومة "<sup>(١٢٤)</sup>. قال تعالى ﴿فَسَوْفَ يَكُونُ لَزَاماً﴾<sup>(١٢٥)</sup>. أي لا زوال عنه ولا انتقال. ولذلك  
قال الخليل: " والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه "<sup>(١٢٦)</sup>.

يرتبط موضوع الاعراب والبناء ارتباطاً وثيقاً بموضوع الاسم والفعل والأصالة  
فيهما. والاساس الأول في هذا الارتباط هو الاسناد القائم على ركني الجملة (الفعل والفاعل).  
وقد بحثناه في موضوع الاسم والفعل وخلصنا فيه الى ان مصدر الثقل في الفعل احتواؤه على  
الحركة المرتبطة بالزمن "<sup>(١٢٧)</sup>، فاحتاج الى من يقوم بأداء هذه الحركة " اختياراً أم جبراً "   
على وجه الخفة، فكان الفاعل أولى بها. " وهل يكون بناء من غير بان أو جنابة من غير  
جان ؟! "<sup>(١٢٨)</sup>.

(119) الذاريات/٥١/٤٧.

(120) نظام الغريب/٢.

(121) العين/٨/٣٨٢ [بنى].

(122) نفسه/٥/٣١٢.

(123) نفسه.

(124) الغرة/١/٩٦.

(125) الفرقان/٢٥/٧٧.

(126) الكتاب/٤/٢٤٢، وينظر: الجمل/٢٦٠، الخصائص/١/٣٨، اللامع/١٠، المقتصد في شرح الايضاح/١/  
١٢٥، المختصر في النحو/٧، المرتجل/٣٤، اسرار العربية/١٩، المقدمة الجزولية في النحو/٧، شرح  
المفصل/٣/٨٢، التوطئة/١١٦، المقرب/١/٣١٦، شرح شذور الذهب/٦٨.

(127) يقول ابن هشام في شرح الجمل/٩٣ [والفعل انما هو حركة تقتضية ماضية أو مستقبلية لا ثبات فيها].

(128) نهج البلاغة/٢٧١.

ولما كانت الحركة تستلزم القوة لإحداثها، وهذه القوة يستلزم وجودها في ذات الفاعل المتحرك. كانت الضمة التي يدل معناها على القوة أولى الحركات التي أعطيت لشخصية الفاعل.

قال الخليل: "الرفع أول حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا أول حركة لأول متحرك" (١٢٩)، قال الشاعر: - (١٣٠)

[الطويل]

ضممت جناحيهم على القاب ضمةً تموت الخوافي تحتها والقوادم

"والفاعل مخبر عنه، وحق كل مخبر عنه ان يكون مرفوعاً لفظاً، كما انه مرفوع معنى وعقلاً ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول لأن المحدث عنه الفعل أرفع رتبة من المفعول به في المعنى، فوجب ان يكون في اللفظ ذلك لأن تابع للمعنى" (١٣١)، فهو الأصل والأسبق، وما يليه فهو الاخف درجة منه. قال ابن مالك: - (١٣٢)

[الرجز]

والأصل سبق فاعل معنى كمن من البسن من زاركم نسج اليمن

لقد اتفق علماء العربية على ان الأصل في الإعراب للأسماء، والأصل في البناء للأفعال. اما الإعراب فقد علوه بتعليلات متفاوتة، تناول بعضها بنية الاسم وبنية الفعل، وبعضها تناول المعاني التي تعتور الأسماء، وبعضها الآخر اتخذ من جانب القوة ترجيحاً لاستحقاق الاسم حركات الاعراب. وسنعرض لهذه الآراء محاولين بيان ما استندت اليه في تعليلاتها:-

يقول المبرد: "الأسماء اذا دخلت عليها العوامل لم تغير ابنيتها، اما تحدث فيها الإعراب" (١٣٣).

وواضح ان هذا التعليل قد اتخذ من دلالة الاسم على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (١٣٤)، فرقاً بينه وبين الفعل المقترن بأحد هذه الأزمنة، اذ الثابت هو الأصل المتحرك ولهذا كان الفعل مشتقاً من الاسم (المصدر). ثم ان العوامل اذا دخلت على الفعل لم

(129) مجالس العلماء/١٩٣، وينظر: الرماني النحوي/٢٦٩.

(130) البيت للمتنبي - ديوانه/١٠٥.

(131) نتائج الفكر/٧٨.

(132) متن الالفية/٣٧.

(133) المقتضب/٣/٢، وتلظر: المقدمة الجزولية في النحو/٨.

(134) التعريفات/٢١.

تغير من بنيته فقط، بل تغير من دلالاته وانتقاله من زمن إلى آخر، كقلب الدلالة الزمنية للفعل المضارع من الحاضر إلى الماضي عند دخول إحدى أدوات الجزم عليه وهي (لم) (١٣٥).  
قال الشاعر: - (١٣٦)

[الطويل]

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعاً مضى قبل أن تلقى عليه الجوارم  
ويرى الزجاجي أن " أصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال " (١٣٧)، معللاً ذلك بقوله: - " أن الإعراب إنما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني. وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف " (١٣٨).

ولو أننا تأملنا هذا الرأي لأمكننا القول: أن التنازع على موقع المسند إليه هو الذي فرض وجود هذه المعاني، واختيار الحركات الثلاث لتكون دلائل عليها. ففي قول الخليل السابق: بني البناء إذا جاز لنا حذف الفاعل، فقد أحدثنا في بناء الجملة أمرين: -  
الأول: إزنا من هو الأولى بالقيام بفعل البناء، وهو الفاعل وصاحب القوة الذي تدل عليه العلامة القوية وهي الضمة.

والثاني: قدمنا من هو أقل تماساً وتعلقاً بالفعل وهو المفعول به، ولذا تطلب هذا العمل تغيير صيغة الفعل بما يلائم التركيب الطاريء للجملة، فأخذ المفعول به محل الفاعل، وميزاته وأولها العلامة، فنقول: بني البناء، ولهذا، قال أبو إسحاق الزجاج في رفع الفاعل ونصب المفعول به، إنما فعل ذلك للفرق بينهما ... فأن قيل: فهلاً عكست الحال فكان فرقاً أيضاً؟ قيل: أن الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرتة، وذلك ليقبل في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون " (١٣٩).

(135) قال ابن هشام في شرح قطر الندى/ ٨٣ لم: وهو حرف ينفي المضارع ويقبله ماضياً كقولك لم يقم، ولم يقعد، وكقوله تعالى: لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ).

(136) البيت للمتنبي - ديوانه/ ٤٠٣.

(137) الجمل/ ٢٦٠.

(138) الجمل/ ٢٦٠، وينظر: مجالس العلماء/ ١٧٢، شرح كتاب سيبويه - السيرافي/ ٧٣/ ١، الخصائص/ ٣٨/ ٣٦/ ١، صاحب/ ١٩٠-١٩١، المقتصد في شرح الإيضاح/ ٩٨/ ١/ ١٠١، شرح عيون الإعراب/ ٥٣-٥٤، المرتجل/ ٣٤-٣٥، البقرة/ ٨٩/ ١، التوطئة/ ١١٦، شرح الوافية نظم الكافية/ ١٢٨، الأمالي - ابن الحاجب/ ٢٦٨، شرح الجمل - ابن عصفور/ ١/ ١١٤، تسهيل الفوائد/ ٧، شرح الفية ابن مالك - ابن الناطم/ ٨.

(139) الخصائص/ ٥٠/ ١.

وما اراه ان مقصود الزجاج من الفاعل الواحد هو الموقع وليس العدد، فقد يكون لفظ الفاعل دالاً على الجمع ولكنه في موقع الفاعل الواحد اسناداً، قال تعالى ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(١٤٠)</sup>. كما ان المفعول به كذلك - كما يتضح من الآية الكريمة.

[البسيط]

قال الشاعر: (١٤١)

إذا رأيت نيوبَ الليثِ بارزةً      فلا تظنن أن الليث يبتسمُ

وهذا ما يعزز ثبوت الفاعل موقعاً، وتعدد مفاعيله سواء أكانت لفظاً أم عدداً ان كان مقصود الزجاج عددياً.

لقد عزا أغلب علماء العربية وجود ظاهرة الإعراب إلى العامل والأثر الذي يجلبه.

يقول الزجاجي: " اعلم ان المعرب ما تغير آخره بدخول العوامل عليه كقولك: هذا رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، ورأيت رجلاً وفريساً وزيداً، ومررتُ برجلٍ وفرسٍ وزيد وعمرو، وما اشبه ذلك " (١٤٢).

وقد نفى ابن جنى هذه الظاهرة في الباب الذي عقده في مقاييس اللغة<sup>(١٤٣)</sup>. مع انه قد أقر به في كتابه " اللمع في العربية " (١٤٤).

يقول ابن جنى:-

" ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول رفعت هذا لأنه فاعل ونصبُ هذا لأنه مفعول به، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة الا انها معنوية، الا تراك اذا قلت: ضرب سعيد جعفرأ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل.

(140) الشعراء/٢٦/١١٦.

(141) البيت للمتنبي - ديوانه/٣٤٣.

(142) الجل/٢٦٠، وينظر التكملة/١٦٤، رسالتان للزمخشري/١٨، الأنموذج في النحو/٨٣، المختصر في النحو/٥٣، اسرار العربية/١٩، المقدمة الجزولية في النحو/٧، التوطئة/١١٦، المقرب/١/٤٧، تسهيل الفوائد/٧، شرح التسهيل - المرادي/٣٥، شرح الجمل - ابن هشام/٣٧٧، شرح شذور الذهب/٣٣.

(143) الخصائص/١/١١٠.

(144) تنظر: /٥٥ - اذ يقول بعد تعريف المعرب: الاسم المتمكن: ما تغير آخره، لتغير العامل فيه ولم يشابه الحرف، نحو قولك: هذا زيد، ورأيتُ زيداً، ومررتُ بزيد.

فهذا هو الصوت والصوت مما لا يجوز ان يكون منسوباً إليه الفعل - وانما قال النحويين: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك ان بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وانما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح" (١٤٥).

وقد أورد ابن جني دليلاً على قوله في هذا الباب "ذكر علل العربية" قائلاً وسألت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجوثي، التميمي تميم جوثية، فقلت له: كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول ضربت أخاك، فأدركته على الرفع فأبى، وقال: لا أقول أخوك أبداً. قلت فكيف تقول: ضربني أخوك فرفع. فقلت: الست زعمت انك لا تقول: أخوك أبداً. فقال إيش هذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام، وإعطائهم إياه في كل موضع حققة، وحصته من الاعراب من ميزة، وعلى بصيرة، وانه ليس استرسالاً ولا ترجيحاً، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثير اختلافه وانتشرت جهاته، ولم تنقد مقاييسه... (١٤٦).

"وهذا أصل يجب ضبطه، وهو ان حال الفعل مع المفعول الذي يتعدى إليه، حاله مع الفاعل، فكما انك اذا قلت: "ضرب زيد" فأسندت الفعل الى الفاعل كان غرضك من ذلك ان تثبت الضرب فعلاً له، لا ان تفيد وجود الضرب نفسه على الإطلاق. كذلك اذا عديت الفعل الى المفعول فقلت: "ضرب زيد عمراً" كان غرضك ان تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في ان عمل الفعل فيهما انما كان من اجل ان يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما. فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه، والنصب في المفعول، ليعلم التباس الضرب به من جهة وقوعه عليه. ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه، بل اذا اريد الاخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير ان ينسب الى فاعل او مفعول او يتعرض لبيان ذلك، فالعبرة فيه ان يقال "كان ضرب" او "وقع ضرب" او "وجد ضرب" وما شاكل ذلك من الفاظ تفيد وجود المجرد من الشيء" (١٤٧).

(145) الخصائص ١/١١٠-١١١.

(146) نفسه ١/٧٧.

(147) دلائل الاعجاز ١٥٢-١٥٤.



هذه النصوص الثلاثة تدعم وتذهب إلى ما ذهب إلى ما ذهب إليه الخليل بقوله: "فجعلوا أول حركة لأول متحرك" إذ إن معنى قوله "جعلوا" أي صنعوه صنعاً وصبروه<sup>(١٤٨)</sup>. أي أنه من وضع المتكلمين وليس غيرهم، وبرز ما يدل على ذلك من ظهور "حركة الأعراب بتقريب المصحف على يد أبي الأسود"<sup>(١٤٩)</sup>. ومن العلماء من أعطى أحقية الإعراب للاسم اعتماداً على أنه أقوى من الفعل لاشتقاق الفعل منه وإحاجته إليه وعدم استغنائه عنه.

يقول السيرافي: "إن الاسم لما كان هو المستحق للأعراب في أصل الكلام استحق جميع الحركات لتوحيده"<sup>(١٥٠)</sup>. ومنهم من حكم على أصالة الإعراب من خلال دلالة الفعل على المعنى والزمان -- يقول ابن الخباز في حديثه عن الفعل المضارع: "وكل صيغة تدل على معنى وزمان فلا حاجة إلى إعرابها، وقد خالفت أصلها ودخلها الإعراب"<sup>(١٥١)</sup>. وهو في رأينا رأي مرجح وفاصل بين الاسم والفعل، وإعراب الاسم وبناء الفعل. إذ "الفعل دال على مصدر وزمان، والمصدر أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل وقد صح في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين"<sup>(١٥٢)</sup>.

ولو عدنا إلى شيء من تاريخ ظاهرة الإعراب نرى أن "العرب تنطق على سجيته في صدر إسلامها وماضي جاهليتها، حتى أظهر الله الإسلام على سائر الأديان فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا إليه أرسالاً واجتمعت فيه الألسنة المنفرقة واللغات المختلفة، فنشأ الفساد في اللغة العربية واستبان منها في الإعراب الذي هو حليها والموضع لمعانيها"<sup>(١٥٣)</sup>.

فالواقع أن الإعراب يمت إلى السليقة اللغوية بصلة كبيرة جداً، إن لم يكن هو السليقة اللغوية، فلغة الشعر ولغة النثر في العصر الجاهلي كانت معربة، وأن الشاعر أو النثر لم يعرف قواعد الإعراب فيجري شعره أو نثره على منوالها. إنما كان إذا شعر أو نثر تكلم بالسليقة والطبيعة، واللغة العربية كيانه الإعراب، بل هو عمودها الذي تقوم عليه"<sup>(١٥٤)</sup>.

(148) العين/١/٢٢٩، "سختار من صحاح اللغة/٧٨ [جعل] (بتصرف).

(149) أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية: ٢٦٧.

(150) شرح كتاب سيبويه/١/٩٩٤، وينظر: النكت/١/١٠٨، اللباب/٢/٧٤، شرح التسهيل/ابن مالك/١/٤٢، شرح التسهيل - المرادي/٣٥.

(151) الغرة/١/٩٤.

(152) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٥٥.

(153) مطبقات النحويين واللغويين/١١.

(154) أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية/٢٦٥.

ولولا وجود هذا الكيان لالتبست المعاني من الفاعلية من المفعولية والإضافة، وهذا ما اتفق عليه اغلب علماء العربية.

فالاعراب " اذن وسيلة تعبيرية لا يكمن ان تستغني عنها العربية الا اذا غيرت نظام جملتها "(١٥٥). وهذا محال، اذ ان القرآن " هو الذي خلد هذه اللغة، خلد اعرابها، وجعلها حية بعد هذه السنين الطويلة التي طوت فيما طوت كثيراً من اللغات "(١٥٦). إذ " لا سبيل الى انكار انه نزل معرباً "(١٥٧). وان حس العرب بالاعراب وكرامتهم له دعاهم ان يضبطوا بالنقط آخر الكلمات في القرآن الكريم حين يكتبونه، وان ممارسة النحاة لهذا الضبط هدتهم الى كشف علل الاعراب "(١٥٨).

وما " يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ الى ما وراءها وشرح الاسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل الى المحاكمة الذهنية الصرف "(١٥٩).

وما الطريقة التي فسر بها علماء العربية موضوع الأصل والفرع ودراسته دراسة منهجية مع تبيان اسباب الأصالة والفرعية في أغلب ابواب النحو العربي كالاسم والفعل، والاعراب والبناء والتذكير والتأنيث وغيرها الا دليل على استكشافهم وسبرهم لأغوار العلل الاعرابية. فلا سبيل إذن للقول " أنهم رسموا للنحو طريقاً لفظية فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع أو نصب من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى "(١٦٠).

فالنحو ليس بأعراب فقط، والدلائل على ذلك كثيرة، يقول ابن جني في تعريف مصطلح النحو: " هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتشبيه والجمع، والتحقيق، والتكسير والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك "(١٦١). وما التشبيه

(155) أصول النحو العربي/١٣٢.

(156) أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية/٢٧.

(157) نفسه.

(158) احياء النحو/٢٠/٢١.

(159) اصول النحو العربي/١٠٨.

(160) احياء النحو/٨.

(161) الخصائص/١/٣٤.

## الحركة والسكون :-

للحركة والسكون ارتباط أزلي اتخذ مساره منذ بدء الخليقة، إذ خلق الله الإنسان فقدر عليه حياته وموته، قال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ \* خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ (١٧٤). وقال تعالى ﴿لَيَبْلُوَكُمْ أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ (١٧٥). وقوله تعالى ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ (١٧٦). والبداية كما هو معلوم - هي خلق الإنسان من العدم - أي التراب الذي لا حياة فيه ولا حركة. قال تعالى ﴿مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ (١٧٧). ومن هنا اقتدرنا مفهوم الحركة بما هو أصل ونقيض له في الوقت نفسه، وهو العدم السعبر عن السكون (١٧٨).

يقول ابن السيد البطليوسي: "اعلم ان الحياة والموت لفظتان مشتركتان تستعملان في اللغة العربية على ثلاث عشر جهاً: احدهما الوجود والعدم ..... والسابع الحركة والسكون" (١٧٩). اما الحياة والموت المراد بهما الحركة والسكون. فنحو قول الراجز:

قد كُنتُ أرجو أن تموتَ الرِّيحُ      فأرقدُ اليومَ وأستريحُ  
فجعل هُبوبَ الرِّيحِ حياةً وسكونها موتاً (١٨٠).

واذا ما نظرنا الى السكون والحركة بهذا المعنى علمنا يقيناً حاجة هذا السكون الى من يثبث من ثنياه الحركة وجعل منها حياة متقلبة الأحوال، والأطوار، فتارة مرتفعة في قمة زهوها وأمجادها، وأخرى في تردٍ وانخفاض، وثالثة متوسطة الحال خفيفة الظل. قال الشاعر: (١٨١).

[السريع]

أنزلني الدهر على حكمه      من شامخ عال الى خفض

(174) العلق، ٢/١/٩٦.

(175) الملك/٢/٦٧.

(176) الأعراف/٢٩/٧.

(177) طه/٥٥/٢٠.

(178) يقول ابو هلال العسكري في الفروق اللغوية/٢٥٥ [والسكون خلاف الحركة].

(179) التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين/١٢٢.

(180) نفسه/١٢٧.

(181) البيت لحطان بن المعلى - ديوان الحماسة/٨٩.

وقال آخر: - (١٨٢)

[الهج]

بغى بعضهم بعضاً فلم يبقوا على بعض

فقد صاروا أحاديث برفع القول والخفض

ولما كانت الحياة (الحركة) بهذا المنظار - أي غير خاضعة للتحديد المطلق لحكمة إلهية - بل متفاوتة الأحوال والمظاهر، كان تعبير اللغة عن واقعيتها كذلك.

فالحركات في الوضع اللغوي إنما " وضعت في أصولهن للدلالة على اختلاف أحوال ما قد دخلت عليه " (١٨٣). والأحوال إنما تطرأ على البشر بما يعرض لهم من ظروف تدفعهم على اتخاذ إجراءات أو أفعال أو سلوك معين لمسايرتها، ولهذا قيل:

" الحركة ولود والسكون عاقر " (١٨٤). و " ونفس المرء خطاه إلى أجله " (١٨٥).

وهذا يدل على أن الحركة والسكون " كل منهما شرط لوجود الأخرى ونفي لها في آن " (١٨٦).

فالأول أن البناء هو الأصل وإن المعرب مخرج منه فخرج عنه إلى الإعراب الأسماء المتمكنة لحاجتهم إلى إعرابها للمعاني التي صرفوها لها، وضارعتها الأفعال فأدنيته منها ولم تلحق بها وقصرت عنها. وتباعدت الحروف التي للمعاني فلزمت الأصل الذي بنيت عليه " (١٨٧).

والثاني: " أن البناء ضد الإعراب " وهذا ما اتفق عليه أغلب علماء العربية " (١٨٨). كما اتفقوا على أن الأصل في البناء السكون " (١٨٩). ومنشأ

(182) البيتان لذي الأصبع العدواني - ديوانه/٢٤٧.

(183) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٢٢١.

(184) نهج البلاغة/ ٣٢٥ - [أشار إلى هذا القول المستشرق دي ساسي في شرحه للمقامات الحبرية ٣٨٦/٢]

اذ قال : " وفي حكمهم الحركة ولود والسكون عاقر " .

(185) نفسه/٤٨٠.

(186) الحركة والسكون في الشعر الجاهلي/١٨٣.

(187) مجالس العلماء/١٧٢ .

(188) ينظر: المختصر في النحو/٣٢٥، المقدمة الجزولية في النحو/٧، اللباب/٢/٢٢، التوطئة/١١٦، شرح

الجمال - ابن عصفور/٣٣١/١، شرح اللمحة البدرية: ٢/٢٥٩، المطالع السعيدة/١/١٠٧ .

(189) ينظر: الكتاب/١/٢٤٢، الأصول/١/٥١، شرح اللمع/العكبري/٢/٣٣٥، المقتصد في شرح الإيضاح/١/١٢٥،

البيان في غريب أعراب القرآن/١/٦٩، المقدمة الجزولية في النحو/٢٤١، الغرة/١/١٠٢، شرح المفصل/

٨٢/٣، التوطئة/٢٩٨، شرح الجمل - ابن عصفور/١/٣٣١، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/١٧٤،

ارتشاف الضرب/١/٣١٥، شرح ابن عقيل/١/٤٠، همع الهوامع/١/٦٢، المطالع السعيدة/١/١٠٧.

هذا الاتفاق هو الأصل المادي للجسم المتحرك، لأن الحركة والسكون من صفات الأجسام<sup>(١٩٠)</sup>.

ولما كان " الفعل ما أنبأ عن حركة المسمى "<sup>(١٩١)</sup> - أي الفاعل - حاجة طارئة " جيء بالإعراب لمعنى طارئ بعد إتمام معناه وهو الفاعلية والمفعولية وزيدت الحركة عليه الحاجة إليها "<sup>(١٩٢)</sup>.

لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض<sup>(١٩٣)</sup>، وبين بعد هذا أن وضع الإعراب في الأصل للأسماء والحركات هي الدلائل عليه، وإن السكون أصل البناء.

نأتي بعد ذلك إلى ما خرج عن هذه القاعدة من اسم مبني، وفعل معرب وهو الفعل المضارع.

فقد أشرك علماء العربية تعليل بناء الأسماء مع تعليل إعراب الأفعال حاملين إعراب الفعل المضارع على مضارعة للأسماء وحاملين بناء الأسماء على مشابهة الحروف. يقول المبرد: " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الإعراب لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء "<sup>(١٩٤)</sup>، معللاً ذلك " بوقوعها مواقع الأسماء في المعنى: تقول: زيد يقوم وزيد قائم فيكون المعنى فيهما واحداً "<sup>(١٩٥)</sup>. وذلك أن الفعل المضارع " يصلح لوقتتين لما أنت فيه، ولما لم يقع "<sup>(١٩٦)</sup>. وهذا التأرجح بين الزمنين " الحال - الاستقبال " يقتضي في اللغة الخفة وهي من صفات الأسماء فضارعهما لذلك.

(190) شرح الكافية/٢٣/١.

(191) إنباه الرواة على انباء النحاة/٤/١.

(192) اللباب ٢٢/١٦/٢ (بتصرف).

(193) اسرار العربية/١٩.

(194) المقتضب/١/٢، وينظر: الأصول/١/١٢٣، مجالس العلماء/١٦/٨، شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٧٥ /

١٠٦، الإيضاح العضدي/٣٠٨، شرح المفصل/١/٤٩، الأمالي - ابن الحاجب/٣٦، شرح التسهيل -

ابن مالك/١/٤١، شرح الفية ابن مالك - ابن الناظم/٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/١٠٥١، شرح

الجمل - ابن هشام/١٠٤.

(195) نفسه.

(196) نفسه.

أما الزجاجي فيضع حداً بين المعرب والمبني " اسماً - فعلاً - حرفاً " فيقول:-  
 " وكل اسم رأيت مبنيّاً خارج عن أصله لعلّة لحقته فأزالته عن أصله، فسبيلك ان تسأل عن  
 تلك اللة حتى تعرفها، وكل فعل رأيت مبنيّاً فهو على أصله لا سؤال فيه. وكل فعل رأيت  
 معرباً فقد خرج عن أصله للة لحقته فسبيلك ان تسأل عن تلك اللة حتى تعرفها. وأما  
 الحروف: أعني حروف المعاني فكلها مبني غير معرب لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن  
 أصلها "(١٩٧). وهو في تعليقه هذا لم يخرج عما قاله الخليل وسيبويه وجمع البصريين "(١٩٨).  
 وهو المرجح في رأينا. وما نراه ان التقسيم الثلاثي للكلام العربي " الاسم - الفعل - الحرف "   
 قائم على مبدأ الأصالة والفرعية فالاسم خفة وإعراباً وأصلاً والفعل ثقلاً وبناءً وفرعاً،  
 والحروف رابط ومؤلف بينهما وهو مبني في الأساس.

أما وقد تبين لنا ان أصل الإعراب يكون بالحركات، فمن البديهي ان تكون الحروف  
 فروعاً ودواخل عليها " لقد كان لعلماء العربية آراء متباينة حول أيهما الأصل وأيهما الفرع،  
 فمنهم من اكتفى بعدم تجويز الابتداء بالساكن "(١٩٩).

وفي هذا إعطاء الأولوية للحركة في التقدمة لأن " الحركة عبارة عن تحريك العضو  
 الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء الصوت،  
 ومحال ان تقوم الحركة بالحرف حتى يقال : حرف متحرك حقيقة "(٢٠٠).

ولا يفوتنا هنا ان نذكر منهج الخليل في وضعه معجم العين ونظره الى  
 حروفه وكيف " كان ذواقاً إياها انه كان يفتح فاه بالالف ثم يظهر الحرف، نحو أب،  
 أن، أت، أع، ... "(٢٠١). وكيف رأى " أن اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف  
 فيحتاج الى ألف الوصل "(٢٠٢).

ولا شك ان الخليل قد لاقى في تأليف العروض ما يلاقيه العلماء من عناء  
 التأليف البكر، والإنشاء الذي لم يسبق اليه..... وقد ذكرُوا انه كان يقضي الساعات

(197) الجمل/٢٦٠، الإيضاح/٧٧.

(198) ينظر: الإيضاح/٧٧، ليري الكوفيون ان أصل الاعراب للأسماء والأفعال، وأصل البناء للحروف، فكل  
 شيء زال عن الاعراب من الاسماء والأفعال فلعله ازالته عن أصله/٧٨].

(199) ينظر: الأصول/٣٦٥/٢، التكملة/١٨١، الخصائص/١٦/١، سر صناعة الاعراب/٧/١، المختصر في  
 النحو/٥٦، شرح الشافية/٥١/٢، ٢٣٩/٣، الجامع الصغير/١٠٩.

(200) نتائج الفكر/٨٣، وينظر: نهاية الإيجاز في دراية الاعجاز/٢٧.

(201) العين/٤٧/١.

(202) نفسه/٤٩/١.

الطوال في حركته صابراً متجلداً يعمل فكره في نشاط وحيوية وهو يوقع بأصابعه ويحركها بانتظام<sup>(٢٠٣)</sup>. حتى ابتدع على العروض القائم على الحركة والسكون.

وفي القافية حيث يتم إشباع الحركة، فتصبح الفتحة ألفاً والضممة واواً والكسرة ياءً - ما يدل على أصالة الحركات وفرعية الحروف عليها، على العكس ما رآه ابن جني من " أن الحركات أبعاض حروف المد واللين<sup>(٢٠٤)</sup>."

ويرى العكبري أن " الحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله<sup>(٢٠٥)</sup>". مستنداً على ذلك من وجهين:

أحدهما: أن الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالمد، والجر والشدة ونحو ذلك، وإنما كان كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم على الموصوف ولا تتأخر عنه، إذ في ذلك قيامها في نفسها.

الثاني: أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها، بل كنت تخرجها من الخيشوم، وفي العدول عن ذلك دليل على أن الحركة معها<sup>(٢٠٦)</sup>.

وفي هذا إشارة إلى أن الحركة تصبح جزءاً من الحرف في حال النطق بها، والنطق بها إنما يبدأ بالحركة لا الحرف، وقد اشرنا فيما سبق إلى أن الحروف في الأصل ساكنة " وأن الحركة والسكون من صفات الأجسام<sup>(٢٠٧)</sup>". وليس من صفات الأصوات.

[الوافر]

قال الشاعر:- (٢٠٨)

فساعة هجرها يجد الوصالا

كأن الحزن مشغوفٌ بقلبي

[الوافر]

وقال أيضاً:- (٢٠٩)

فليس تزورُ الا في الظلام

وزائرتي كأنَّ بها حياءَ

(203) الخليل بن احمد/١١٤.

(204) سر صناعة الاعراب/١/١٩ (وللتفصيل تنظر: الصفحات/١٩-٣٦).

(205) اللباب/٢/١٩.

(206) نفسه.

(207) شرح الكافية/١/٢٣.

(208) البيت للمتنبى - ديوانه/١٤٠.

(209) نفسه/٥٢٣.

وقال: - (٢١٠)

[الكامل]

لَكَ يَا مَنَازِلَ فِي الْقُلُوبِ مَنَازِلُ أَقْفَرْتَ أَنْتَ وَهُنَّ مِنْكَ أَوَاهِلُ

ثم يعود ابن جني سالكاً طريق الخليل في النطق بالحرف فيقول: "سبيلك إذا أردت اعتبار صدی الحرف أن تأتي به ساكناً لا متحركاً، لأن الحركة تقلق الحرف عن موضعه ومستقره، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله لأن الساكن لا يمكن الابتداء به فتقول: أَكْ، أَنْ، أَج وكذلك سائر الحروف" (٢١١).

وفي باب غلبة الفروع على الأصول يعود ابن جني إلى جعل الحركة فرعاً على الحرف فيقول: "ومن غلبة الفروع على الأصول إعرابهم في الأحاد بالحركات نحو زيد - وزيداً - وزيد وهو يقوم. وإذا تجوزت رتبة الأحاد أعربوا بالحروف نحو الزيدان والزيدون والقمرين، وهما يقومان، وهم ينطلقون" (٢١٢). ثم يقول: "ومعلوم أن الحرف أقوى من الحركة، فقد ترى إلى علم إعراب الواحد أضعف لفظاً من إعراب ما فوقه، فصار ذلك - الأقوى كأنه الأصل والأضعف كأنه الفرع" (٢١٣).

وفي هذه إشارة إلى أصالة الاسم المفرد وفردية كل من المثني والجمع عليه (لفظاً)، وأما حركة فالمفرد فرع عليها لما في الحرف من قوة عند ابن جني. وإذا ما عدنا إلى حقيقة هذه القوة وجدناها تستند أساساً إلى الحركة كما في الأمثلة السابقة - وهي الأساس في وجود الحرف وإظهاره.

وفي باب مطل الحركات يقول ابن جني: "وكذلك الحركات عند التذكر يمتلن حتى يفين حروفاً، وإذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتدأة توائم فيمتلن أيضاً حينئذ كما تمتلن الحروف" (٢١٤). مشيراً إلى أن العرب إذا مطلت الحركات أنشأت من الحركة الحرف من جنسها، فتتشيء بعد الفتحة الالف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو (٢١٥). وهذا مناقض لقوله: "إن الحركات أبعاض حروف المد واللين".

ومن الغريب أيضاً أن يعود ابن جني فيجعل الحرف فرعاً على الحركة في باب الانابة فيقول: "وأعربوا بالنون أيضاً فرفعوا الفعل: يقومون ويقومين، فالنون في

(210) نفسه/١٧٩.

(211) سر صناعة الاعراب/٧/١.

(212) الخصائص/٣١٠/١.

(213) نفسه/٣١١/١.

(214) نفسه/٣/١٣١.

(215) نفسه/٣/١٢٣.



هذا نائبة عن الضمة في يفعل وكما ان ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة والياء فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة، وانما الموضع في الإعراب للحركات، فأما الحروف فدواخل عليها<sup>(٢١٦)</sup>.

ومن العلماء من أشار الى أسباب العدول في الإعراب من الحركات الى الحروف، يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم ان أصل الإعراب ان يكون بالحركات"<sup>(٢١٧)</sup>. وما دعاهم الى جعل اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات استتقالهم الحركة على حرف لين<sup>(٢١٨)</sup>. وهي الألف والياء والواو في الأسماء الستة فيقول: "الا ترى أنهم لو لم يتركوا الحركة لزمهم ان يقولوا هذا أبوه، ورأيت أبوه، ومررت بأبوه، وذلك مستثقل جداً"<sup>(٢١٩)</sup>. وهو جانب صوتي يعتمد التسهيل في النطق على المتكلم والاستساعة لدى السامع فذلك جعلت الحركات الأصل "لأنها أقل وأخف وبها نصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكليف ما هو أثقل"<sup>(٢٢٠)</sup>.

وبعلل العكبري هذه الأصالة بثلاثة أوجه:-

أحدها: ان الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب.

والثاني: ان الحركة أيسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الإعراب، وإذا حصل الغرض بالأخصر لم يصر الى غيره.

والثالث: ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة اللازم لها، فلو جعل الحرف دليلاً على الإعراب لأدى ذلك الى ان يدل الشيء الواحد على معنيين والأصل ان يخص كل معنى بدليل، فأما الإعراب بالحروف فلتعذر الإعراب بالحركة<sup>(٢٢١)</sup>، وهو الثقل الذي أشار اليه الجرجاني.

(216) نفسه/٣/١٣٧.

(217) المقتصد في شرح الايضاح/١/١٠٣، وينظر: المقدمة الجزولية في النحو/٢٨، الغرة/١/١٠٢، شرح

الوافية نظم الكافية/١٣٣، شرح الفية ابن مالك-ابن النازم/١٤، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/١٩٥،

تسهيل الفوائد/٨٠، شرح التسهيل- ابن مالك/١/٤٢، شرح التسهيل- المرادي/٣٦.

(218) نفسه/١/١٠٣.

(219) نفسه.

(220) شرح المفصل/١/١٥، وينظر: شرح الكافية/١/٢٦.

(221) اللباب/٢/١٣.

ويعد ابن مالك الحروف نائبة عن الحركات، اذ يقول: " فالضمة في الرفع أصل، وتنوب عنها الواو والألف والنون، والفتحة في النصب أصل وتنوب عنها الألف والياء والكسرة وحذف النون. والكسرة في الجر أصل وتنوب عنها الياء والفتحة، والسكون في الجزم أصل وينوب عنه الحذف " (٢٢٢).

وبعد ان يشير ابن هشام الى هذه الأصول أيضاً يخرج عنها سبعة أبواب " (٢٢٣).  
أحدها: ما لا ينصرف فإنه يجر بالفتحة... الا ان أضيف أو دخلتة (ال) نحو: بأفضلكم، والأفضل.

الثاني: ما جمع بألف وتاء مزيديتين كهندات فإنه يُنصب بالكسرة.  
الثالث: (ذو) بمعنى صاحب، وما أضيف لغير الياء مثل (أب وأخ وحم ومن وفم بغير ميم).  
الرابع: المثنى كالزيدان، والهندان، فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

الخامس: جمع المذكر السالم كالزيدون والمسلمون، فإنه يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها.

السادس: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلين فإنها ترفع بثبوت النون وتنصب وحذفها.  
السابع: الفعل المعتل الآخر كيغزو ويخشى أو يرمي فأنه يجزم بحذفه، ونحو " انه من يتق ويصبر (سزل) .

وبذلك تتوضح عند ابن هشام مواضع الحركات الأصول، والحروف التي تنوب عنها التي أشار اليها ابن مالك. فالنيابة في دلالتها انما هي تجوز في حلول شيء مكان آخر سواء أكان الأمر إرادياً أم غير إرادي في حال من الأحوال.

قال الشاعر: - (٢٢٤)

[الطويل]

على نائبات الدهر حين تنوبُ

أخي كان يكفيني وكان يُعينني

وقال آخر: - (٢٢٥)

[الطويل]

على نائبات الدهر حين تنوبُ

فلا خير فيمن لا يوطن نفسه

(222) شرح الكافية الشافية/١/١٧٨-١٧٩.

(223) شرح شذور الذهب/٣٧-٣٨-٤٠-٤٤-٥٤-٦١-٦٢.

(224) البيت لعريفة بن مسافع العبسي - الاصمعيات/١٥.

(225) البيت لضابي بن الحرث البرجمي - الاصمعيات/١٦.

مما سبق نستنتج:-

ان مسألة الإعراب بالحركات هي الأول والأسبق من الإعراب بالحروف لما أثبتناه من أسبقية الحركة للحرف واختصاص الإعراب بالحركات بالأسماء المفردة للبناء، واختصاص الحروف بما هو مركب من " مثني وجمع " فالمفرد هو الأصل والتركيب فرعٌ عليه لأن التركيب إنما هو ضم مفرد الى مفرد " (٢٢٦).

زيادة على أن ما جمعه النحاة من علامات فرعية لإعراب الأسماء الستة والأفعال الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم وما كان تابعا لهما أو ملحقا بهما لا يتجاوز العودة الى أصليهما هما المثنى والجمع " (٢٢٧).

(226) الصول/٢/١١١.

(227) للتفصيل في موضوع العلامات الأصلية والفرعية، ننظر: الدراسة الموسومة بـ (العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف- وكالة المطبوعات- الكويت/١٩٨٣.

المبحث الثالث: المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

يعرف العلم لغة:-

بأنه نقيض الجهل <sup>(٢٢٨)</sup>. والجهل بأنه " نقيض العلم " <sup>(٢٢٩)</sup>. " وعلم الشيء بالكسر - يعلمه علماً: عَرَفَهُ " <sup>(٢٣٠)</sup>.  
ويعرف العلم اصطلاحاً:-

بأنه " الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، وقيل هو إدراك الشيء على ما هو عليه، ... والجهل نقيضه " <sup>(٢٣١)</sup>. قال تعالى ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ <sup>(٢٣٢)</sup>. وقال الشاعر:- <sup>(٢٣٣)</sup>  
[الطويل]

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً      ويأتيك بالأخبار من لم تزود  
وقال الشاعر:- <sup>(٢٣٤)</sup>  
[الوافر]

وما جهلت أياديك البوادي      ولكن ربّما خفي الصواب  
وبين من خلال هذه الشواهد ان المجهول ما خفي أمره على المرء فلا يستطيع معرفته الا بعد حين وقد لا يدرك سره ولا يتوصل الى معرفته والعلم به. قال تعالى ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴾ <sup>(٢٣٥)</sup>.

وهذا أول مجهول شغلت به البشرية ووقفت أمام سره عاجزة، مُرَعِبَةً، دفعها الى تسليمه وإنزاله منزلة كبيرة في نفسها، ولعل أقدم نص - قبل مجيء الأديان السماوية - عبر عن هذا المجهول ملحمة كلكامش التي صورت رحلة الحياة والموت والصراع بينهما، فقد جاء فيها ما نصه:-

(228) العين/١٥٢/٢ [علم].

(229) نفسه/٣/٣٩٠ [جهل].

(230) المختار من صحاح اللغة/٣٥٥ [علم].

(231) التعريفات/٨٨.

(232) الانعام/٦/٥٤.

(233) البيت لطرفة بن العبد - ديوانه/٥٧.

(234) البيت للمتنبّي - ديوانه/٣٩٩.

(235) لقمان/٣١/٣٤.

" حينما خلقت الآلهة العظام البشر

قدرت الموت على البشرية

واستأثرت هي بالحياة (٢٣٦)

كما ان الآلهة العظام قسمت الحياة والموت ولكن الموت لم تكشف عن يومه (٢٣٧).

وحين أبصر "كلكامش" صديقه "أنكيدو" ميتاً خاطب نفسه:-

" اذا ما متُ أفلا يكون مصيري مثل أنكيدو؟

فقد حل الحزن والأسى بجسمي

خفت من الموت، وها أنا أهيمُ في البوادي (٢٣٨)

حقاً ان " الناس أعداء ما جهلوا (٢٣٩). لقد قلب هذا الحدث المجهول السر موازين

كلكامش. فأخذ على نفسه ان يقطع مسيرة شاقة بحثاً عن سر الخلود ولكن هيهات.

ولو أننا تصورنا هذه (الحادثة) ومكوناتها لتكشفت لنا ثلاثة أشياء:-

الأول: حالة الموت (الفعل أو الحدث).

الثاني: الأثر الذي خلفته هذه الحالة على جثة (أنكيدو) بما يتلائم وقوة الحالة.

الثالث: سر الموت (المجهول) لدى كلكامش، من حيث ان صديقه لم يمت من تآقاء نفسه، بل

أصيب بمرض غير حياته، ثم أدى به الى الموت (٢٤٠).

لقد حل المرض محل الفاعل الحقيقي، وإنما سبب الموت للفاعل الذي أحدث المرض

فكان سبباً في الوفاة. ولنا في قوله تعالى ﴿أَوَكَلَّذِي مَرَعَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي

هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَ اللَّهُ مِثَّةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ ۖ﴾ (٢٤١). ما يوضح حقيقة هذا الفاعل مدركة عقلية -

فجواز حلول المفعول في الحالة الأولى محل الفاعل بَيِّنَةٌ وجود الفاعل المذكور صريحاً في

الحالة الثانية وهو لفظ الجلالة في الآية الكريمة السابقة مع ان الفاعل في كانا الحاليتين هو الله

سبحانه وتعالى.

(236) ملحمة كلكامش/١٢٤.

(237) نفسه/١٤٧ (بتصرف).

(238) ملحمة كلكامش/١٢٨.

(239) نهج البلاغة/٥٥٣.

(240) ملحمة كلكامش/١٢٤.

(241) البقرة/٢٠٩.

وكما ان الموت حالة ملازمة لكل فرد ولا يمكن الفرار منها والتخلص، كذلك كل فعل لازم لا يمكن حذف فاعله في حالة بنائه للمجهول<sup>(٢٤٢)</sup>. كقولنا " قام زيدٌ " ، ولا قيم، لئلا يبقى حديثاً من غير محدث<sup>(٢٤٣)</sup>. وهذا دليل آخر على ان بناء الفعل للمعلوم هو الأصل والمبني للمجهول فرع عليه " وانما يستدل بالمعلوم على المجهول " كما يقول ابن جني<sup>(٢٤٤)</sup>.

ان بناء الفعل للمجهول يختص بالافعال المتعدية كما يفهم من اشارة ابن الخباز السابقة كي يكون هناك مسوغ للحذف، وهذا الموضوع له ارتباطه الوثيق بموضوع الاسناد الخاص بالاسم والفعل، بل هو قائم عليه، إذ " ان الأصل في كل الألفاظ اجراؤها على حقائقها الا عند قيام دلالة صادقة<sup>(٢٤٥)</sup>. فالبناء للمجهول صرف الفعل عن دلالة في اسناده الى الفاعل الى الاسناد للمفعول، وكان الأولى اسناده الى الفاعل (لأنه الأصل)<sup>(٢٤٦)</sup>.

قال الشاعر:- (٢٤٧)

[البسيط]

فقد بشمّن وما تفنى العناقيدُ

نامت نواطيرُ مصرٍ عن ثعالبها

وقال أيضاً: (٢٤٨)

[الطويل]

وحلم الفتى في غير موضعه جهلٌ

إذا قيلَ رفقا قال للحلم موضعٌ

ففي الشاهد الثاني أنزال الغائب منزلة المتكلم من خلال الفعل (قيل) و(قال) إذ ان القول فيه خطاب واشترك بين المتحدث والسامع فـ(إذا) فيها معنى المجازاة<sup>(٢٤٩)</sup>. وحكمها (انها لا تجزم)<sup>(٢٥٠)</sup>. أي أن القول الذي بعدها يجوز ان يكون ويجوز ان لا يكون " (٢٥١)، فإذا لم يجز اختفى الفعل وصاحبه سواء ان فاعلاً أم (نائب فاعل) وبذلك يتساويان في المنزلة.

(242) الجمل/٨٧ (بتصرف).

(243) الغرة/٣٠٣/١.

(244) الخصائص/٣٥٩/٢، وينظر: شرح قطر الندى/١٢٦.

(245) المحصول في علم الأصول/٤٣/١.

(246) الإيضاح في علوم البلاغة/١١١/١.

(247) البيت للمتنبى - ديوانه/٥٤٩.

(248) البيت للمتنبى - ديوانه/٤٠.

(249) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١٤٢/١.

(250) شرح عيون الإعراب/٢٩٠.

(251) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١٤٢/١.

يقول سيبويه: "وذلك قولك: كُسيَ عبد الله الثوب، وأعطى عبد الله المال، رفعت عبد الله ههنا كما رفعت في ضرب حين قلت: ضرب عبد الله وشغلت به كُسي وأعطى كما شغلت به ضرب. وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما مفعول هو بمنزلة الفاعل" (٢٥٢). في الفعل المتعدي إلى مفعولين أو أكثر، وهذا ما أشار إليه سيبويه وعناء بقوله: "وانتصب الثوب والمال". "وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل" (٢٥٣). قال تعالى ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ (٢٥٤). وقوله تعالى ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ (٢٥٥). وبهذا يكتسب (نائب الفاعل) جميع ميزات الفاعل، غير أن هذه الميزات سرعان ما تزول عند العودة إلى التركيب الأساسية لجملة الإسناد (الفعل والفاعل) فهي إذن ميزات طارئة وليست ثابتة في الاسم. ولما كانت كذلك فالأولى بعدم الثبات هو الفعل لتصرفه وعدم استغنائه عن الفاعل الذي يحدثه كما اشرنا سابقاً. وفي قوله تعالى ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ (٢٥٦). ما يوضح هذا الزوال.

والملاحظ أن الفعل في كلا الموضعين ذو دلالة زمنية واحدة وصيغة بنائية مختلفة، ولهذا قال ابن جني "أن العرب لما قوي في نفسها أمر المفعول به حتى كاد يلحق عندها رتبة الفاعل ..... خصوا المفعول إذا اسند الفعل إليه بضربين من الصنعة، أحدهما تغيير صورة المثال مسنداً إلى المفعول، عن صورته مسنداً إلى الفاعل والعدة واحدة، وذلك نحو (ضرب زيد وضرب)، (وقتل وقتل)، (وأكرم وأكرم) ..... (٢٥٧). وفي هنا القول ما يشير إلى حقيقتين:-

الأولى: أن رتبة الفاعل هي الأولى والإسناد إنما يتم للفاعل أولاً فرتبته هي الأحق بذلك.  
الثانية: تغيير صيغة الفعل مقترن بتغيير حالة الإسناد الأساسية إلى حالة إسناد فرعية تالية لها.

(252) الكتاب/ ١ / ٤١-٢، وينظر: الموقفي/ ١٠٩، الأصول/ ٢/ ٢٨٧، المختصر في النحو/ ٧٠-٧١، اللباب/ ٢/

٩٨، الفرة/ ١/ ٧٩٨، شرح المفصل/ ٧/ ٦٩، تسهيل الفوائد/ ٧٧، ارتشاف الضرب/ ٢/ ١٨٤.

(253) الموقفي/ ١١٥.

(254) النساء/ ٤/ ٧٨.

(255) الأنبياء/ ٢١/ ٣٧.

(256) العلق/ ١١٣/ ٢.

(257) الخصائص/ ٢/ ٢٢٠ [وقد اقتصرنا على الضرب الأول مما أشار إليه ابن جني لملائمته هذا الموضع].

وقد اختلف النحاة في تعليل هذه الحقيقة، فقد عزا الفراء ضم الفعل " لأنه يدل على معنيين معنى الفاعل ومعنى المفعول فقوي بالضممة لأنها أقوى الحركات "(٢٥٨). وفي هذا الحكم ما يدل على ان البناء للمعلوم هو الأصل والأقوى، وانما أكتسب البناء للمجهول قوته منه، حيث لم تقصر هذه القوة على الفعل، وانما تعدته الى ما حل محل الفاعل المحذوف فصار علامة له بدلاً من علامته الأصلية الدالة على موقعه وهي الفتحة، ولو أخذنا على سبيل المثال النموذج الآتي لجملة مبنية للمعلوم فقلنا: - (هدم ← العامل → البناء)

فالعامل يمثل حلقة الوصل بين حدوث فعل الهدم (المسند) وبين البناء الذي يعتمد في سقوطه وهدمه على العامل ووجوده. فلما يحذف العامل (لفظياً) (لا واقعياً) احتيج الى ما يبقى الموازنة قائمة بين الفعل والمفعول به فأخذ من العامل جانب القوة وهو الضم (٢٥٩). فوضع على أول الفعل وآخر المفعول به، ولما كان تعلق الفعل بالعامل أشد من تعلق المفعول وكان العامل وسطاً بينهما كسر ما قبل آخر الفعل بداليتين:-

الأولى: ان العامل الوسط بين الفعل والمفعول قد حذف (قسراً) فوجب الإشارة اليه بحركة قوية فاخترت الكسرة لقوتها بعد الضمة.

ثانياً: ان الكسر يدل على النقصان من الشيء (٢٦٠). وقد حدث هذا النقصان بحذف الفاعل الذي لا يستغنى عنه، فكان الكسر هنا بمثابة توطئة لما بعد المحذوف ان يحل محله، فكان المفعول به أولى لمجيئه بعد رتبة الفاعل.

ولو " بقي المفعول على نصبه لكان عمدة على صورة كونه فضلة (٢٦١). واذا بقي الفعل و " لم تغير صيغته مع رفع المفعول سبق الى النفس انه فاعل لبناء الصيغة الأولى فلا بد اذن من صيغة تخصه (٢٦٢).

واما الفعل المضارع فيعمل ابن الخباز فتح ما قبل آخره بقوله: " والمضارع بفتح ما قبل آخره، فيقال: يضرب، وعلته ان في الضم نولي ضمتين في التقدير لان الساكن حاجز غير حصين، وفي الكسر التباس بصيغة الفعل، فلم يبنى الا الفتح لخلوه من الثقل واللبس (٢٦٣).

(258) شرح عيون الاعراب/٨٨.

(259) ورد في مجلس العلماء/١٩٣ وما نصه [سئل الخليل عن الرفع لم جعل للفاعل؟ فقال: الرفع اول حركة، والفاعل أول متحرك، فجعلوا اول حركة لأول متحرك].

(260) العين/٣٠٧/٥ [كسر]: يقول الخليل: " والكسر من الحساب ما لم يكن تاماً.

(261) الغرة/٢٩٨/١، وينر: شرح الفصل/٧١/٧.

(262) نفسه.

(263) نفسه/١/٧٩٩.



وما اراه هنا ان اللجوء الى الفتح ليس بوصفه " أخف الحركات" (٢٦٤). فقط، بل ان الفعل المضارع بوصفه " يصلح للحال والاستقبال " (٢٦٥). وقد يقع حدوثه وقد لا يقع، هذا التأرجح في الزمن هو الذي فرض ان تكون حركته الفتح لتلائم طبيعته الزمنية.  
قال الشاعر: - (٢٦٦)

[الطويل]

ومثلك يؤتى من بلاد بعيدة ليضحك ربات الحداد البواكيا

فقد يقع "الإتيان" وقد لا يقع، لوجود قرينة تدل عليه وهي (البعد).

أما عن أسباب حذف الفاعل، فقد لخص أبو حيان الأندلسي أهم هذه الأسباب في أرجوزة نظمها، يقول فيها: - (٢٦٧)

وحذفه للخوف والإيهام والوزن والتحقيق والإيهام

والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار

وقد استدللنا في بداية الموضوع على المجهول بما هو معلوم، ومن المفيد هنا ان نذكر ان (العلم والجهل) بالفاعل يفيدان في وضع التسمية الدقيقة لهذا المصطلح.

فقد اتفق أغلب علماء العربية على تسمية " ما لم يسم فاعله أو المفعول الذي لم يسم فاعله" (٢٦٨). إلا ابن مالك فقد اصطلح على تسميته بـ (النائب الفاعل) (٢٦٩).

اذ يقول: - (٢٧٠)

[الرجز]

فيما لــــه كقيل خير نائل

بالآخر أكسر في مضي كوصل

كينتحي المقول فيــــه يُنتحى

ينوب مفعول بــــه فاعل

فأول الفعل اضممن والمتصل

واجعله من مضارع مُفتحاً

(264) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/١٤٥.

(265) الانصاف/٢/٢٤٩.

(266) البيت للمتنبى - سوانه/٥٤٣.

(267) ارتشاف الضرب/٢/١٨٤.

(268) ينظر علي سبيل المثال: الموقفي/١٠٩، الاصول/١/٧٦، الجمل/٧٦، اعراب ثلاثين سورة من القرآن

الكريم/٤٤، الخصائص/٢/٢٢٠، شرح عيون الاعراب/٨٨/٨٩، الانموذج في النحو/٩٨، المختصر في

النحو/٧٠، اللباب/٢/١٠٧، شرح المفصل/٧/٦٩، شرح الجمل - ابن عصفور/١/٥٣٤، شرح الكافية/٢/

٢٦٩، البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٩٥١.

(269) ارتشاف الضرب/٢/١٨٤.

(270) متن الالفية/٣٣/٣٤، وينظر: تسهيل الفوائد/١٧٧.

وقبل الإشارة إلى ما يقتضيه هذا النص نقف عند دلالة التسمية أو المصطلح. يقول الخليل " والنائبة: النازلة، يقال ناب هذا الأمر نوبة: أي نزل ونابتهم نوائب الدهر" (٢٧١). أي نزلت عليهم وحلت. وقال الشاعر: - (٢٧٢)

[الطويل]

فأن يك حقاً ما أتاني فأنهم كرام إذا ما النائبات تنوب

والنائبة هي المصيبة (٢٧٣). والمصيبة إذا حلت على الفرد غيرت حاله من حال إلى آخر، وبدلت يسره عسراً، فإن ذلك على هيئته وفعله.

وفي البيت السابق ما يدل على هذا، إذ انكر الشاعر عن ممدوحيه ان تكون النوائب قد غيرتهم عن صفتهم وهي (الكرم). فكما ناب العسر عن اليسر ناب المفعول عن الفاعل إذ ان ذهاب اليسر كذهاب الفاعل وكما تتغير هيئة الشخص الذي حلت به النائبة فتعكس على سلوكه وفعله تتغير صيغة الفعل عن بنيته عند حلول نائب الفاعل، وما " ينوب عن الشيء هو ما يقوم مقامه ويأخذ مكانه" (٢٧٤).

ولذلك قال ابن مالك: " قد يحذف الفاعل لكونه معلوماً أو مجهولاً أو عظيماً أو حقيراً، أو لغير ذلك فينوب عنه فيما كان من رفع واعتناء وغير ذلك المفعول به مسنداً إليه فعل مهياً بهيئة تنبئ عن النيابة (٢٧٥)، وهذه الهيئة قد أشار إليها النديم السابق من ضم أول الفعل وكسر ما قبل آخره في الماضي وفتح ما قبل الآخر في المضارع.

أما ابن هشام فقد اعتمد مبدأ التقديم في بيان الأصالة والفرعية في هذا الموضوع، إذ قسم المرفوعات إلى عشرة أقسام: - أولها الفاعل، وثانيها النائب عنه (٢٧٦)، ثم شرع في تعريف كل منهما بما يوضح ان الجملة قد اعتمدت التقسيم الثنائي مضافاً إليها فضلة تنوب عند حذف المسند إليه، إذ يقول: "المرفوعات عشرة: أحدها الفاعل، وهو ما قدم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه كـ (علم زيد) و (مات بكر) (٢٧٧). (والثاني: نائبه

(271) العين/٨/٣٨١ [ناب].

(272) البيت لجزء بن ضرار - الحماسة/١٠٧، وينظر شرح ديوان زهير/٨٨.

(273) المختار من صحاح اللغة/٥٤٢ [توب].

(274) العين/٨/٣٨١، المختار من صحاح اللغة [توب] بتصرف.

(275) شرح الكافية الشافية/٢/٦٠٣.

(276) شرح شذور الذهب/١٥٨.

(277) نفسه، ينظر: الجامع الصغير/٣٨.

وهو ما حذف فاعله، وأقيم مقامه، وغير عامله إلى طريقة فعل أو يفعل أو مفعول، وهو المفعول به نحو (وقُضي الأمر) (٢٧٨).

وهو في نظرتِه هذه إلى المبني للمعلوم والمبني للمجهول لم يختلف عن سابقه من علماء العربية وخصوصاً ما أقر به سيبويه بقوله "ضرب عبد الله" (٢٧٩). وهو منهج افاد منه النحاة في تأليفهم لقواعد العربية وتقنينها.

ولما كان الفاعل في نظر ابن هشام هو الأول بين المرفوعات، وهو أول متحرك عند الخليل فلذلك جعلوا له الحركة الأولى وهي الرفع (٢٨٠). أفلا يكون هو الأصل في المرفوعات في نظر علماء العربية الآخرين؟

لقد اصدر النحاة الحكم الذي أطلقه الخليل سواء بصورة مباشرة أم بصورة أخرى كحمل المرفوعات عليه أو ترتيبها كما فعل ابن هشام أو من سبقه (٢٨١). وفي هذا ما يضاف إلى أصالة المبني للمعلوم وفرعية المبني للمجهول عليه.

(278) نفسه.

(279) تنظر: اشاراتنا السابقة إليه/٤٦.

(280) مجالس العلماء/١٩٣ (بتصرف).

(281) ينظر: مقدمة في النحو/٥١، الانموذج في النحو/٨٤، مفتاح العلوم/٢٢٣، الفرة/١/٢٢٩، شرح

الكافية نظم الواقية/١٥٦، شرح الكافية/١/٧١، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/٢٥٩،

شرح اللوحة البدرية/ ١ /٢٣٦.

## الفصل الثاني

### الأصل والفرع في المفرد

- المبحث الأول:- المذكر والمؤنث.
- المبحث الثاني:- النكرة والمعرفة.
- المبحث الثالث:- المحال.

## الفصل الثاني

## المبحث الأول: - المذكر والمؤنث

يعد موضوع الأصل والفرع في المذكر والمؤنث من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالعرف الاجتماعي أكثر مما هي موصولة بالعرف اللغوي، ذلك ان مسألة التذكير والتأنيث ترتبط بالتمييز بين نوعي الجنس البشري أولاً، وغيرهما من الأجناس الأخرى ثانياً.

ولأجل توضيح هذه الصورة ارتأينا العودة إلى بعض الأعراف الاجتماعية التي كانت تسود الحياة العربية في عصرها الجاهلي والإسلامي، فالعرب " كانوا يربون أبناءهم على البطولة والمحامد، وأرادوا ان يوحوا اليهم بالقوة والشدة، أو هم تفاعلوا ان يكون بنوهم أقوىاء أشدة، فتخيروا لهم أسماء فيها قوة ورهبة مثل أسد وثور وصخر وفهد<sup>(١)</sup>.

"وكانوا يعزّون الذكور لأن الذكر يغني حيث لا تغني الأنثى<sup>(٢)</sup>. ثم ان العربي يؤمن ان من أسباب العزة كثرة العدد، ومن هنا اهتموا بكثرة النسل، واعتنوا بالذكور خاصة، وضخموا من أسمائهم ليخيفوا الأعداء، فكثرة العدد ترهب العدو وتدفع الضيم<sup>(٣)</sup>.

قال الشاعر: <sup>(٤)</sup>

[الطويل]

وفي كثرة الأيدي عن الظلم زاجرٌ إذا حضرت أيدي الرجال بمشهد

وفي هذا إشارة الى تمييز العنصر المذكر من الناحية الجسدية والمعنوية وليس أدل على هذا الا وجود ظاهرة الوأد، " فقد كان بعضهم يئد البنات متعللاً بشتى الأسباب كالغيرة على المرأة ومخافة العار اذا سُببت أو وجود عيب خلقي أو مخافة الفقر<sup>(٥)</sup>.

فهذه الأسباب وغيرها جعلت العنصر المذكر يغلب على المؤنث في العديد من مناحي الحياة وقد جاء قوله تعالى ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنْثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ يَتَوَارَىٰ مِنَ الْقَوْمِ مِنْ سُوءِ مَا بُشِّرَ بِهِ أَيُمْسِكُهُ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُ فِي التُّرَابِ أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

(1) الحياة العربية من الشعر الجاهلي/ ٢٢٤.

(2) نفسه، وينظر: المرأة في الشعر الجاهلي/ ٢٢٤.

(3) الهجاء الجاهلي صورة وأساليبه/ ٣٩.

(4) البيت لعدي بن زيد- ديوانه/ ١٠٨.

(5) الحياة العربية في الشعر الجاهلي/ ٢٢٥، بتصرف [قال تعالى في سورة الإسراء/ ٣١/١٧ (وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ

خَشِئَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا).

(6) النحل/ ١٦/ ٥٨-٥٩.

توبيخاً وإفساداً لهذه الظاهرة الاجتماعية.

إلا أن التغليب - بمجيء الإسلام - قد اتخذ طابعاً عقائدياً عادلاً، ومسلماً تشريعياً قائماً على اقتسام المسؤولية في الحياة الاجتماعية. ولانشغال المرأة بإعالة أولادها ثقل الحمل على كاهلها فخفف الرجل لغلبتها، ولكنها كانت غلبة إرشاد وقيادة وهي الدرجة التي أشار إليها قوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾<sup>(٧)</sup>.

ومما يدل على هذا التقديم وهذه الدرجة ورود كلمة (المذكر) في العديد من الآيات القرآنية مقدماً على المؤنث في اللفظ، كقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(٨)</sup>. وقوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾<sup>(٩)</sup>. وقوله تعالى ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾<sup>(١٠)</sup>. وهذا التأخير في اللفظ يدل على التأخير في الرتبة<sup>(١١)</sup>.

ولعل ورود الاسم المذكر بصيغة أخرى كصيغة اسم الفاعل وتقديمه على اسم الفاعل المؤنث إشارة أخرى على هذه الدرجة، ففي قوله تعالى ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(١٢)</sup>. فقدم اسم الفاعل المذكر لاقتران الفعل به وآخر المؤنث لوقوع الفعل عليه في كلا الحالتين، كذلك في جانب الشهادة - قوله تعالى ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾<sup>(١٣)</sup>.

وفي جانب الإرث قوله تعالى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾<sup>(١٤)</sup>. وما إلى ذلك مما يتعلق بمسؤولية المرأة الاجتماعية، وقد أشار لها الرسول الكريم ﷺ بقوله: "... والرجل راع

(7) المرأة في الشعر الجاهلي/ ٦٤، البقرة/ ٢٢٨، النساء/ ٣٤/٤.

(8) الحجرات/ ١٣/٤٩.

(9) النجم/ ٤٥/٥٣.

(10) القيامة/ ٣٩/٧٥.

(11) تخريج الفروع على الأصول/ ٥٣.

(12) النور/ ٣/٢٤.

(13) البقرة/ ٢٨٢/٢.

(14) النساء/ ١١/٤.

في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها<sup>(١٥)</sup>.  
فقدم فيها الرجل على المرأة وهو جانب إرشادي قيادي كما أشرنا.

"ولا يخرين عن البال أن الحافظ الديني كان الحافظ الأساس لجمع اللغة ووضع قواعدها ... وإن القواعد حين دونت اتخذت من الآيات الكريمة شواهد لدعم قاعدة خاصة أو تبرير حالة نحوية معينة"<sup>(١٦)</sup>. فلنتوقف أما عينة من هذه التبريرات قبيل البدء بعرض آراء علماء العربية بهذا الموضوع.

يقول الخليل: "وأهل الحجاز يقولون: هذه الشجر، وهذه البر، وهي الشعير، وهي القمر، وهي الذهب، لأن القطعة منه ذهبية، وبلغتهم نزل ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ولذلك لم يقل (ينفقونه) لأن المذكر غالب المؤنث فإذا اجتمعا فالذهب مذكر والفضة مؤنثة<sup>(١٧)</sup>.

"كما أشار الطوسي غير مرة إلى تغليب المذكر على المؤنث في القرآن، كما في آية البقرة ﴿يَحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾، إذ بين أنه لم يقل المطهرات، لأن المؤنث يدخل في المذكر لتغليبه"<sup>(١٨)</sup>.  
وبين أن العرب يغلبون المذكر على المؤنث في مثل هذا تنبيهها على الأكمل"<sup>(١٩)</sup>.

ويقول أبو البركات الأنباري: قوله تعالى ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ﴾. دائبين منصوب على الحال من الشمس والقمر، وذكر تغليباً للقمر على الشمس، لأن القمر مذكر والشمس مؤنثة، وإذا اجتمع المذكر والمؤنث، غلب المذكر على جانب المؤنث لأن التذكير هو الأصل<sup>(٢٠)</sup>. وفي قوله تعالى ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكُذِبَ﴾<sup>(٢١)</sup>. فـ (اللسان يذكر ويؤنث، وجمعه إذا ذكر ألسنة، فإذا أنث فالجمع السن)<sup>(٢٢)</sup>.

(15) صحيح البخاري/٦٤/٧.

(16) في أصول اللغة والنحو/٨٥-٨٦.

(17) العين/٣١/٦، [شجر]، وقد وردت الإشارة نفسها في ج٤/٤٠ وقد أثرت الإشارة أعلاه لورودها بشيء من التفصيل.

(18) منهج الطوسي في تفسير القرآن/٣٥١، البقرة/٢/٢٢٢.

(19) نفسه.

(20) البيان في غريب أعراب القرآن/٥٩/٢، إبراهيم/٣٣/١٤.

(21) سورة النحل/٦٢/١٦.

(22) فقه اللغة وسر العربية/٣٣٥.

والقرآن أتى بالتذكير (٢٣).

" وقوله تعالى ﴿إِذَا تَرَاصُوا بَيْنَهُم بِالْمَعْرُوفِ﴾، الواو في تراضوا يراد به الأزواج والنساء. إلا أنه لما اجتمع المذكر والمؤنث غلب جانب المذكر على المؤنث، كما يقال: - هذا ما أشتري فلان وفلانة أبنا فلان ولا يقال ابننا تغليباً لجانب المذكر على جانب المؤنث، وكذلك قام أخواك زيد وهند، لو كان المذكر واحد والمؤنث جماعة (٢٤). وفي هذا النص إشارة إلى أن النسب إلى المذكر له الدور الرئيسي في تغليب على المؤنث بقوله (ابنا فلان) وبعد هذه الإطلاقة الوجيزة نخرج على تعريف المذكر والمؤنث من الوجهتين اللغوية والاصطلاحية:-

يقول الخليل: " الأنثى خلاف الذكر في كل شيء .....

والمؤنث ذكر في خلق مؤنث، فإذا قلت لشيء نؤنثه، فالنعت بالهاء مثل المرأة، فإذا قلت للمؤنث، فالنعت مثل الرجل، بغير هاء، كقولك: مؤنثة ومؤنث (٢٥). " والذكورة، والذكور، والذكران، جمع للذكر وهو خلاف الأنثى ... والذكر من الحديد أبيضه وأشدّه، وبه سمي السيف مذكراً (٢٦). قال الشاعر: (٢٧)

ونحن ضربنا بالصفا آل دارم  
وذيان وأبن الجون ضرباً مذكراً

وهذه دلالة الصلابة والقوة، " ويقال: سيف أنيث الحديد، إذا كانت حديدته أنثى (٢٨). وهذه دلالة الضعف والليونة، وتتقارب الدلالة الاصطلاحية من هذا الجانب، إذ يعرف المؤنث بأنه " الكائن بعلامة التأنيث في اللفظ والتقدير، والمذكر الحقيقي هو المختص بفرج الذكر (٢٩). وهذا التقارب يتكشف عنه أمور ثلاثة تكون (الفاصل بين المذكر والمؤنث، هي العلامة والجنس والقوة، على العكس المقابل ما رأينا في الواقع الاجتماعي من الاعتماد على الجنس والقوة والعلامة. وقد انعكست هذه المفاهيم فيما بعد على الآراء والأحكام التي أطلقها النحاة في إثبات أصالة المذكر وفرعية المؤنث عليه).

(23) البيان في غريب إعراب القرآن/٧٩/٢، وتتنظر: السور الآتية: النحل/١٦/١١٦، الاحزاب/١٣/١٩،

النور/٢٤/١٥/٢٤، آل عمران/٣/٧٨، النساء/٤/٤٦، الفتح/٤٨/١١، الممتحنة/٦٠/٢.

(24) نفسه/١/١٥٧، البقرة/٢/٢٣٢.

(25) العين/٨/٢٤٤ [أنث].

(26) نفسه/٨/٣٤٦/٣٤٧ [ذكر].

(27) البيت للناطقة الجعدي- ديوانه/٥٥، وينظر: ديوان الهذليين/٣/٢٢، ديوان عروة بن الورد/٤١.

(28) مقاييس اللغة/١/١٤٤ [أنث].

(29) رسائل في النحر واللغة/٤١، وينظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث/٦٣، التكملة/٢٩٣.



فلا غرابة الآن ان نجد من يقول — " ان المذكر أول " (٣٠)، " وان المذكر هو الأقوى " (٣١). و " المذكر يغلب المؤنث " (٣٢). و " أصل الأسماء التذكير " (٣٣). و " أن المذكر قبل المؤنث " (٣٤). و " ان المذكر أسبق رتبةً من المؤنث " (٣٥). و " ان المذكر أخف من المؤنث " (٣٦). وغيرها من مفردات التقديم والترجيح.

لقد اتخذ النحاة العلامة حداً فاصلاً بين المذكر والمؤنث (٣٧)، وهي الهاء التي تلفظ تاء في درج الكلام ثم أضافوا لها ألف التأنيث المقصورة والممدودة، وزاد عليها ابن هشام التاء المتصلة بالفعل (٣٨). ولو إننا عدنا إلى حقيقة هذه التاء (المربوطة) لوجدنا فيها الدلالة على التأنيث وليس حذفها بناقل المؤنث إلى المذكر — كما يقول الدكتور طارق الجنابي (٣٩).

وعلى ما أرى ان مقصود الدكتور بهذا الرأي: ان النقل من المؤنث إلى المذكر انما يكون في هذه الحالة لفظياً مختصاً بالمفردة فقط وليس حقيقياً مختصاً بشخصية المنقول. ولهذا أعطى ابن السراج التأنيث حقه حين جعله على " ضربين: بعلامة، وغير علامة " (٤٠)، اذ كيف ينقل المؤنث الخالي من العلامة إلى التذكير؟ وأمثلة هذا النوع كثيرة كسعاد وهدي ومها وغيرها.

- (30) الكتاب/٢٢/١، الخصائص/٢٤٥/٣.
- (31) مقدمة في النحو/٩٥، البيان في غريب إعراب القرآن/٣٩/١.
- (32) المذكر والمؤنث/ ابو بكر الانباري/٦٧٦، البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢٤٥/١.
- (33) الجمل/٢٩١، التكملة/٢٩٣، الخصائص/٢٤٥/٣، سر الصناعة/١٣/١، المقدمة الجزولية في النحو/٥٠، التوطئة/٢٧٣/١٥٥، شرح الجمل- ابن عصفور/١٢٥/١، شرح الألفية- لأبن الناظم/٢٩٤، شرح الجمل- ابن هشام/٣٥٩.
- (34) ليس في كلام العرب/٢٣٢.
- (35) الخصائص/١١٣/١.
- (36) شرح عيون كتاب سيبويه/٢٠.
- (37) للتفصيل في موضوع العلامة: ينظر البحث الموسوم بـ (التذكير والتأنيث بين العلامة والاستعمال) للدكتور محمد ضاري حمادي والمنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي/مج٣٣/ (٢-٣) نيسان ١٩٨٢.
- (38) أوضح المسالك/٢٨٦/٤.
- (39) المذكر والمؤنث- لأبي بكر الانباري/ ٨٨- (الهامش رقم ٣).
- (40) الأصول/٤٠٧/٢، يقول الشلوبين في التوطئة/٢٧٣ (والتأنيث لفظي نحو: بشرى، صحراء، وفاطمة، ومعنوي نحو: زينب، وسعاد، وكله معتبر).]

ويذهب المبرد الى " ..... ان ما كان فيه الهاء فإنما لحقته وبنائوه بناء المذكر نحو قولك: جالس كما تقول جالسة، وقائم ثم تقول قائمة، فإنما تخرج إلى التأنيث من التذكير، والأصل التذكير" (٤١). وفي هذا تقييد وتضييق على دلالة الاسم المؤنث، إذ ان هذه وغيرها تعد من الصفات كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة" (٤٢).

وهي " زيادة تأتي منفصلة كقولك: ضارب وضاربة وهي بمنزلة موت في حضر موت لأن موت زيادة ضمت إلى الأول، كما ان التاء كذلك" (٤٣).

قال الشاعر: (٤٤)

[الطويل]

تعيّرنا إنا قليلٌ عديدنا      فقلت لها إن الكرام قليلٌ

[الطويل]

وقال الشاعر (٤٥)

وما الخيل إلا كالصديق قليلةٌ      وإن كثرت في عين من لا يُجربُ

ولأجل الموازنة ما بين العدد والمعدود " تثبت الهاء في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث المميزين" (٤٦).

وعلى ذلك " ان العدد جماعة والجماعة مؤنثة، والمذكر هو الأصل فأقرت العلامة على التأنيث في المذكر الذي هو الأصل وحذفت في المؤنث لأنه فرع" (٤٧). أو " لأن أول العدد مؤنث والمذكر أول فطوبق بين الكلام" (٤٨). وكلاهما مرجح.

وهناك من علل ثقل التأنيث بمضارعتة للفعل لان التأنيث يثقل الاسم فكما ان الفعل صار ثانياً بعد الاسم لثقله كذلك كان التأنيث تالياً للتذكير بسبب وجود الزيادة فيه" (٤٩). لان المذكر يغلب المؤنث لأنه هو الأصل والمؤنث مزيد عليه، فالمزيد عليه هو الأصل" (٥٠).

(41) المقتضب/٣/٣١٩، وينظر: الجمل: ٢٩١، شرح المفصل/٥/٥، شرح الجمل - ابن هشام/ ٣٥٩.

(42) يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية/٤/١٧٣٣ [ والاكثر في التاء ان يجاء بها لتمييز المؤنث من المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة].

(43) المقتصد/٢/٧٩٧.

(44) البيت للسموأل - ديوانه/ ٩٠.

(45) البيت للمنتبى - ديوانه/ ٥٠٤.

(46) اللباب/ ٢/ ٢٥٩.

(47) نفسه.

(48) المقدمة الجزولية في النحو/ ١٧١.

(49) المذكر والمؤنث، - لأبي بكر بن الانباري/ ١٢٨ (بتصرف).

(50) نفسه/ ٦٧٦.

وفي المفاضلة ما بين التاء المقصورة والمدودة، يقول ابن مالك:-

" والتاء اظهر واكثر دلالة لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فأنها تلتبس بغيرها فتحتاج إلى تمييزها "(٥١). فالألف المقصورة في (هدى) هي نفسها في (قضى، وفتى، وعلى)، والألف المدودة في (صحراء) هي عينها في (بيضاء، ونداء، ومساء) على سبيل المثال، وإنما يتم التمييز بينها من خلال وضعها اللفظي الدال على معناها. "وهكذا يبدو جلياً أن العلامة ليست هي الكافية دائماً في التشخيص والتحديد "(٥٢).

ولعل ما اشار اليه أبو بكر الأنباري عن الثقل في الاسماء المؤنثة ما يقرب بين الواقع الاجتماعي والواقع اللغوي، اذ يقول: " العلة في هذا ان أعرب تكثر استعمال الرجال وترددها في الكتب والأنساب فيقولون فلان بن فلان، ولا يقولون فلان بن فلانة بنت فلان لصيانتهم اسماء النساء وقلة استعمالهم لها، فلما كان كذلك كان الذي يكثرون استعماله اخف على السنتهم من الذي يقلون استعماله "(٥٣).

اما ابن هشام فزيادة على العلامات الثلاثة فانه قد أضاف اليها التاء المختصة بالفعل كما اشرنا سابقاً ومثل لها بقوله (قامت) وهي علامة الفعل الماضي (٥٤). وهي تسقط في حالة تبدل الفاعل، كما تسقط التاء المربوطة من الاسم (لأن الأصل في الأفعال التذكير) (٥٥).  
وقد اجتمعا في قول الشاعر: (٥٦)

[الكامل]

الرأي قبل شجاعة الشجعان      هو أول وهي المحل الثاني  
فاذا هما اجتمعا لنفس حرة      بلغت من العلياء كل مكان

كما أشار ابن هشام إلى التأنيث بالتاء المقدرة قائلاً:-

" وقد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك بالضمير للعائد عليها نحو:-  
﴿التَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَأَن جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾ ﴿حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ والإشارة نحو

(51) شرح الكافية الشافية/٤/١٤٣٧.

(52) التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال/٣٣٠.

(53) المذكر والمؤنث/١٢٨ [وقد اورد هذا القول وقال فيه "وهو مذهب الفراء"].

(54) شرح قطر الندى/٢٧.

(55) الجمل/٢٩٠، الغرة/١-٢٣٠، ٢-٦٤٤، اسرار التكرار في القرآن الكريم/١٠٩، شرح الجمل - ابن

عصفور/٢/٣٦٩، شرح الجمل - ابن هشام/٣٥٩.

(56) البيهقي للمنتهي - ديوانه/٤٣٩.

" هذه جهنم " وبثبوتها في تصغيره نحو (عُيْنَة) و (أُذَيْنَة) أو فعله نحو «وَلَمَّا فَصَلَ الْغَيْرُ» وبسقوطها من عدده كقوله: " وهي ثلاث أذرع، وإصبع " (٥٧). وبذلك جمع بين المؤنث الحقيقي لفظاً والمؤنث المعنوي، ولو لم يكن هذا الفارق الاجتماعي بين المذكر والمؤنث لكان للمتنبي شأن آخر في قوله:-- (٥٨)

[الوافر]

ولو كان النساء كمن فقدنا  
لفضلت النساء على الرجال  
وما التأنيت لاسم الشمس عيباً  
ولا التذكير فخرٌ للهلال

(57) شرح الجمل/٢٠٦، الحج/٧٢/٢٢، الأنفال، ٦١/٨، محمد/٤٧/٤، يس/٦٣/٣٦، يوسف/٩٤/١٢.

(58) ديوانه/٢٧٤.

## المبحث الثاني:- النكرة والمعرفة.

## النكرة لغة:-

ما كان " نقيض المعرفة " (٥٩). " والتتكير: التغير في حال تسرك في حال تكرهها " (٦٠).  
 " ونكره فتكر: أي غيره فتغير الى مجهول " (٦١).

فكما ان الحال المنتقل اليها مجهولة بالنسبة للشخص، فالحال الأولى أيضاً كانت مجهولة لديه قبل ان يؤول اليها.

## والنكرة اصطلاحاً:-

" ما وضع لشيء لا بعينه، كرجل وفرس " (٦٢)، وهذا ما مثل به سيبويه ولم يحده في تعريف الاسم " (٦٣).

## المعرفة لغة:-

قال الخليل: " والتعريف: ان تصيب شيئاً فتعرفه اذا ناديت من هذا؟ " (٦٤). والإصابة هنا هي القصد " (٦٥). والاتجاه عن الشيء للاستفسار عن شخصه أو جنسه، وهو في الغالب سؤال عمن يعقل للتعرف عليه. قال الشاعر: (٦٦)

ولا تسأل الاضياف من هم فأنهم هم الناس من معروف وجه ومنكر

فالناس هنا اسم جنس جمعي والألف واللام لتعريف الجنس " (٦٧). وقد دخل في ضمن هذه المفردة الدالة على الجمع والعموم ما هو (معروف) ومقصود، وما هو منكر وغير

(59) العين/ ٥/ ٣٥٥ [نكر].

(60) نفسه.

(61) المختار من صحاح اللغة/ ٥٣٧.

(62) التعريفات/ ١٣٤.

(63) النكت/ ١٠٣/ ١ (بتصرف)، والعبارة في الكتاب/ ٢٣٠/ ١ [فالاسم رجل وفرس وحائط].

(64) العين/ ١٢١/ ٢ (عرف).

(65) العين/ ١٦٦/ ٧ (صوب).

(66) البيت لعلي بن علقمة- مقدمة ديوان علقمة/ ٨، وينظر: ديوان عروة بن الورد/ ٣٥، ديوان النابغة

الجعدي/ ٥٠، ديوان أوس بن حجر/ ١١٧، ديوان الحماسة/ ١٧٨.

(67) ينظر: شرح قطر الندى/ ١١٣.

مقصود. وفي هذا إشارة إلى أن العموم يكون على درجات كما أن الخصوص كذلك»<sup>(٦٨)</sup>. قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(٦٩)</sup>. فالمعرفة إذن هي " إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم"<sup>(٧٠)</sup>. وهذا توضيح لقول الخليل السابق.

#### المعرفة اصطلاحاً:-

" ما وضع ليبدل على شيء بعينه، وهي المضمرات والأعلام والمبهمات، وما عرف بالآلف واللام والمضاف إلى أحدهما"<sup>(٧١)</sup>. إذ أن فيها الدلالة على " المختص بشيء دون غيره"<sup>(٧٢)</sup>.

يلتقي مفهوم النكرة والمعرفة مع مفهوم المجهول والمعلوم من حيث دلالة المجهول على النكرة ودلالة المعلوم على المعرفة والعكس. ويفترقان من حيث أن المجهول قد لا يكون له وجود أو كيان على أرض الواقع ولكن النكرة لها وجود وكيان وإن كانت مبهمة كقولنا: رجل ودار وما أشبه إلى ذلك.

كما يفترقان من حيث أن المبني للمعلوم والمبني للمجهول يختصان بتركيب الجمل (الاسناد)، والنكرة والمعرفة يختصان بما هو مفرد تسميةً ولفظاً كزيد ورجال وغيرها. يقول سيبويه: " واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة. وهي اشد تمكناً لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة"<sup>(٧٣)</sup>.

وما يفسر هذا الترجيح قوله: " فالمعرفة خمسة أشياء: الاسماء التي هي اعلام خاصة - وهي كثيرة عدد البشرية - والمضاف إلى معرفة إذا لم ترد التتوين - والاضافة تركيب والمفرد أخف منه" - والالف واللام - وهي زائدة صرفية تلحق الاسم فتزيد على بنيته معنى - والاسماء المبهمة، والاضمار"<sup>(٧٤)</sup>.

(68) قال ابن الناطم في شرح الألفية/ ٣٠ [الاسم ضربين، معرفة ونكرة وهي الأصل لاندراج كل معرفة تحت

كل نكرة من غير عكس].

(69) الحجات/٤٩/١٣.

(70) التعريفات/٢٣.

(71) نفسه/٢٣.

(72) رسائل في النحو واللغة/٣٨.

(73) الكتاب/١/٢٢/٢٤، ٣/٢٤١-٢٤٢.

(74) الكتاب/٥/٢.

والأسماء المبهمة هي الموصولة، والإضمار هو ضمير، والأسماء الموصولة والضمائر مبنية أغلبها. والبناء ثقيل كما علمنا فكانت النكرة في جميع هذه الدرجات أخف من المعرفة وأكثر تصرفاً منها. ولذلك لم يحد سيبويه الاسم بل مثل له بقوله " فالاسم رجل وفرس وحائط " (٧٥). وقد اعتمد في هذا التمثيل على الاسم النكرة الدالة على الشيوع في الجنس بدلاً من التخصيص فيها يقول المبرد: " واصل الأسماء النكرة وذلك لان الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته. ولا يخص جنساً واحداً من الجنس دون سائره وذلك نحو رجل وفرس وحائط " (٧٦).

أما ابن كيسان فلم يخرج عما أشار له سيبويه عن المعارف الخمسة ومفهوم النكرة الذي قال به المبرد (٧٧). ويقول الزجاج: " ومن جهات الفروع المعرفة لان الاسم يكون نكرة ثم يعرف كقولك: رجل والرجل (٧٨).

ويعلل ابن السراج ووقوع النكرة قبل المعرفة بقوله: " الا ترى ان الإنسان اسمه إنسان يجب له هذا الاسم بصورته قبل ان يعرف باسم، وأكثر الأسماء نكرات، وهذه النكرات بعضها انكر من بعض " (٧٩). وهذا التعليل نابع من حس عقائدي، فكما علمنا ان الدراسات اللغوية والنحوية كان دافعها الأول حماية نصوص القرآن الكريم من التحريف والتشكيك والعبث، وقد تبع ابن السراج في تعليقه هذا عدد من علماء العربية وسأعرض لأحد هذه الآراء بما يوضح رأي ابن السراج انتصاراً:-

يقول العكبري: " وأما كون النكرة أمكن، فلان النكرة أول الأسماء، لانك حين تكمل صورتك في الظلمات الثلاثة تكون رجلاً وانساناً وابن آدم ثم تطرى بعد ذلك الإعلام والصفات، فصارت الاجناس بمنزلة المواد، والصفات بمنزلة الصور، والمادة أمكن في

(75) الكتاب/١/٢٠.

(76) المقتضب/٢/٢٧٦، وينظر: الاصول/١/١٤٨، اللمع/١٨٥، شرح اللمع/ العكبري/١/١٣، المقتصد في شرح الإيضاح/٢/٩٠٧، المختصر في النحو/٩٣، المرتجل/٢٧٧، أسرار العربية/٣٤١، الإنصاف/٢/٧٣٥، الغرة/١/٣٠٨، شرح المفصل/١/٨٥/٥٧، التوطئة/٢٧٣، شرح ألفية ابن مالك - ابن الناطم/٣٠، شرح اللمحة البدرية/١/٢٩٢، أوضح المسالك/١/٨٢، شرح شذور الذهب/١٣١.

(77) الموقفي/١١٢: وينظر: اللمع/١٨٦، الانموذج في النحو/٩٢، المختصر في النحو/٩٤، شرح الكافية/١٢٨/٢.

(78) ما ينصرف وما لا ينصرف/٤.

(79) الأصول/١٤٨.

الوجود من الصورة، ولا يصح ان نتصور بقاء الصورة اذا فرضنا بقاء المادة ولذلك ان جهلت علم رجل وصفته، فلن تجهل جنسه<sup>(٨٠)</sup>.

وهذا يبين ثبات الجنس الدال على النكرة وتعدد الاعلام والمعارف وتغيرها لانيها تابعة للجنس، يقول العكبري أيضا: " والدليل على ان النكرة هي الأصل هو ان وجود المعرفة من دون وجود النكرة ممتنع في الأكثر الاشيع، كما ان وجود الضمير دون الظاهر ممتنع في الأكثر ولا يمتنع وجود النكرة دون المعرفة، كما لا يمتنع وجود الظاهر دون المضمير<sup>(٨١)</sup>.

ويتخذ العكبري جانب التضاد فاصلاً بين هذين المفهومين فيقول: " المعرفة والنكرة طبيعتان مختلفتان فذلك لم يكن الرجل ورجل إيطاء في الشعر<sup>(٨٢)</sup>. مستكراً على الرمانى تقديمه المعرفة على النكرة متسائلاً كيف يكمل الشيء بما يخالف طبيعته؟ ولقد سبق ابن جنى العكبري في الإشارة الى هذا التضاد ولكن من جانبين:-  
الأول:- جانب قياسي أقرب لعلم الكلام من علم النحو.

الثاني:- جانب لفظي يتصل بعلامات التكثير والتعريف اللغوية، اذ يقول: " اعلم ان التضاد في هذه اللغة جار مجرى التضاد عند ذوي الكلام فاذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارئ؟، فأزال الأول وذلك كلام التعريف اذا دخلت على المنون، والتتوين من دلائل التكثير، فلما ترادفا على الكلمة تضاداً، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام<sup>(٨٣)</sup>.

ويعلل الشنتمري لزوم الالف واللام لاسم الله تعالى بوصفه " اسماً منقولاً من الجنس العام الى الجنس الخاص<sup>(٨٤)</sup>. كما علل اختيار سيبويه للاسم بـ (رجل وهرس) بأنه أخف الاسماء واخفها ما كان نكرة للجنس<sup>(٨٥)</sup>.

(80) شرح للمع/١١/١، وينظر: المرتجل: ٣١٢، الغرة/١/٣٠٧، شرح المفصل/٥/٨٦.

(81) شرح للمع/١/١٣.

(82) نفسه/١/٢٠٣.

(83) الخصائص/٣/٦٤، وقد تكرر هذا الرأي بصيغتين آخرين في الصفحة / ٦٧ من المصدر نفسه. وينظر:

شرح للمع - العكبري/١٣، المقته، في شرح الإيضاح/٢/٨٧٣، شرح عيون الإعراب/٢٢٩، المقدمة

الجزولية في النحو/٢٠٨، اسرار العربية/٣٤١، ارتشاف الضرب/١/٤٥٩.

(84) النكت/١/٩٦، وينظر: شرح المفصل/٥/٨٥.

(85) نفسه/١/١٠٣، وينظر: شرح المفصل/١/٥٧.



وقد انكر ابن مالك على ابن كيسان الحاقه (من وما) الاستفهاميتين بالمعارف نظراً الى ان جوابهما يكون معرفة والجواب يكون مطابقاً للسؤال - فرد هذا الحكم وضعفه من وجهين:-

أحدهما: ان تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: مَن عندك؟ أن يقول رجل من بني فلان وإن قيل له: ما دعاك الى كذا؟ أن يقول: أمر مهم. والثاني: ان (من وما) في السؤالين قائمان مقام أيّ انسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما. والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب والسؤال. وأيضاً فالتعريف فرع. فمن ادعاه فعلية الدليل بخلاف ادعاء التنكير<sup>(٨٦)</sup>.

ويشير ابن هشام الى ان المعرفة " هي الفرع وهي عبارة عن نوعين:-

أحدهما ما لا يقبل (ال) البتة ولا يقع مواقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو ...  
والثاني: وهو ما يقبل (ال) ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو (حارث وعباس وضحاك)<sup>(٨٧)</sup> موضحاً " ان (ال) الداخلة عليها للمح الأصل فيها "<sup>(٨٨)</sup>. وهو النكرة متطابقاً مع اشارة سيبويه في أولية النكرة ثم دخول التعريف عليها.

وبذلك تكون النكرة باتفاق علماء العربية هي الأصل، وهذا عائد الى انها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له الى قرينة بخلاف المعرفة. فانها تحتاج الى القرينة، وما يحتاج الى شيء فرع عما لا يحتاج اليه "<sup>(٨٩)</sup>.

العموم والخصوص:-

وما يتصل بموضوع النكرة والمعرفة موضوع الدلالة على العموم والخصوص، فلنعرض لما قيل في هذا الشأن لنوضح من هذه الآراء ملامح الأصالة لهذا الموضوع:-

يقول الخليل: " وعم الشيء بالناس بعم عما فهو عام اذا بلغ المواضع كلها "<sup>(٩٠)</sup>.  
والعامة ضد الخاصة وعم الشيء بعم بالضم. عموماً أي شمل الجماعة، ويقال عهم بالعطية "<sup>(٩١)</sup>.

(86) شرح التسهيل/١/١٢٩، وينظر: شرح التسهيل - المرادي/١٢١/١٢٦.

(87) أوضح المسالك/١/٨٢.

(88) نفسه.

(89) نفسه/[هامش المحقق].

(90) العين/١/٩٤ [عم].

والعموم اصطلاحاً: - " ما يقع به الاشتراك في الصفات " (٩٢).

والخصوص لغة: -

مأخوذ من خصصت الشيء خصوصاً واختصاصته، والخاصة، الذي اختصاصته لنفسك (٩٣). والخاصة ضد العامة (٩٤).

والخصوص اصطلاحاً: -

" أحدية كل شيء بتعيينه لكل شيء وحدة تخصه " (٩٥). " والخاص عبارة عن التفرد، يقال فلان خص بكذا أي أفرد به ولا شركة للغير فيه " (٩٦). قال الشاعر: (٩٧) [الطويل]

وما زال تشرابي الخمر ولذتي      وبيعي وانفاقي طريقي ومثلي  
إلى أن تحامنتي العشيرة كلها      وأفردت أفراد البعير المعبد

وقد دل قول الشاعر هذا على تبعية الحالة الخاصة وانضوائها تحت الحالة العامة، إذ إن " حكم الخاص أن يكون من العام ويستحيل كون العام من الخاص " (٩٨). كما أن نسبة الخاص إلى العام كنسبة الجزء إلى الكل (٩٩).

ولقد فصل علماء العربية القول في هذا الجانب باتفاق قائم على التحليل المنطقي الواقعي الذي يستشف منه أصالة النكرة للمعرفة واسبقيتها.

يقول ابن السراج: " كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة من أجل أنك لا تعرف به واحداً بعينه إذا ذكر " (١٠٠). ولهذا اشترط بالتثنية أن يكون الاسم المراد تثنيته نكرة ثم تدخل عليه علامة التعريف بعد التثنية (١٠١).

(91) المختار من صحاح اللغة/ ٣٥٨ [عم].

(92) التعريفات/ ٨٩.

(93) العين/ ٤/ ١٣٥ [خص].

(94) المختار من صحاح اللغة/ ١٣٧ [خص].

(95) التعريفات/ ٥٨.

(96) نفسه.

(97) البيتان لطرفة بن العبد - ديوانه/ ٤٤.

(98) المسائل العسكرية/ ٩٥.

(99) الغرة/ ١/ ٣٠٧.

(100) الأصول/ ١/ ١٤٨.

(101) ينظر: المقتضب/ ٢/ ٣٢٣، شرح المفصل/ ٥/ ٨٥، المقرب/ ١/ ٣٩٣.

وكما ان للمعارف أقساماً ومراتب فالنكرات كذلك، يقول ابن جنبي: "واعلم ان بعض النكرات اعم وأشيع من بعض، فأعم الأسماء وابهمها (شيء) وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعاً، قال الله سبحانه ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ فسمها شيئاً وان كانت معدومة. فموجود اذن اخص من شيء، تقول كل محدث موجود وليس كل موجود محدث" (١٠٢).

و " على هذا مراتب النكرة في إيغالها ومقاربتها الاختصاص" (١٠٣).

وعلى هذا تكون " النكرة عامة يدل واحداً على أكثر منه، والمعرفة خاصة لا تدل إلا على نفسها، فلو نعتت المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة لكانت قد نعت القليل بالكثير، والكثير بالقليل، وهذا لا يجوز.

ولان النعت متم لبيان الاسم فلا ينبغي ان يخالفه في تعريفه وتكثيره، لان النكرة مجهولة فلا يصح ان تبين بالمعروف والمعرفة ثابتة العين، فلا يصح ان تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة" (١٠٤).

" والنكرة سابقة على المعرفة لوجهين:-

احدهما: ان النكرة اسم للمعنى العام، والعام فيه الخاص .... والكل أصل لا جزائه.

والثاني: ان النكرة تقع على الأشياء المجهولة وعلى المعدوم والموجود والقديم والمحدث والجسم والعرض كقولك شيء معلوم ومذكور وموجود. فإذا أردت إفهام معنى معين زدت على ذلك الاسم الألف واللام والصفة وما لا زيادة فيه سابق على ما فيه زيادة" (١٠٥)، وهذا نوع من الاتساع في الاستخدام والدلالة للنكرة.

ولقد نبه ابن هشام على أمرين يخصان النكرة:

الأول: انه لا يشترط كثرة المعاني في الوجود بل العبرة بالصلاحيية بدليل ان شمساً للكوكب النهاري وقمرأ اسم للكوكب الليلي المعروف نكرتان مع انه لا ثاني لكل منهما في الوجود.

واما قوله:-

[الكامل]

حمي الحديد عليهم فكانه  
لمعان برقي أو شعاع شمس

(102) للمع/١٨٥، وينظر: شرح الجمل - ابن عصفور/ ١٣٤، ارتشاف الضرب/ ١/ ٤٥٩، شرح الجمل - ابن

هشام/ ٢٦١، الحج/ ١/ ٢٢.

(103) المختصر في النحو/ ٩٣.

(104) شرح عيون الأعراب/ ٢٢٨-٢٢٩.

(105) اللباب/ ٢/ ٣٩٦.

وقوله: " وجوههم كأنها أقمار : فإن العرب قد تنسب إليها التعدد باعتبار الأيام والليالي وإن كانت حقيقتها واحدة فيقولان: " أكثر نوراً من قمر أول الشهر".

الثاني: ان الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص، الا ترى ان غالب الأعلام تجدها مشتركة كزيد وعمرو، ولا ترى منها خاصاً الا النزر اليسير كمكة وبغداد<sup>(١٠٦)</sup>.

وما أراه في الأمر الثاني ان مسألة اشتراك الأعلام ودخول التعريف فيها والاختصاص إنما جاء عن طريق التكرير اذ يقول الكرمانى: " النكرة اذا تكررت صارت معرفة"<sup>(١٠٧)</sup>. فلما تكررت هذه الأسماء وأطلقت على أشخاص متعددين صارت كالأعلام من حيث اختصاصها بهؤلاء الأشخاص. ولما كثر تداول اسمي (مكة وبغداد) عرفت من حيث دلالتها على مكان خاص دون غيره.

يقول الكرمانى: " النكرة اذا تكررت صارت معرفة: فان قيل، كيف يصلح ما قلت والاول معرفة والثاني نكرة؟ وما ذهب اليه يقتضي ضد هذا؟ بدليل قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا\*فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾؟

فالجواب: ان الآية بإجماع من المفسرين مقدمة على تلك الآية في النزول وان وقعت متأخرة في التلاوة. ولهذا تظهر في القرآن في موضع آخر أو موضعين وقد سبق بيانه وقد اجمعوا أيضاً على ان هذه الآية منسوخة بتلك الآية والمنسوخ سابق على الناسخ ضرورة<sup>(١٠٨)</sup>.

وبذلك تكون النكرة سابقة للمعرفة واصلاً لها بورودها في القرآن الكريم أيضاً.

(106) شرح اللوحة البدرية/١/٢٩٢-٢٩٣.

(107) أسرار التكرار في القرآن الكريم /٣٥/١٣٦.

(108) أسرار التكرار في القرآن الكريم /٤٤/، المزمّل/٧٣/١٥-١٦.

## المبحث الثالث:- الحال.

يمثل موضوع الحال جانباً مهماً من جوانب اتصال اللغة بالواقع الاجتماعي للإنسان لما له من علاقة وطيدة مباشرة بالظروف البيئية المحيطة به ومدى تفاعله معها والتعبير عن صورتها وآثارها النفسية والاجتماعية بما يتلائم وشدتها أو مرونتها واستقرارها معه. كل ذلك مقرونًا بعامل الزمان الذي يؤثر تأثيراً مهماً متواصلًا في حركتها وتقلب أحوالها واضطرابها، أو سكونها واستقرارها.

وقد عبر الشعر الجاهلي عن بيئته وظروفها أصدق تعبيراً<sup>(١٠٩)</sup>. "ثم اذا جئنا الى ما اشتملت عليه النصوص الجاهلية من معان وجدنا انها حفلت الى جانب ما يفصح عن حياة البداوة وعاداتها ورسومها، بمعان تدل على ادراك دقيق للحياة خيرها وشرها"<sup>(١١٠)</sup>. فقد أحسَّ الشاعر الجاهلي بوطأة العيش وقساوة الحياة وتقلب أحوالها فعبّر عنها تعبيراً فطرياً جسد جزئيات حياته وما يلاقيه من مصاعب وشدائد. يقول الشاعر: (١١١) [البسيط]

والعيش لا عيش الا ما تقرَّ به عينٌ، ولا حال الا سوف تتقل

وقال آخر: (١١٢)

[الرملي]

وكذلك الدهر يرمي بالفتى في طلاب العيش حالاً بعد حال

وقال آخر: (١١٣)

[المتقارب]

واظلال هذا الزمان الذي يُقلب بالناس حالاً لحال

والأمثلة في ذلك كثيرة.

"ومن شعراء العرب من كان يدع القصيدة تمكث عنده حولاً كريئاً وزماناً طويلاً، يردد فيها نظره، ويجعل فيها عقله، ويقلب فيها رأيه اتهاماً لعقله، وتتبعاً على نفسه فيجعل عقله زماماً على رأيه، ورأيه عياراً على شعره، اشفاقاً على أدبه واحرازاً لما خولّه الله من نعمته، وكانوا يسمون تلك القصائد الحوليات والمتلدات والمنقحات والمحركات ليصير قائلها فحلاً صنديداً وشاعراً مقلداً"<sup>(١١٤)</sup>.

(109) فن الشعر/ ١٢٣ (بتصرف).

(110) مقدمة في تاريخ العربية/ ٤٣.

(111) البيت للنابغة - الأغاني/ ٧٣/ ١١ (والبيت مما ادخل به الديوان).

(112) البيت لعدي بن زيد - ديوانه/ ٨٣.

(113) البيت لأمية بن أبي عائد - ديوان الهذليين/ ١٥٢/ ٢.

(114) البيان والتبيين/ ٩/ ٢.

وقد كانت " الرؤية الجاهلية للزمن تتمثل في نسبة أفعال الخير والشر له، والشكوى منه أو شتمه، وقد نهى الإسلام صراحةً عن ذلك " (١١٥). وبيّن من هذه الشواهد مدى اقتران الزمن اقتراناً وثيقاً بالحال وقد اتخذنا من هذا التقديم الموجز سبيلاً للدخول الى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم الحال.

فالحال لغة: -

مأخوذة من التحول والتغير والتبدل والانقلاب.

قال الخليل: " حال الشيء يحول حوْلاً في معنيين يكون تغيراً ويكون تحويلاً " (١١٦).

قال الشاعر: (١١٧)

[مخلع البسيط]

ان بدلت أمليها وحوشاً

وغيرت حالها الخطوبُ

[الطويل]

وقال الشاعر: (١١٨)

وأحر إذا حالت بأن اتحوّلاً

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها

[الطويل]

وقال آخر: (١١٩)

به بطراً والحال قد تتحوّل

فأن تلك قد أوتيت مالا فلا تكن

" والحال: تؤنث فيقال: حال حسنة، وحالات الدهر صروفه واحواله " (١٢٠).

[الهمزج]

قال الشاعر: (١٢١)

ولا تبقي صروف الدهر إنساناً على حال

[الوافر]

وقال آخر: (١٢٢)

ويعقب طلعة الصبح المساء

كذلك الدهرُ يصرف حالتيه

" وحال العهد ..... انقلب " (١٢٣).

(115) الزمن عند الشعراء العرب قبل الإسلام/ ١١١ (بتصرف).

(116) العين/ ٢٩٨/٣ [حول].

(117) البيت لعبيد بن الأبرص - ديوانه/ ٢٤.

(118) البيت لأوس بن حجر - ديوانه/ ١٣.

(119) البيت لقيس بن الخطيم - ديوانه/ ٤٨.

(120) العين/ ٢٩٩/٣ [حول].

(121) البيت للقدن الزماني - شعراء النصرانية/ ٢٤٢/٢.

(122) البيت لقيس بن الخطيم - ديوانه/ ٤٨.

(123) المختار من صحاح اللغة/ ١٢٥ [حال].

قال الشاعر: (١٢٤)

[الخفيف]

غلبونا ولا محالة يوماً      يقلب الدهرُ ذاك حالاً فحالا

وقال آخر: (١٢٥)

[الطويل]

ولا تأمنوا الدهر الخؤون فإنه      على كل حال بالورى يتقلب

وفي هذا الشاهد ما يدل على ان الحال نكرة مجهولة لا تعرف ما هي الا بعد حلولها على الفرد.

قال الخليل: " والتتكر: التغير عن حال تسرك الى حال تكرمها " (١٢٦). وفي هذا المعنى ارتباط وثيق بين موضوعي (النكرة والمعرفة - والمعلوم والمجهول) بموضوع الحال من الناحية الدلالية المعنوية، اذ ينطوي هذا الموضوعان من الناحية الاصطلاحية تحت دلالة الحال أو (الظرف) وهذا هو صلب الجانب الاجتماعي لموضوع الحال. وأما الحال اصطلاحاً:-

فهو "انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيادة في الفائدة" (١٢٧). وهذا يشير اشارة واضحة الى ان حقيقة الحال صفة عارضة في الهيئة غير ثابتة في الشخص او الكائن المقصود، تزول بزوال المدة الزمنية المحددة لها في الظهور والوقوع..... قال الشاعر:- (١٢٨)

[الطويل]

فلا تبسبن إن المنيّة مشهلٌ      وكل أمرٍ يوماً به الحال زائلٌ

ونستشف من هذا الشاهد أموراً ثلاثة: الشخص - الظرف (الزمن) - الحال، فقوله " كل امرٍ هو صيغة دالة على العموم والدلالة على العموم من ميزات النكرة وقد ارتبط بها الحال بالزمن، وهذا الارتباط والتلازم سينفي عنصر الثبوت في هذه الصفة، ثم انتهاء الحال بانتهاء أو زوال الشخص ذاته وهذا ما يميز الحال عن الصفة الملازمة سواء بقي ذلك الشخص أم أزيل من الوجود، ولذلك تعرف الحال زمانياً بأنها: " نهاية الماضي وبداية المستقبل " (١٢٩).

(124) البيت للمهلل - شعره/ ٣٨١.

(125) البيت للنابغة الجعدي - ديوانه/ ١٠.

(126) العين/ ٣٥٥/٥ [نكر].

(127) رسائل في النحو واللغة/ ٣٩.

(128) البيت للنابغة - ديوانه/ ١١٩.

(129) التعريفات/ ٥٠.

وهذا ينطبق على الحال أو الصفة المتغيرة ولا ينطبق على الصفة الثابتة. وإذا ما استعرضنا آراء النحاة في الحال نجد أنها لا تخرج عن نطاق دلالات هذه المعاني التي صورها الشعر الجاهلي، وهو بذلك يدعونا إلى تكرار حقيقة مهمة وهي أن الدراسات اللغوية التي قام بها النحاة الأوائل حافظت على السليقة اللغوية أو الفطرة العربية، وما قال به سيبويه - ومن بعده - جاء متوافقاً مع هذه السليقة ولم يخرج عما أسسه ونظره وبني عليه أحكامه. يقول سيبويه في كون الحال لا يصلح إلا نكرة: "واعلم أن ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة" (١٣٠). وهذا فصل وتمييز للحال عن الصفة في أن دلالة الحال متغيرة ومنظمة ودلالة الصفة ملازمة وثابتة (١٣١).

[الطويل]

قال الشاعر: - (١٣٢)

تمر بك الأبطال كأمي هزيمةً ووجهك وضاحٌ وتغرّك باسمٌ

فالحال من (كلمى وهزيمة) إنما تقترب بمدة المرور التي يستغرقها زمن المعركة ثم تنتهي تلك المعركة وينتهي الحال معها - ثم يشير سيبويه في الانتقال في الحال صراحة فيقول: - ".... وذلك قولك: تميمياً مرةً وقيسياً أخرى، وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل، فقلت انتميمياً مرةً وقيسياً أخرى، فكأنك قلت: اتحول تميمياً مرةً وقيسياً مرةً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل، وليس بسأله مسترشداً عن أمر جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك" (١٣٣).

(130) الكتاب/١١٣/٢، وينظر: الأصول/٢١٣/١، شرح عيون الاعراب/١٥٣، النموذج في النحو/٨٧، رسالتان للزمخشري/٢٩، المختصر في النحو/١٥١، المقدمة الجزولية في النحو/٨٩، اللباب/٢٢٧، شرح المفصل/٦٢/٢، التوتونة/٢٠٠، شرح الوافية نظم الكافية/٢١٨، شرح الجمل - ابن عصفور/٣٧٦/١، شرح الكافية/٧٣٤/٢، تسهيل الفوائد/١٠٨، شرح الفية ابن مالك - ابن الناطم/١٢٥، البسيط في شرح جمل الزجاجي/٥١٣/١، شرح شذور الذهب/٢٤٤، شرح قطر الندى/٢٦٣، الجامع الصغير/٦١.

(131) ينظر: الأصول/٢١٣/١، شرح المقدمة المحسبة/٢/٢٢٧، المقدمة الجزولية في النحو/٨٩، اللباب/٢٢٧/٢، مرة/٢٧١/١، شرح المفصل/٦٤/٥٥/٢، شرح الجمل - ابن عصفور/٣٣٦-٣٣٧، شرح الكافية الشافية/٧٢٦/٢، تسهيل الفوائد/١٠٨، شرح شذور الذهب/٢٤٤، شرح اللمعة البدرية/١٣٤/٢/.

(132) البيت للمنتبى - ديوانه/٤٠٤.

(133) الكتاب/٣٤٣/١، وينظر: شرح المفصل/٦٩/٢ [حيث يشير ابن يعيش إلى قول سيبويه: "تميماً مرةً وقيسياً مرةً أخرى" إلى أن النسب يخرج المنسوب من حكم الجمود إلى حكم المشتقات وهو من متطلبات الحال].



ثم يقول: "ولا يجوز للمعرفة ان تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا اخوك عبد الله اذ كان عبد الله اسمه الذي يعرف به وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه ..... فالنكرة تكون حالاً وليست تكون شيئاً بعينه قد عرفت المخاطب قبل ذلك" (١٣٤).

وهنا يجب التمييز ما بين الاسم الدال على المعرفة والثبوت وما بين الهيئة المتقلة التي يدل عليها الحال، يقول أبو هلال العسكري: "الفرق بين الصفة والهيئة ان الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها في المسميات مجاز وليست الهيئة كذلك، ولو كان هيء الشيء صفة له لكان الهيء مواصفاً له ويوجب ذلك ان يكون المحرك للجسم واصفاً له وهذا خلاف العرف" (١٣٥). ثم يلح سيبويه الى مسألة أخرى دون تصريح وهي مسألة الاشتقاق والجمود في الحال فيقول: - "فالحال قولك: هذه جبتك خزاً، والمبني على المبتدأ قولك جبتك خز. ولا يكون صفة فيشبه الاسماء التي أخذت من الفعل" (١٣٦). وواضح من هذا النص مدى العلاقة بين الخبر والوصف من جهة وبين اشتقاق الحال المأخوذ من الفعل والمقصود به المشتقات من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة وما الى ذلك أي ان سيبويه لم يوجب الجمود في الحال.

كذلك ان مسألة الانتقال والاشتقاق كان لبعض علماء العربية فيها وجهات نظر متباينة. فالأغلبية تتفق على الاشتقاق. الا ابن جني والسهيلي فقد كان لهما رأيان آخران في هذه المسألة - يقول ابن جني: "مما يؤكد كون الحال غير محتاجة الى ان تكون مشتقة من الفعل ... انها ضرب من الخبر" (١٣٧). ممثلاً ذلك بأن "أعدل حالي الاسم اذا كان خبراً ان يكون غير مشتق من الفعل نحو: زيد جارنا، وعمر غلامك، من قبل ان أصل التركيب في الجملة ان تكون من جزئين لا غير" (١٣٨).

ومع التسليم بأصالة تركيب الجملة، فان ما أراه ان ابن جني قاس الخبر المنتقل على الخبر الثابت من جهة المصطلح ومن جهة التركيب وليس من جهة الدلالة على الثبوت والتغير - وقد أشار الى ذلك سيبويه بقوله: "واما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقاً جعلت الرجل مبنياً على هذا .... وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها فصار كقولك: هذا عبد الله

(134) الكتاب/٢/١١٤.

(135) الفروق اللغوية/١٣٢.

(136) الكتاب/٢/١١٨.

(137) الخطاريات/٨٢.

(138) نفسه.

منطلقاً وإنما يريد يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا منطلق فكأن ما ينتصب من أخبار المعرفة ينتصب على أنه حال مفعول فيها .... فيصير الخبر حالاً<sup>(١٣٩)</sup>.

وقد أوضح السهيلي هذا المقصود بقوله: " الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة لأن الحال مشتقة من التحول<sup>(١٤٠)</sup>. وهو ما أشرنا إليه في المدلول الاصطلاحي وهو الراجح في ظني.

ثم إن مسألة الاشتقاق والجمود في الحال - ما أرى - مرجعها إلى الاطراد - فالمشتقات كثيرة والأفعال المشتقة منها تكاد لا تحصى وهو ما يرجح كفة الاشتقاق على الجمود.

ويفصل السهيلي القول في الحال وصاحبه فيقول: " إذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل في صفة غير لازمة للفعل فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء الحديث " يتمثل لي رجلاً " فرجلاً حال لأنها صورة الرجل طارئة على المالك في حال التمثل وليست لازمة للمالك إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل، فهي إذن حال لأنه قد تحول إليها " يخرجكم طفلاً " ومثله قولك: مررت بهذا العود شجراً ثم مررت به رماداً، فهذه كلها أحوال وإن كانت جامدة، لأنها صفات يتحول الفاعل إليها<sup>(١٤١)</sup>.

ولعل ما أشار إليه ابن مالك يقطع سبيل التأرجح بين هذين الرأيين في الاشتقاق أو الجمود. اذ يقول:-<sup>(١٤٢)</sup>

[الرجز]

مفهم في حال كفراداً أذهب	الحال وصف فضلة منتسب
يغلب لكن ليس مستحقاً	وكونه منتقلاً مشتقاً

فقد غلب الانتقال والاشتقاق في الحال ولم يشر إلى مفهوم الاصاله من جانب مطلق، وهذا ما يجعلنا نقول ان الاصاله في الحال في عموم جوانبها عائد الى غايتها، وان الحال الجامدة لقلتها عُدت فرعاً عليها - وهو في ظني سبيل الحفاظ أو اعطاء مكان أو حيز للحال الجامد حصراً لدلالاتها ومفرداتها من الاندثار.

(139) الكتاب/٨٦/٢/٢٦١.

(140) نتائج الفكر/٤٠٢.

(141) نفسه.

(142) متن الألفية/٤٣.

لقد حدد الخليل الحال بالوقت فقال: " والحال: الوقت الذي أنت فيه " (١٤٣). وهو دلالة على الظرفية الزمانية، وقال سيبويه والحال مفعول فيها " (١٤٤)، وقوله السابق: " إنما هذا إن رأيت رجلاً في حال ثلوث وتنقل " (١٤٥). ولو عدنا إلى تعريف الظرف لتبين لنا ماهية أو سبب إطلاق مصطلح المفعول على الحال، يعرف الظرف بأنه " كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يراد فيه معنى في " وليست في لفظه " (١٤٦).

وقد اجتمعت الظرفية الزمانية والمكانية في قوله تعالى في سورة الروم ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ\* فِي أَذْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ\* فِي بَعْضِ سِنِينَ﴾ (١٤٧).

وقال الشاعر: - (١٤٨)

[الوافر]

تراه باكياً في كل حال مخافةً فرقةٍ أو لاشتياق

" والزمان أقوى في الظرفية، لأن الفعل يتعدى إلى جميع ضروبه، كما يتعدى إلى جميع ضروب المصادر في دلالة الفعل عليها (١٤٩). ولما كانت الأفعال في أصل وضعها واستعمالها نكرة - كما علمنا سابقاً - ولأن النكرة والمجهول داخِلين في ضمن الحال (الظرف) فقد توضح المسوغ الأساس لجعل الحال نكرة.

هنا نتوقف عند مسألة لها وثيقة الصلة بهذا المسوغ ألا وهي مسألة الاستفهام عن الحال. يقول سيبويه: " فمعنى أين: في أي مكان، وكيف: على أية حالة " (١٥٠). يقول السيرافي: "وأما (كيف) فإنه يستفهم بها عن الأحوال، ووقعت موقع ألف الاستفهام، كأنك إذا قلت كيف زيد؟ فقد قلت: أصحيح زيد أم سقيم؟ أم غير ذلك من أحواله؟ " (١٥١).

(143) العين/٣/٢٩٩ [حول].

(144) الكتاب/٢/١١٨، وينظر: الخصائص/٢/٣٨٧، شرح اللمع - العكبري/١/١٢١، اللباب/٢/٢٢٧،

البيسط في شرح جمل الزجاجي/٢/٨٥٠، تقريب الوصول إلى علم الأصول/٨٨، الكوكب الدري/٣٧٧،

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول/٢٢٥.

(145) الكتاب/١/٣٤٣.

(146) الغرة/١/٢٥٨.

(147) حروف الإضافة في الأساليب العربية/٣٦-٣٧، الروم/٣٠-٣-٤.

(148) البيت لرجل من بني عكل - ديوان الحماسة/٤٠٧.

(149) الغرة/١/٢٥٨.

(150) الكتاب/٢/١٢٨.

(151) شرح كتاب سيبويه/١/١١٢-١١٣.

وواضح من هذا النص أنّ الاستفهام إنما يكون عن أمر مبهم أو غير معروف لدى السائل لذا وجب أن تكون صيغته وأسلوبه دالان عليه<sup>(١٥٢)</sup>.

ويعلل السيرافي هذا الجانب بقوله: " ولا يكون الجواب في كيف الا نكرة .... فلو جعلته معرفة لكان السائل اذا قال: كيف زيد؟ فقال المسؤول: القائم أو الصحيح، كان قد أجابه عن إنسان بعينه لا عن حال، وإنما هو جواب (من) اذا قلت (من زيد) فيقول: القائم أو القاعد، ونحو ذلك، فلما كان التعريف يخرج إلى الجواب عن الذوات بطل أن يجاب عن كيف بمعرفة<sup>(١٥٣)</sup>."

وهنا يفرق السيرافي بين الخبر الذي هو أحد أركان الجملة الرئيسة الدالة على الثبوت في الموقع والدال على الذات وبين الخبر المنأتي من جهة الحال الذي هو مبدئ للهيئات<sup>(١٥٤)</sup>. اذا الذوات ثابتة فاستحقت التعريف والهيئات متقلبة ومتغيرة.

وإذا ما قارنا بين الخبر الثابت والخبر المتغير (الحال) نجد انهما يتلاقيان في عدة أوجه:-  
أولها: لما كان " الأصل في الخبر التثكير<sup>(١٥٥)</sup> - كان الأصل في الحال ان يكون نكرة.  
والثاني: لما كان " الأصل في الخبر التأخير<sup>(١٥٦)</sup> - كان الحال واجب التأخير (ويجوز تقديمها).

والثالث: لما كان " الأصل في الخبر الأفراد<sup>(١٥٧)</sup> - كان الأصل في الحال الأفراد، والجملة أو التركيب فرع عليه.

وهناك مسألة أخرى ينبغي الوقوف على حكمها وبيان اسبابه، الا وهي مسألة النصب في الحال ... لم كان الحال منتصباً، ولم أعطي هذه الحركة (الفتحة) بالذات؟ وهل لها علاقة بالاشتقاق والفعل؟

(152) من الأولى هنا ان نشير الى مسألة مهمة وهي التباس الحال بالتمييز، وقد اشار ابن هشام في

المغني/٢/٤٦٠ الى أوجه الاتفاق بينهما فقال: " فأوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فصلتان منصوبتان رافعتان للإبهام، وأما أوجه الأفتراق فسبعة، تنظر فيها الصفحة/٤٦١ وما بعدها بتفصيل.

(153) شرح كتنا سيويه -- السيرافي/١/١١٥، وينظر: شرح عيون الاعراب/١٥٣، اللباب/٢/٢٢٧، شرح

المفصل/٢/٥٥، التوطئة/٢٠٠، البرهان الكاشف عن اعجاز القرآن/١٨٨.

(154) ينظر: شرح الجمل- ابن عصفور/١/٣٢٦، مغني اللب/٢/٤٦١، شرح اللمحة البدرية/٢/١٣٣.

(155) ينظر: شرح المقدمة المحسبة/٢/٣١٢، تسهيل الفوائد/٤٦، ارتشاف الضرب/١/٣٨، تخلص الشواهد

وتلخيص الفوائد/٢٧٢.

(156) ينظر: تسهيل الفوائد/٤٦، تخلص الشواهد/١٩٧.

(157) ينظر: شرح الكافية الشافية/١/٣٣٤، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/٥٥٣.

لقد اشرنا فيما سبق ان الضمة هي أقوى الحركات وقد أعطيت لمن هو أقوى وهو الفاعل ولم تنب الا علامة الجر (الكسرة) وعلامة النصب (الفتحة).  
اما الكسرة فلا يجوز دخولها - يقول السيرافي: " واما كيف فأنها مسألة ؟ وكذلك سائر الأحوال " (١٥٨).

وما أراه ان السبب الرئيس في عدم دخول الجر هو حملها على الأفعال المضارعة التي يمتنع دخول الجر عليها (١٥٩)، فلم تنب الا الفتحة التي عادة ما تكون المنصوبات (المفعولات بصورة خاصة)، فقد شبه الحال بالمفعول لوقوعه موقعه رتبة والتزامه حركته الإعرابية هيئة - او تقديرأ - (١٦٠).

يقول ابن كيسان: " وكل منصوب فهو مشبه بالمفعول به، وهو مدخل حديث المرفوع. فالفعل اذا رفع الاسم نصب خمسة أشياء: وهي المفعول به، والمصدر، والوقت، والظرف، والحال " (١٦١).

ويرى ابن سراج ان الحال " انما هي هيئة الفاعل أو المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل المخبر عنه، ولا يجوز ان تكون الصفة الا صفة متصفة غير ملازمة، ولا يجوز ان تكون خلقة " (١٦٢).

ويشير العكبري الى ان " الأصل في الحال اسم الفاعل، ثم يقام الفعل المضارع مقامه " (١٦٣). وفي هذه الإشارة أمران مهمان: -  
الأول: ترجيح جانب الاشتقاق في الحال عن طريق الإشارة الى اسم الفاعل الذي هو احد المشتقات.

الثاني: بيان ان الأصل في الحال الأفراد والجملة أو التركيب فرع عليه.

(158) شرح كتاب سيبويه/١/١١٤.

(159) شرح كتاب سيبويه/١/١١٤.

(160) ينظر: شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٩٤.

(161) الموقفي/١١٠، وينظر: شرح المفصل/٢/٥٥، شرح الوافية نظم الكافية/٢١٨، البرهان الكاشف عن أعجاز القرآن/١٨٨.

(162) الأصول/١/٢١٣، وينظر: شرح المقدمة المحسبة/٢/٣١١/٣١٤، الانموذج في النحو/١٥١، المقدمة الجزولية في النحو/٨٩، الباب/٢/٢٢٧، شرح المفصل/٢/٥٥-٥٦، شرح الوافية نظم الكافية/٢١٨، شرح الكافية الشافية/٢/٧٢٦، شرح ألفية ابن مالك - ابن النازم/١٢٥، شرح شذور الذهب/٢٤٤، الجامع الصغير/٦٠.

(163) شرح اللمع/١/١٣٣.

يزاد عليهما جانب التبادل في الموقع واستحقاق الحركة الإعرابية، فلما كان الفعل المضارع يدخله الرفع والنصب ولا يدخله الجر، فقد حمل الحال في حركته الإعرابية على جانب النصب في المضارع لأن الرفع أعطي للفاعل من الاسماء، والجر من خصائص الاسماء، والجزم بالسكون حالة بنائية (ثابتة) تتناقض مع الحال المرتبط بالزمن والحركة المنتقلة، فلم تصلح بعد هذا إلا حركة النصب للحال حملاً له على الفعل الذي اشتق منه، وهذا ما يقرب أكثر فأكثر من جانب التكرير في الحال مع الفعل الذي في أصله نكرة.

ويُجمل ابن بابشاد صفات الحال معللاً كل واحدة منها فيقول: "والعلة في كونها مشتقة.... أنها صفة في المعنى وأصل الصفات أن تكون بالمشتقات"، "والعلة في كونها تأتي بعد المعرفة أنها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون بعد المعرفة"، "والعلة في مجيئها بعد اتمام الكلام أنها زائدة في الخبر فينبغي ألا تأتي زائدة إلا بعد شيء تم"، "والعلة في كونها مقدرة بـ (في) أنها مشبهة بالظرف فقدرت بـ (في) كما تقدر الظرف"، "والعلة في كونها منتقلة أنها هيئة الفاعل والمفعول والهيئات متغيرات لكونها حادثات، منصرفات لحولها غير لازمات<sup>(١٦٤)</sup>."

ولقد فصل عبد القاهر الجرجاني موضوع الحال تفصيلاً دقيقاً نقتطف منه السطور الآتية، يقول الجرجاني: "في مسألة شبه الحال والمفعول: "اعلم أن الحال قد اكتسبت شبهاً من الظرف وشبهاً من المفعول الصحيح؟ فأما مشابقتها للظرف فمن حيث أنك إذا قلت جاء زيد ركباً فالمعنى جاءني زيد في حال الركوب. ويقول القائل: في أي حال جاءك زيد؟ كما يقول في أي موضع فهذا وجه مشابقتها للظرف".

وأما مشابقتها للمفعول الصحيح فمن حيث أنك إذا قلت جاءني زيد ركباً وجدته عارياً من حرف الظرف. ألا ترى أنك لا تقول جاءني زيد في ركب، كما لا تقول ضرب زيد عمراً: ضرب زيد عمر؟ ومشابهة الحال للمفعول الصحيح أقوى من مشابقتها للظرف، فلما كانت الحال تتضمن مشابهة تجمع النوعين كان لها شطر من حكم كل واحد منهما. فلم تجر مجرى المفعول الصحيح على الإطلاق ولا مجرى الظرف على الإطلاق<sup>(١٦٥)</sup>.

ثم يقارن مبيناً أوجه الشبه والاختلاف بين الحال والتمييز، فمن أوجه الشبه: أن الحال نكرة كما أن التمييز كذلك<sup>(١٦٦)</sup>. ومن أوجه الاختلاف أن "أصل الحال أن يكون صفة....

(164) شرح المقدمة المحسوبة/٢/٣١٢-٣١٣-٣١٤.

(165) المقتصد في شرح الإيضاح/١/٦٧٢، وللتفصيل في هذا الرأي تنتظر: ٢٧٢ وما بعدها.

(166) نفسه/٦٧٥.

وأصل التمييز ان يكون اسماً .... لان الحال ما يحتمل التحول والتنقل، وحقيقتها انها الهيئة التي يكون عليها الشيء ..... ولان حق الحال ان تكون مما يتحول لم يستحسنوا ان يقال: جاعني زيد طويلاً لأن كونه بهذه الصفة لا يتحول عنه تحول الركوب ونحوه فلا يفيد ويخرج الى ضرب من الاستحالة وهو انك جعلته طويلاً في حال مجيئه حتى انه يجوز ان يقصر في هذه الحال ولكن ان قيل جاعني زيد متطاولاً كان حسناً لأن ذلك مثل الركوب في جواز التحول عليه "(١٦٧).

وينظر ابن الناظم الى الحال من جهة علاقته بتركيبية الجملة السابقة نه فيرى ان لزوم الحال التكرير كونه لازماً للفضلية فاستقل واستحق التخفيف "(١٦٨)، وهو بهذا يفرق عن الصفة الثابتة، اذ ان الصفة يمكن ان تحل مكان الموصوف عند حذفه كقوله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ "(١٦٩)، فالأصل فيها جاءكم (النساء) المؤمنات على النقيض من الحال "(١٧٠)، ثم ان الصفة تابعة للموصوف منتقلة مع حالاته الإعرابية الثلاث، والحال لا تلزم الا النصب لشبهها بالمفعول "(١٧١). اما ابن هشام فقد رجح جانب الانتقال في الحال على جانب الملازمة ثم بين حال الملازمة ووجوبها وتحديدها في ثلاث مسائل:

احدها: الجامدة غير المؤولة بالمشتقة نحو: هذا مالك ذهباً، وهذه جبتك خزاً ....  
الثانية: التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً﴾ ونحو "خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ..... " "(١٧٢).

وقد اتخذ ابن هشام موقفاً ناقداً من اجماع النحاة على ان الحال تبين هيئة الفاعل والمفعول عن طريق جملة الحال الاسمية حين اشار الى ذلك بجملة (جاء زيد والشمس طالعة) اذ يقول: " ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تتحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي حال مؤكدة " "(١٧٣).

(167) نفسه/ ٦٧٥/ ٦٨٢

(168) شرح الألفية/ ١٢٥.

(169) الممتحنة/ ٦٠/ ١٠.

(170) ينظر: الكشاف/ ٤/ ٤٩٢.

(171) ينظر: شرح الكافية الشافية/ ٢/ ٧٢٦، البسيط في جمل الزجاجي/ ١/ ٥٠٩.

(172) مغني اللبيب/ ٢/ ٤٦٤ (باختصار).

(173) نفسه/ ٤٦٥ [مع ان ابن هشام قد أقر بهذا التعريف في الجامع الصغير/ ١١٧- اذ قال: " الحال صفة فضلة

ذكرت لبيان هيئة فاعل او مفعول..... [

والذي اراه ان إجماع النحاة على بيان هيئة الفاعل والمفعول انما أطلق على جهة التغليب، وهو ما يختص بالحال المشتقة المفردة وليس الجملة، وهنا يبرز جانب الأصالة والفرعية إذ ان القياس على الغالب هو الذي رجح كفة الحال المشتقة على غيرها.

ومما يعزز هذا ان شواهد الحال في القرآن الكريم وردت بنسبة الضعف من شواهد حال الجملة بأنواعها. اذ بلغت ما يقرب مائة وواحد وأربعين شاهداً قياساً الى شواهد حال الجملة التي بلغت نحو ثمانية وستين شاهداً فقط" (١٧٤).

وقد صدق من قال: " ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب. الا ترى انك لم تسمع انت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه " (١٧٥).

(174) ينظر: شواهد الحال والبدل والتمييز في القرآن الكريم [حيث تمّ جرد هذه الشواهد استناداً الى الطريقة

التي تمّ جمعها وترتيبها بها وهي التسلسل في أرقام الشواهد].

(175) الخصائص/١/٣٥٨.



## الفصل الثالث

الأصل والفرع في بعض البنى الصرفية للأسماء

- المبحث الأول:- المقصور والممدود.
- المبحث الثاني:- المفرد والمثنى والجمع.
- المبحث الثالث:- ما ينصرف وما لا ينصرف.

## الفصل الثالث

المبحث الأول: - المقصور والممدود.

المقصور لغة: -

قال الخليل: " القصر: كفك نفسك عن شيء، وقصرت نفسي على كذا اقصرها قصراً<sup>(١)</sup>. وكف الرجل عن أمر كذا يكفّ كفاً<sup>(٢)</sup>. أي امتنع وحبس نفسه منقطعاً عن معاودة الأمر والسماح به. " وقصر الشيء قصراً هو خلاف طال طولاً<sup>(٣)</sup>. وهو ما يوحى بالتوسع والامتداد في المساحة المادية، وحقيقته " ، والمجاز فرع على الحقيقة<sup>(٤)</sup>. وعلى هذا يكون القصر أصلاً والامتداد فرعاً عليه.

قال الشاعر: - (٥)

[البسيط]

أحسّ ركزَ قنيص من بني أسدٍ فأنصاعَ مُنثوياً والخطو مقصورُ

والمقصور اصطلاحاً: -

"هو المختص بألف مفردة في آخره كقولك: الهواء هواء الجو. والهوى هوى النفس"<sup>(٦)</sup>. والملاحظ من هذا التعريف الاصطلاحي أن الهمزة في آخر الاسم، الهواء، كأنها زائدة لاحقة أو زيادة ليست من أصل الكلمة اتخذت الألف دليلاً في جميع الأسماء الممدودة علامة على إلحاقها، فكان تخصيص همزة المد الزائدة مقترن بوجود الألف اللازمة، ولهذا قيل في القصر أيضاً أنه " تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول مقصوراً، والثاني مقصوراً عليه"<sup>(٧)</sup>.

(1) العين/٥/٥٧ [ قصر ].

(2) العين/٥/٢٨٣ [ كف ].

(3) العين/٥/٥٨ [ قصر ].

(4) الأمالي - ابن الحاجب/٣١٧.

(5) البيت لأوس بن حجر - ديوانه/٤٢.

(6) رسائل في النحو/ ٤١.

(7) التعريفات/ ٩٩.

## الممدود لغة:-

قال الخليل: " المد: الجذب، والمد كثرة الماء أيام الممدود ... والامتداد في الطول وامتد بهم السير أي طال <sup>(٨)</sup>. والمادة الزيادة المتصلة <sup>(٩)</sup>.

## الممدود اصطلاحاً:-

" هو المختص بمد الصوت في آخره <sup>(١٠)</sup>. وهو ما كان بعد الألف همزة ككساء ورداء <sup>(١١)</sup>. ولما كان الامتداد يمثل زيادة متصلة، وهي الهمزة في الاسم الممدود فبالإمكان ان تحمل زيادتها على بناء الكلمة على إلحاق ياء النسب للاسم سواء أكان معتلاً أم صحيح الآخر، من حيث ان كلا منهما في حالة لحاقه بنية الاسم (صرفياً) سينقل الإعراب سواء أكان ظاهراً أم مقدراً من حرف الإعراب الأخير للاسم الى اللاحقة الصرفية الطارئة فيظهر عليها مدلاً على ان الأصل فيها معرب، فإذا ما حذفت هذه اللاحقة عاد الى أصله. وبذلك يكون الاسم المقصور هو الأصل الثابت للاسم الممدود على هذا القياس.

يعد موضوع المقصور والممدود من الموضوعات التي شغلت حيزاً كبيراً من فضاء العربية، وألفت فيه كتب ورسائل خاصة لهذا الشأن بلغ عددها ما يقرب من الأربعين مؤلفاً كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب <sup>(١٢)</sup>.

غير ان عوادي الزمن أتت على ما ألفوه في هذا الفن، ولم يبق منه الا القليل <sup>(١٣)</sup>. أما أهمية هذه الرسائل والكتيب فيرى الدكتور عبد التواب: " ان ظهور مثل هذه الرسائل المحققة مجلوة، مما يعين على الكشف عن مسار حركة التأليف اللغوية، ويزيح الستار عن مآثر اللغويين العرب في خدمة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم الذي ارتبطت به تلك اللغة منذ أربعة عشر قرناً فأصبحت بهذا الارتباط ظاهرة فريدة بين لغات البشر قاطبة في خلودها وبقائها على مر الزمن <sup>(١٤)</sup>.

(8) العين/١٦/٨ [مد] ، وينظر: مقاييس اللغة/٢٦٩.

(9) المختار من صحاح اللغة/٤٩٠ [مدد].

(10) رسائل في النحو واللغة/٤١.

(11) التعريفات/١٢٧.

(12) الممدود والمقصور/ الوشاء/ ٣ [من مقدمة المحقق].

(13) نفسه.

(14) نفسه/٤.

ويكاد ينفرد أبو الطيب الوشاء والرماني بتقديم الممدود على المقصور في التسمية. ولعل هذا عائد إلى التنبيه إلى " أن الاسم الممدود قد عاد إلى الوجود بهيئته الكاملة بعد ترك الهمز في اللهجات العربية بعد الإسلام في الأقطار المفتوحة " (١٥).  
 " اذ يبدو أن ضياع الهمز في غير أول الكلمة قد شاع في لهجات التخاطب في تلك الأقطار " (١٦). وقد أطلق العكبري تسمية (المهموز) على الاسم الممدود وهي نسبة يكاد ينفرد بها عن باقي علماء العربية " (١٧).

أما السبب الذي دعا إلى التأليف في هذا الموضوع فهو إزالة " اشتباه الممدود بالمقصور ..... اذ كانت للكلمة الواحدة صورتان أحدها مقصورة بمعنى والأخرى ممدودة بمعنى آخر مثل (الحيا) بمعنى الغيث، والحياء بمعنى الخجل، ومثل (الخلا) بمعنى الحشيش الرطب و (الخلا) بمعنى الفضاء، وكذلك مثل (الغنى) بمعنى كثرة المال و (الغناء) بمعنى الطرب وغير ذلك " (١٨).

ويبدو من هذا أن " التأليف في موضوع المقصور والممدود بدأ مبكراً منذ فجر التأليف في العربية، وقد اسهم فيه جمهرة كبيرة من اللغويين على مر العصور وفي مختلف الأصقاع التي تتكلم بلغة العرب لإحساسهم بحاجة الناس الملحة إلى هذا النوع من التأليف " (١٩).

ويبدو مما عرضناه هنا أن مسألة السماع استوجبت هذا الفصل والتمييز، وهذا لا يعني إنكار القياس في هذه الأسماء، فلو لا القياس لما أمكن الفصل بين المقصور السماعي والمقصود القياسي، وكذلك الممدود. وهذا ما سنراه في عرضنا آراء علماء العربية وأحكامهم فيه:-

لقد وقف سيبويه تجاه المقصور والممدود وقفة وصفية قياسية وشاملة (صرفية وصوتية ونحوية) لم تدع لمن بعده من علماء العربية سوى الاستنتاج مما أصله في هذا الوصف، اذ يقول في باب المقصور والممدود:- " وهما في بنات الياء والواو التي هي لامات. وما كانت الياء في آخره أجريت مجرى التي من نفس الحرف. فالمنقوص كل حرف

(15) نفسه/٣.

(16) نفسه.

(17) شرح للمع/١/٢٠.

(18) الممدود والمقصود/٣.

(19) نفسه.

من بنات الياء والواو وقعت ياءه أو واوه بعد حرف مفتوح. وانما نقصانها ان تبدل الإلف مكان الياء والواو ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر<sup>(٢٠)</sup>.

ونخرج من قوله هذا بالاستنتاجات الآتية:

الأول: حدد اقتران بنية الأسماء المقصورة والممدودة بالمفردات التي تكون في أصل بنيتها منتهية إما بالواو أو الياء، أي أنها لام الفعل في الميزان الصرفي إذ " ليس في كلام العرب اسم معرب آخره واو مضموم ما قبلها<sup>(٢١)</sup>. مثلما في الفعل كذّبوا ويسمو.

الثاني: أطلق تسمية (المنقوص) على الاسم المقصور، وقد كررها في أكثر من موضع من كتابه<sup>(٢٢)</sup>. وما أراه أن سيبويه في قياسه الألف المقصورة على ياء المنقوص كان للأمور الآتية:-

(١) ان الألف في الاسم المقصور تقع موقع الياء في المنقوص وهي مشابهة لها من حيث الشكل (الرسم) في اغلب الأحيان.

(٢) كلاهما حرف علة، الا ان الياء في الاسم المنقوص تظهر عليها الفتحة لختفها<sup>(٢٣)</sup>. على العكس من الألف لأنها ساكنة في كل الأحوال، ولذلك قال فيها: " ولا يدخلها نصب ولا رفع ولا جر " ثم قدم النصب دلالة على دخوله على الاسم المنقوص لخفة الحركة عليه وبذلك جمع بين إعراب الاسمين في مصطلح واحد.

(٣) ان ياء المنقوص تحذف في حالة وقوع الاسم موقع الرفع والجر وفي حالة التثنية، فهي تنقص حرفاً سواء أكان هذا الحرف منقلباً عن ياء أو واو أو ألف. كتولنا: --

سعى	يسعى	ساع
لها	يلهو	لاه
وفي	يفي	وافي

فكما امتنع ظهور الحركة الإعرابية في هذه الحالات، كذلك المقصور فقد امتنع ظهور الحركة الإعرابية على آخره سواء أكان الألف منقلباً عن ياء مثل:

(20) الكتاب/٣/٥٣٦.

(21) ينظر: شرح قطر الندى/٥٦ [ الهامش].

(22) ينظر على سبيل المثال/٢/١٦١/٣/٥٣٦.

(23) ينظر: شرح قطر الندى/٥٦.

نفى ينفي منفى أو واو مثل: نجا ينجو منجى. فالنقص والقصر يتقاربان لغوياً من حيث دلالتهما على ذهاب جزء من الشيء وفقدانه «(٢٤)».

الثالث: اثبت سيبويه الألف والزمها في الاسم حيث انها تبدل مكان الياء والواو، وهو بهذا الإلزام والإثبات قد أخرج " الفعل نحو: يرضى، وبحرف إعرابه: المبني، نحو اذا، وبملازمة المثنى نحو الزيدان فإن ألفه تتقلب ياء في الجر والنصب «(٢٥)».

ثم يعرج سيبويه على كيفية تمييز المقصور من غيره، وذلك عن طريق مقابلته مع نظيره من غير المعتل - وهذا جانب القياس الذي يعد أحد ركني الفصن بين المقصور والممدود - اذ يقول:-

"وأشياء يعلم انها منقوصة لان نظائرها من غير المعتل انما تقع أو اخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو: معطي ومشتري وأشباه ذلك. لأن معطي (مفعول) وهو مثل مخرج، فالياء بمنزلة الجيم والراء بمنزلة الطاء فتطائر ذلك تلك على انه منقوص ..... «(٢٦)».

وبعد ذلك ينتقل سيبويه إلى تعريف الاسم الممدود فيقول: " وأما الممدود فكل شيء وقعت ياءه أو واوه بعد ألف «(٢٧)». وهو إشارة إلى ان همزة الممدود إنما تكون منقلبة إما عن واو أو ياء وليست أصلاً في بنية الاسم وهذا ما أشار إليه علماء العربية من بعد سيبويه الذين سنعرف آرائهم لاحقاً.

وكما قاس سيبويه في المقصور فعل الشيء نفسه مع الممدود فقال: " فأشياء يعلم انها ممدودة، وذلك نحو الاستسقاء لأن استسقيت استفعلت مثل استخرجت، فإذا أردت المصدر علمت انه لابد من ان تقع ياءه بعد ألف، كما انه لابد للجيم من ان تحيى في المصدر بعد ألف «(٢٨)».

فنرى سيبويه صب جل اهتمامه على تثبيت الألف سواء كانت في الاسم أم في المصدر إشارة منه إلى البنية الأصلية للمفردة الدالة على الاسم المقصور. وكما استدل على الاسم المقصور بنظيره من الصحيح فعل الشيء نفسه مع الممدود «(٢٩)».

(24) ينظر: المختار من صحاح اللغة/ ٥٣٥ [نقص] / ٤٣٥ [قصر].

(25) شرح ابن عقيل / ٤٣٧/٢.

(26) الكتاب / ٥٣٦/٣.

(27) الكتاب / ٥٣٩/٣.

(28) نفسه.

(29) نفسه.

ولم يدع لجانب السماع مهرباً من حكمه اذ يقول: "ومن الكلام ما لا يقال له: مد لكذا كما انك لا تقول جراب وجراب لكذا وانما تعرفه بالسمع، فإذا سمعته علمت انها ياء أو واو وقعت بعد ألف، نحو السماء، والرشاء، والآلاء، والمقلاء" (٣٠).

وخير ما يوضح ان سيبويه قد استوفى أحكام المقصور والممدود ما ذكره الشنتمري فيه فقال: "وقد قسم سيبويه المقصور والممدود وبيّن وجوههما فأعنى بذلك عن ان أفسرهما" (٣١). وهذا إشارة الى التكامل المنهجي في التأليف ومبدأ الأصالة والفرعية يشكل الركن الأساسي في هذا المنهج وان لم يكن سيبويه قد صرح بهذين المبدأين في هذا الموضوع.

اما المبرد فقد علل وجود الهمزة في الاسم الممدود باجتماع ألفين للتأنيث، فرأى انه لابد من حذف أو تحريك لئلا يلتقي ساكنان فأبدلت الهمزة مكان الألف لأنه لو وقع الحذف لعاد الممدود مقصوراً (٣٢).

ولأبن دستوريه رأي طريف في تحديد أصالة المقصور، اذ يقول في باب الشكل وفصوله: "ان حق الشكل ان يوضع على الحرف الذي يستحقه لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه، فإذا كانت الكلمة الممدودة كالسما والنداء اثبت المدة على الألف كما ترى، واستغنى عن صورة الهمزة التي بعد الألف وعن تسكين الألف ووضعت مع المدة صورة الإعراب موضعها الذي يجب على ما بينا" (٣٣).

ويقول أبو الطيب الوشاء: "وقد يجوز قصر الممدود، ولا يجوز مد المقصور، وانما يمد لعله، فإذا قصر رد إلى أصله" (٣٤). كما يشير الى "ان من المقصور والممدود ما يدرك بالقياس ويعرف بالعلامات، ومنه ما لا يدرك بالسمع" (٣٥). "والرمانى بعد ذلك مع سيبويه

(30) الكتاب/٣/٥٤٠.

(31) النكت/٢/٩٧٠.

(32) المقتضب/٣/٧٩ (بتصرف)، وينظر: الاصول/٢/٣٧٨/٤١٨، المقصور والممدود - ابن ولاد/٣/٤، كتاب

الكتاب/٣٥، التكملة/٢٧٤، سر الصناعة/١/٩٤، الصاحبى/٢٧٥، شرح عيون كتاب سيبويه/١٩٨،

الغرة/٢/٦٦٣، شرح الشافية/٢/٣٢٥.

(33) كتاب الكتاب/١٠٠.

(34) الممدود والمقصور/٣١، وينظر: المقصور والممدود - ابن ولاد/١٤٥، النكت/١/٣١٤، حلية العقود/٢٤،

الانصاف/٢/٧٤٩، المقرب/١/٥٦٣.

(35) الممدود والمقصور/٣٣/وينظر: الغرة/٢/٦٩٠.

في أن هناك أحكاماً لا تدرك إلا بالسماع. قال في باب الممدود والمقصور: "الذي يجوز في المقصور والممدود إجراؤه على وجهين:

أحدهما: ما وقع آخره بعد ألف أو فتحة على الاختصاص بذلك، فهو يدرك حكمه في المد والقصر بالقياس.

والآخر: ما احتمل أن يقع لآخره بعد ألف أو فتحة فهو لا يدرك إلا بالسماع لاحتمال الوجهين فلا يكون دليلاً على أحدهما دون الآخر" (٣٦).

فلا قياس إذاً على سبيل ما سمع مستعملاً على غير أصله أو سمح نادراً في بابيه، وإنما القياس على ما يأتي مطرداً في بابيه، والمطرد هو الذي يكون له أصل يكثر استعماله في بابيه إلى درجة غلبته على الباب. وأما النادر الذي لا يقاس عليه فهو الذي يقل على بابيه لوجود علة تستلزم إلا نخرج به عما ورد الاستعمال عليه" (٣٧).

ومن باب الاستعمال التي تبين فيها أصالة المقصور باب التثنية، يقول الرماني: "الذي يجوز في تثنية الممدود إجراؤه على ثلاثة أوجه:-

ترك ما كانت فيه الإلف أصلية، وقلبها فيما كانت فيه للتأنيث واواً، وجواز القلب وتركه فيما كانت فيه للإلحاق على منزلة سواء. فهذا الأصل في هذا الباب فهو وجه الكلام. ولا يجوز أن تستوي هذه الأقسام للإلحاق على منزلة سواء. فهذا الأصل في هذا الباب فهو وجه الكلام. ولا يجوز أن تستوي هذه الأقسام الثلاثة في هذا الوجه لأن المعنى فيها مختلف يقتضي اختلاف اللفظ في الموضوع للإيدان باختلاف المعنى على ما بينا مما هو للتأنيث أو للإلحاق أو التمام من نفسه" (٣٨).

ولا يخفى في هذا التقسيم من منهجية في التأليف قائمة على القياس عن طريق الأصل والفرع فـ "لقد كانت طريقة الرماني في تأييد سيبويه أن يبين غرضه الذي عقد الباب من أجله وحكمه العام فيه أو الأصل الذي تعود مسائل البحث إليه وتتفرع منه" (٣٩).

و"الحقيقة أن القياس عنده لا يختلف عما هو عند سيبويه ..... إذ يتخذ منه أساساً يطرد عليه الباب ويبعد به كل أصل إلى فرعه" (٤٠). ومما يدلنا على هذه المنهجية أن الرماني

(36) الرماني النحوي/٢٦٤.

(37) نفسه/٢٦٥/٢٦٦.

(38) نفسه/٢١٠.

(39) نفسه/٢٨١.

(40) الرماني النحوي/٢٣٥/٢٣٦.



"ميز بين نوعين من الكلام أو من الأحكام: نوع نادر يُحفظ ولا يقاس عليه، ونوع شائع يطرد القياس عليه - قال الرماني في باب النسب: "الذي يجوز من التغير على وجهين: تغير نادر لا يقاس عليه، وتغير مطرد يقاس عليه. فالتغير المطرد هو الجاري في بابه على أصل يقتضي أن يكثر في الباب ويغلب عليه. والتغير النادر هو الذي يقل في بابه لعله تقتضي ألا نتجاوز به ما استعمل فيه، وإنما جاز التغير النادر في باب النسب لقوته على ذلك من وجهين: تغيير المعنى واللفظ، وذلك بأن يصير معنى الاسم لغير ما كان له وتغيير الاسم بعلامة النسبة، وعلامة النسبة ياء مشددة. وإنما كانت أولى بالزيادة على هذه الجهة ضرب من الإضافة. والإضافة إلى النفس تكون بالياء الواحدة كقولك: غلامي وصاحبي، لأن المعنى يجري على ما كان عليه، إذ غلامي هو الغلام المعروف قبل إضافته الي - وليس كذلك الإضافة في النسبة إذ المعنى فيها تغير ما كان قبلها فكوفي هو رجل كوفي وقد صار المعنى له بعد أن كان المكرفة التي هي الياء فلما تضاعف التغير في النسب بتغيير المعنى واللفظ تضاعفت علاقته بالياء المشددة.

ولما لم يكن في الإضافة إلى النفس إلا تغيير واحد كانت علامته الياء المفردة، وإنما لم يجز القياس على النادر، وإن كانت له علة صحيحة لأن علة نادرة وحكمته أن تكون بهذه الصفة لأنها تجري في خروجها عن الأصل المطرد مجرى الاستعارة في أنه لا يجوز فيها اتم الصرف لأنها حينئذ تخرج عن حد الاستعارة إلى الملك فكذا النادر لو قيس عليه لخرج عن حد النادر إلى الأصل الموضوع للمعنى" (٤١).

ويمثل ابن جني تمكن المد في الهمزة تمثيلاً صوتياً فيقول: "فالهزة نحو كساء ورداء، وخطيئة ورزية ومقروءة ومخبوءة، وإنما تمكن المد فيهن مع الهمز أن الهمزة حرف نأى منشؤه، وتراخى مخرجه، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ثم تماديت بهن نحو، طللن وشيعن في الصوت فوفين له، وزدن في بيانه ومكانه وليس كذلك إذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد، إلا تراك إذا قلت: كتاب وحساب، وسعيد وعمود، وضروب وركوب لم تجدهن لدنات ولا ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك إذا تلاهن الهمز أو الحرف المشدد" (٤٢).

وهذه إحدى صور الاستعمال إذ يبدو أن أحد أساليب استجلاء الأصل في المقصور والممدود هو التصويت بالمفردة إذ غلب ابن جني الجانب الذوقي حين

(41) نفسه ٢٦٥/ - ٢٦٦.

(42) الخصائص ١٢٧/٣، وينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٥/١.

أشار إلى مسألة التمكن وهو أشبه بالتجاوز في إطالة الحرف الأخير من الكلمة وهو الألف لتناوبه في المخرج مع الهمزة ولهذا يطلق على ألف الاستفهام الهمزة كما سنرى لاحقاً.

وفي ظني أنه جانب للتسهيل على المتكلم في النطق وإظهاراً للإعراب ومنعاً للالتباس الذي قد حصل بين المقصور (الأصل) وبين المنقوص، وقد أشار ابن ولاد إلى هذا الالتباس "(٤٣)".

إذ إن عدم ظهور الحركة على الألف عائد إلى أنها حرف "سوائي تجري مع النفس لا اعتماد لها في الفم، والحركة تمنع الحرف من الجري وتقطع عنه عن استطالته فلم يجتمعا، ولهذا إذا حركت الألف انقلبت همزة "(٤٤)".

ويرى ابن الخباز أن "الهمزة في صحراء أصلها ألف قلبت همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة "(٤٥)".

وما أراه أن "امتداد الصوتي لحرف الألف الذي هو "أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه" كما يقول ابن جني "(٤٦)". - هو الذي يولد حرف الهمزة في الاسم الممدود عن طريق قطع الامتداد الصوتي المتواصل.

(43) المقصور والممدود/ ٤ ( يقول ابن ولاد في ذلك: وانما سموا عصا ورجى وما شاكل ذلك منقوصاً مما ألفه مبدلة من أجل أن الألف أبدلت مكان الياء والواو المتحركين فلم يدخلها رفع ولا نصب ولا جر لأن الألف لا تتحرك فهذا وجه نقصانها لأنها نقصت الحركة فكل منقوص مقصور لأن آخره ألف وليس كل مقصور منقوصاً لأن المنقوص هو ما ذكرناه. )

(44) اللباب/ ٣٩/ ٢، وينظر: الغرة/ ١٠٥/ ١.

(45) الغرة/ ٦٦٣/ ٢، وينظر: شرح الكافية الشافية/ ١٤٣٦/ ٣، شرح الشافية/ ٣٣٥/ ٢.

(46) الخصائص/ ١٢٩/ ٣.

\*\* ولهذا أقف مع الرأي الذي يقول بأصالة المقصور وفرعية الممدود عليه من الجانب الصوتي وليس الدلالي - يقول ابن يعيش: - "والنداء: مصدر يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر، فمن مد جعله من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء والدعاء والرغاء، وكذلك من ضم لأن غالب الأصوات مضموم، ومن قصره كالصوت، والصوت غير ممدود" (٤٧).

وما يستنتج من هذه الأمراء:-

ان الأصالة في الاسم المقصور قد تضافرت فيه عوامل ثلاثة: السماع والقياس [منهجاً] ، والاستعمال [ذوقاً] وهو متفاوت من حيث ان لكل نحوي وجهة نظره المعبرة عن ذوقه وعمق تأمله المنهجي.

## المبحث الثاني: - المفرد والمثنى والجمع.

## المفرد لغة:-

قال الخليل: " الفرد : ما كان وحده، يقال: فرد يفرد، وانفرد انفراداً "(٤٨). " وأفردته: جعلته واحداً، وجاء القوم فرادى، وعددت المخزون من الدراهم أفراداً أي واحداً واحداً "(٤٩).  
قال الشاعر: - (٥٠)

وما زال تشرابي الخمر ولذتي      وبيعي وانفاقي طريقي ومتلدي  
الى ان تحامتي العشيرة كلها      وأفردت أفراد البعير المعبد  
وقال الشاعر: "(٥١).  
[الطويل]

ولو كفي اليمين ببتك خونا      لأفردت اليمين عن الشمال  
وقال آخر: (٥٢).  
[الطويل]

فقلت عسى أن يحوي الجيش سربها      ولا واحد يسعى عليها ولا أثنان  
وقال الآخر: (٥٣).  
[مجزوء الكامل]

ذهب الذين أحبهم      وبقيت مثل السيف فرداً  
وفي هذه الشواهد ما يدل على أن المفرد أصل: يتكون المجموع عن طريق الاجتماع، فالعشيرة ما هي الا مجموعة افراد ترتبط فيما بينها بأواصر النسب أو القرابة، والكفان كل منهما نظير للآخر مجتمعين في الجنس البشري ومن أشبهه، والواحد أسبق في التقديم من الاثنين الى غير ذلك.  
اما المفرد اصطلاحاً:-

" فهو يتناول شيئاً واحداً دون غيره "(٥٤). وبذلك تتقارب الدلالة اللغوية مع الدلالة الاصطلاحية في بيان طبيعة الأفراد وماهيته.

(48) العين ٢٤/٨ [افرد].

(49) نفسه.

(50) البيان لطرفة بن العبد - ديوانه/ ٤٤.

(51) البيت للنابغة - ديوانه/ ١٣٩.

(52) البيت للعريان - ديوان الحماسة/ ٥٣٢.

(53) البيت لعمر بن معد يكرب - ديوانه/ ٦٦.

(54) التعريفات/ ٩٥.

## المنثى لغة:

قال الخليل: "الثنى من كل شيء، ما يثنى على بعض أطباقاً" (٥٥). وهذا يتطلب إياد شقين للشيء الواحد يوجب تطابقهما وتماثلهما ليتحقق المراد من التثنية الصحيحة.

قال الخليل: "ثبيت الشيء تثنية جعلته أثنين" (٥٦). و "الثنى - مقصوراً - الأمر يعاد مرتين" (٥٧). وفي الحديث "لا ثنى في الصدقة" أي لا تؤخذ في السنة مرتين (٥٨). واثنان: اسمان قرينان لا يفردان. كما أن الثلاثة مقترنة لا تفرق (٥٩). وهذا ما يوحى بأن المنثى: "ضم واحد إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين" (٦٠). والجمع ناتج عن "ضم واحد إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ" (٦١)، قال تعالى ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ (٦٢)، أي: "أحصاه وجعله عدة لحوادث الدهر" (٦٣)، والاحصاء يتطلب الكثرة في الشيء. قال الشاعر: (٦٤) [الوافر]

فما جمع ليغلب جمع قومي      مكثرة ولا فرداً لفرد  
"والثنى: مصدر ثبت البعير إذا عثله بثنتين، أي عقالين" (٦٥).

المنثى اصطلاحاً:-

"صيغة مبنية للواحد للدلالة على الاثنين" (٦٦)، وهو ما لحق آخره ألف أو ياء مفتوحة أو ياء مفتوحة ما قبلها ونون مكسورة (٦٧)، وهو إشارة إلى الحالة الإعرابية التي

(55) العين / ٨ / ٢٤٢ [ثنى].

(56) نفسه.

(57) المختار من صحاح اللغة / ٦٥ [ثنى].

(58) نفسه.

(59) العين / ٨ / ٢٤٢ [ثنى].

(60) المقدمة الجزؤية في النحو / ١١.

(61) نفسه.

(62) الهمزة / ١٠٤ / ٢.

(63) تفسير الجلالين / ٨٢١.

(64) البيت لعمر بن معد يكرب - ديوانه / ٨٦.

(65) المثلث / ٣٨٦.

(66) رسائل في النحو واللغة / ٣٩.

(67) التعريفات / ١١٣.

يكون عليها المثنى من الرفع بالإلف والنصب والجر بالياء مع لزوم النون المكسورة التي تحذف عند إضافة الاسم.

أما الجمع في اللغة:-

فيقول الخليل: " الجمع مصدر جمعت الشيء، والجمع أيضاً اسم لجماعة الناس .... والجماعة عدد كل شيء وكثرته "(٦٨).

قال الشاعر: (٦٩)

[البسيط]

ما كان جمعهم في عرض سورتنا      إذ أقبل الجمع نحو الجمع واحتشدوا

ويعلل ابن فارس وجود هذه الظواهر الثلاثة بمراتب الاعداد فيقول: " والرتب في الاعداد ثلاث: رتبة الواحد، ورتبة الاثنين، ورتبة الجماعة: فهي للتوحيد والتثنية والجمع، ولا يزاحم في الحقيقة بعضها بعضاً؟ فان عبر عن واحد بلفظ جماعة او عن اثنين بلفظ جماعة فذلك كله مجاز. والتحقيق ما ذكرناه "(٧٠).

قال الشاعر:- "(٧١)،

[الكامل]

والخيل تعلم والفوارس انني      فرقت جمعهم بطعنة فيصل

وفي هذا الشاهد ما يرد الجمع الى أصله وهو التفرق الى الأحاد التي تتألف منها وتكون إذ " الجمع بالفتح تأليف الشيء المتفرق، والجمع عدد من الناس يجتمعون "(٧٢).

ويضيف ابن فارس ان قوله صلى الله عليه وآله: الاثنين فما فوقهما جماعة فإنما أراد أنهما اذا صليا فقد حازا فضل الجماعة، الا ان النبي صلى الله عليه وآله سمى الشخصين جماعة، وقول القائل: ان اقل ذلك ان يجمع واحد الى واحد فهذا مجاز، وانما الحقيقة ان يقال: كان واحداً فثنى ثم جمع، ولو كان الأمر على ما قالوه لما كان للتثنية وللاثنين معنى بوجه، ونحن نقول: خرجا ويخرجان فلو كان الاثنين جماعة فما كان لقولنا: يخرجان معنى وهذا ما لا يقوله أحد "(٧٣).

(68) العين/١/٢٣٩ [ جمع].

(69) البيت للمهلل - شعره/٢٢٥.

(70) الصحابي/١٨٩، ينظر: شرح اللمع - العكبري/١/٢٤، نتائج الفكر/٥٤.

(71) البيت لعنترة - ديوانه/٢٥٠.

(72) المثلث/١/٤٠٨.

(73) الصحابي/١٩٠.

اذ استدلل ابن فارس على استقلال التثنية عن الجمع عن طريق الاسناد - اسناد الفعل الى ضمير التثنية والجمع من حيث لا يجوز أفراد أو تثنية الفعل ولا جمعه<sup>(٧٤)</sup>. وبذلك يكون المفرد هو الأصل وضعاً ورتبةً، والمثنى والجمع فرعان عليه.

واذا ما قارنا بين المدلول اللغوي للجمع ومدلوله الاصطلاحي نجد انهما متطابقان تماماً من حيث ابتناء الجمع على صيغة المفرد.

### فالجمع اصطلاحاً:-

هو : صيغة مبنية من الواحد للدلالة على العدد الزائد على الاثنين<sup>(٧٥)</sup>، وهذا في رأينا عائد إلى ان كلاً من " المفرد (الواحد) والاثنين (المثنى) يدل على الكمية والحقيقة كقولك رجل وامرأة ورجلان وامرأتان، وان الثلاثة وما بعدها والدالة على الجمع فيجب الجمع بينهما وبين المعدود، فنقول: ثلاث نساء، وثلاثة رجال، لأن صيغة الجمع لا تدل على المقادير.... وهذا ما يفسر لنا ان الأحاد أو الواحد هو الأصل للجمع<sup>(٧٦)</sup>.

ورب سائل يسأل: لقد أوجب النص السابق الجمع بين العدد ثلاثة فما فوق، فقال : ثلاث نساء؟ أليست دالة على المقدار؟ والواجب عليه يكون الآتي : ان (ثلاثة نساء) تركيب مكون من مضاف ومضاف إليه، وقد علمنا ان المفرد هو الأصل والتركيب فرع عليه فاستحق المفرد بذلك الأصالة من هذا الجانب أيضاً.

ولا ننسى أيضاً ان الجانب العقائدي القائم على التوحيد كان له اثره في التأصيل لهذا الحكم النحوي، فـ " الله الفرد تفرد بالربوبية والأمر دون خلقه<sup>(٧٧)</sup>."

قال الشاعر: (٧٨)

[المقارب]

وجاءتك عجل وشبانها فردوا الى الواحد الماجد

[المقارب]

أي الله سبحانه وتعالى. وقال الشاعر:- (٧٩)

وكل جميع وإن يكثرُوا يصيرون يوماً الى واحد

(74) يقول الجزولي في المقدمة/ ١١ [الذي تنفرد به الأسماء هو افراد الاشخاص والأحاد دون الاجناس

ومدلولات الافعال اجناس فلا يقع فيها الافراد الشخصي كما لا تكون مدلولاتها].

(75) رسائل في النحو واللغة/ ٣٩.

(76) الغرة/ ٢/ ٥٦٠-٥٦١ (بتصرف).

(77) العين/ ٨/ ٢٤ [فرد].

(78) البيت للمهلل - شعره/ ٢٣٦.

(79) البيت للمهلل أيضاً - شعره/ ٢٣٦.

ولهذا قيل: " ان لفظ العدد اقله اثنان فصاعداً، فالواحد ليس بعدد بل هو أصل له <sup>(٨١)</sup>. كما قيل: " ان ما لا ثاني له لا يدخل في باب الأعداد <sup>(٨١)</sup>، وهو اشارة الى التوحيد، اذ الاثنان وما بعدها تعد شركاً بالله واجترأ على الشريعة، ولهذا اكتسب الأفراد من هذا المبدأ كما أرى.

وقبل البدء بعرض آراء علماء العربية بهذا الشأن أود الإشارة الى ان موضوع التنثية قد درس من قبل أحد الباحثين دراسة وافية بدءاً من تاريخ وجودها في اللغات السامية التي تعد العربية أحد فروعها مروراً بالدراسات اللغوية من سيبويه الى ابن هشام ومن جاء بعده فأغنى عن التكرار والإعادة <sup>(٨٢)</sup>.

وسوف أتناول هذا الموضوع استناداً الى ما طرحته في موضوع الأصالة في الإعراب (الحركات والحروف)، وكما اشرنا سابقاً الى ان الأصل في الأعراب ان يكون بالحركات والحروف فروع ودواخل عليها - لذلك سنعرض آراء علماء العربية على وفق هذا المنظور معتمدين في بيانها وشرحها على جانبين: -  
الجانب النحوي والجانب الصرفي: - اذ ان دراسة مثل هذه الأصول تكون مشتركة بين هذين الجانبين.

يقول سيبويه: " اعلم انك اذا تثبت الواحد لحقته زائدتان، الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً ... <sup>(٨٣)</sup>. " ولو أننا حللنا هذا النص اعتماداً على أسلوب الشرط والجزاء الذي يحويه لاتضح لنا الأمور الآتية:-

(80) الكوكب الدري/١/٣١٢.

(81) قضاء أمير المؤمنين/٩٤.

(82) الدراسة بعنوان " التنثية في اللغة العربية " - اطروحة ماجستير تقدم بها حسين محيسن البكري - كلية الاداب - جامعة بغداد/١٩٨٩، وللتصيل أيضاً، تنظر: دراسات في اللغة/٦١ وما بعدها حيث أصل الدكتور إبراهيم السامرائي للجذور التاريخية لهذه الظاهرة اللغوية.

(83) الكتاب/١٧/١، وينظر: المقتضب/٥/١، ١٥٣/٢، الأصول/٤٦/١، شرح كتاب سيبويه - السرافي/١/٢١٥، للمع/٦٨-٦٩، المقتصد في شرح الإيضاح/١/١٨٧، النكت/١/١١٨، الأنموذج في النحو/٩١، المختصر في النحو/٦٠، المرتجل/٦١، اسرار العربية/٤٧، المقدمة الجزولية في النحو/٢٤، تسهيل الفوائد/١٢، شرح التسهيل - ابن مالك/٦٢/١، شرح ألفية ابن مالك - ابن الناطم/١٢، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/٢٤٥، شرح التسهيل/ المرادي/٦٥، شرح ابن عقيل/١/٥٨، مع الهوامع/١/٣٣.



الأول: ان التثنية قد تحصل وقد لا تحصل فهي مقترنة بالحاجة اليها، وهذا يتمثل بقوله (إذا تثنيت) إذ فيها معنى المجازاة <sup>(٨٤)</sup>. والمجازاة والشروط هي معقودة على انها يجوز ان تكون ويجوز على ان لا تكون <sup>(٨٥)</sup>. فإذا جازت حصلت التثنية بناء ومعنى. وإذا لم تجز بقي الواحد على حاله وأصله، "اذ الفروع إنما تبني على الأصول" <sup>(٨٦)</sup>.  
 الثاني: ان اللاحقة أو الزيادة إنما تدخل في بناء الكلمة فتتقلها الى معنى جديد، ولو لم يكن ألف التثنية من البنية لم يقع للتثنية اسم في دخول الإعراب عليها؛ لأنك إنما تبني الكلمة ثم تدخلها في المعاني <sup>(٨٧)</sup>.

وهذا ينطبق على الجمع كما التثنية، اذ ان "سبيل التثنية الصحيحة والجمع الذي على حدما تسليك الواحد وإدخالك علامة التثنية والجمع عليه، فتضم شيئاً الى شيء نحو قولك: مسلم ومسلمان ومسلمون، ومسلمة ومسلمتان ومسلمات" <sup>(٨٨)</sup>. وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله: "واعلم ان الواحد أشد تمكناً من الجمع، لأن الواحد الأول" <sup>(٨٩)</sup>.

"ومما يقوي قول سيبويه: انك تقول في العدد: واحد، اثنان، ثلاثة فتجد قولك (اثنان) قد وقع بالإلف في الإعداد والمبنيات فتعلم ان (اثنان) أول أحوال التثنية" <sup>(٩٠)</sup>. فلما كان الواحد دالاً على مفرد وزيادة حرف التثنية دل على اثنين كان حرف التثنية من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذي وضعت له فصارت الألف بمنزلة الهاء في (قائمة)، لأن الهاء والألف زيدتا لمعنى التأنيث كما زيد حرف التثنية لمعنى التثنية <sup>(٩١)</sup>.

وهذا يبين صفة الاستقلال في هذه الصيغ الثلاث التي أشار إليها ابن فارس - كما رأينا سابقاً.

ويعمل السيرافي تغيير حروف الإعراب في المثنى والجمع في حال الرفع والنصب والجر بقوله: "ان التثنية والجمع خاصية ينفردان بها فاستحقا من أجلها التغيير وهي ان كل

(84) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/١٤٢.

(85) نفسه، وينظر: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/١٥١.

(86) تخريج الفروع على الأصول/٣٤.

(87) شرح عيون كتاب سيبويه/٢٥.

(88) نفسه/٣٣.

(89) الكتاب/١/٢٢.

(90) شرح عيون كتاب سيبويه/٢٥.

(91) شرح كتاب سيبويه/١/٢١٩.

اسم معتل لا تدخله الحركات فله نظير من الصحيح تدخله الحركات نحو: قفا وعصا وحبل وسكرى نظير قفا وعصا وجبل وجمل ..... والتثنية وجمع السلامة لا نظير لواحد منهما الا تثنية أو جمع فامتنع التثنية والجمع من نظير يدل إعرابه على مثل إعرابهما ... فعوض التثنية والجمع من فقد النظير الدال على مثل إعرابهما تغيير الحروف فيهما<sup>(٩٢)</sup>.

وهو إشارة أيضاً الى استقلال هاتين الصيغتين بناء ودلالة وكياناً. ثم يشير مدلاً على أنّ الزوائد في هذه الصيغ حروف إعراب وليست بإعراب عن طريق الأسماء المبنية التي تتغير صورها في حال النصب والجر والرفع وهي الكنايات المتصلة والمنعصلة (الضمائر) كقولنا: هذا غلامك ورأيتك ، وقمت.

فمع تغير هذه الحروف في الحالات الثلاث وبقائها على حالها فمن غير المستكر ان تتغير حروف التثنية والجمع وان لم يكن تغيرها إعراباً<sup>(٩٣)</sup>.

ولما كانت التثنية " في الرفع بالالف والنون وفي النصب والجر بالياء والنون " كما يقول سيبويه<sup>(٩٤)</sup>. " والجمع بالواو والنون للفصل بينهما "<sup>(٩٥)</sup>. فإنه يعود الى بيان الأصالة فيها من غير تصريح بهذا المفهوم، فيقول في باب " ما لحقته الزائدتان للتثنية والجمع " وذلك قواك: مسلمون ورجلان ونحوهما، فإذا كان شيء من هذا اسم رجل فأضفت اليه حذف الزائدتين الواو والنون ، والإلف والنون ، والياء والنون، لأنه يكون في الاسم رفعا ونصبان وجران، فتذهب الياء لأنها حرف الإعراب، ولأنه لا تثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأنهما زيدتا معاً ولا تثبتان إلا معاً، وذلك قولك: رجلي ومسلمي<sup>(٩٦)</sup>.

اذ الإضافة هنا بمقصود سيبويه هي النسب وفيها يتم تجريد الاسم من الزوائد لأجل التمهيد لدخول ياء النسب التي ستصبح جزءاً من بنية الكلمة وهي في الوقت نفسه حرف الإعراب، فلا يجوز اجتماع علامتي إعراب، كما لا يكون الإعراب في وسط الكلمة<sup>(٩٧)</sup>.

(92) شرح كتاب سيبويه ٢١٩/١ (بتصرف)، وينظر: شرح اللع-العبري ٢٤/١، المرتجل ٦١،

الانصاف ٣٤/١.

(93) نفسه ٢٢٠/٢١٩/١ (بتصرف).

(94) الكتاب ٣/٣٨٥.

(95) الكتاب ١/١٧.

(96) الكتاب ٣/٣٧٢، وينظر: الواضح في علم العربية ٢٦٦، الرمانى النحوي ٢٠٩، الغرة ٢/ ٦٨٢-٦٨٣،

ارتشاف الضرب ١/٢٧٩.

(97) الغرة ٢/٦٨٢، شرح الشافية ٩/٢ (بتصرف).

وهذا يفسر قول سيبويه " وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه " (٩٨). فقد كان للاسم المفرد بناء خاص وحركات إعرابية منتقلة حسب انتقال معانيه وتعاقبها فإذا انتقل إلى بناء آخر - كالنسب - وهو من متطلبات الحال كما أشار ابن يعيش (٩٩) -- عاد إلى أصله في الأفراد.

ثم إن التصغير هو الآخر يتطلب إرجاع الأسماء إلى أصولها، فهو يرد الجمع إلى مفردِهِ لأجل إلحاق ياء التصغير به ومن ثم إعادة لواحق الجمع عليه.

يقول أبو بكر الزبيدي: " إذا صغرت جمعاً رددته إلى واحد ثم صغرته فان كان لمن يعقل جمعته بالواو والنون وان كان لما لا يعقل جمعته بالإلف والتاء تقول في دراهم: دريهمات وفي كتيب كتيبات .... وفي تصغير قوم ظراف، وكرام: ظريفون وكريمون، ترد ذلك إلى الواحد وتجمع بالواو والنون .... " (١٠٠). وكذلك في جمع المؤنث السالم فإنه " يرد إلى واحد نحو: تمر في النسب إلى ثمرات جمعاً لا مسمى به " (١٠١).

وقد ذهب علماء العربية إلى تعليل إعراب المثني ورفعهِ بالإلف وإعراب الجمع ورفعهِ بالواو تعليقات مختلفة سنعرض لبعض منها لنتبين الزاوية التي نظر منها هؤلاء العلماء إلى هاتين الصيغتين.

يقول أبو علي الفارسي: " الاسم المثني قد كان قبل ان يثنى ينصرف في وجوه الإعراب فلما زيدت عليه الألف لمعنى التثنية كما زيدت الهاء ان لمعنى النسب انتقل الإعراب الذي كان لام الاسم أو ما أشبه لأمه إلى آخره وبني ما كان قبل آخره على ضرب واحد من الحركات فتثبتت اللام من الاسم المنسوب على ذلك وكان حكم الإعراب ان تلحق الألف اذ صارت آخر الاسم وصار المثني به تاماً " (١٠٢).

وهذا الرأي يعطي الأصالة للحركات في الإعراب، والفرعية للحروف عليها، كما يبين أصالة الاسم المفرد وفرعية المثني عليه. ويرى ابن بابشاد ان " العلة في إعراب التثنية بالحروف، ان المثني أكثر من الواحد فجعل إعرابه بشيء أكثر من إعراب الواحد ولا أكثر من الحركة الا الحرف " (١٠٣).

(98) الكتاب/٥٥٨/٣، وينظر: الموقفي/١٢٠، النكلمة/٢٥٥، شرح الشافية/١١/٢.

(99) المفصل/٦٩/٢.

(100) الواضح في علم العربية/٢٣٨، وينظر: النكلمة/٥٠٣.

(101) التوطئة/٢٩٧.

(102) المسائل المشككة/٤٨٦، وينظر: اللباب/٤٩/٢.

(103) شرح المقدمة المحسبة/١٣٨/١.

وهو تعليل صوتي لم يخرج به عن قول سيبويه " لحقته زائدتان ، اذ الزيادة تدل على (النمو)<sup>(١٠٤)</sup> . والكثرة في المادة . ويشير الى ان رفع جمع المذكر السالم انما يعود الى " انه أكثر من التثنية فجعل إعرابه بحرف أقوى وأثقل وهو الواو المضموم ما قبلها " (١٠٥).

ويعلل ابن الخشاب إعراب المثني بالإلف بأن " التثنية أول الجمع، فهي اسبق، والرفع ألزم أحوال الكلمة لها وأهمها، فأعطيت التثنية في الرفع الألف لكونها أخف، اذا كانت التثنية أكثر استعمالاً من الجمع الصحيح بدليل ان كل اسم جاز جمعه مصححاً جازت تثنيته وليس كل اسم مثني يجمع الجمع الصحيح " (١٠٦).

وهذا قياس قائم على الشبه في الرتبة، حيث، ثرن مفهوم الأولية في الاسماء المفردة بما أعطي من أول حركة وهي الضمة لأول متحرك وهو الفاعل، ولان الاسم أخف من الفعل فقد جاء هذا القياس متطابقاً ومتناسباً مع جانب الاستعمال في كلا المتشابهين (الفاعل - الاسم المفرد).

ثم ان بنية الكلمة كانت محط أنظار النحاة فقد اتخذوا منها أساساً لبقائها مع دخول الزوائد عليها، يقول أبو بكر الزبيدي: " التثنية أبداً مبنية على الواحد غير مغيرة للفظه " (١٠٧). وهو تمييز لهما تغير بناؤه من الاسم المفرد عند جمعه تكسيراً كقاضي وقضاة وغلان وغللمان. ويتخذ ابن جني جانب المقارنة بين الاسم المعرب والمبني دليلاً على استقلال هذه الصيغ الثلاث: فيقول: " الا تراك تقول: هذا وهؤلاء فتبني فيهما، فإذا صرت الى التثنية جاء مجيء المعرب، فقلت: هذان وهذين، كذلك الذي والذين، فإذا صرت الى التثنية قلت: اللذان والذين. وهذا واضح " (١٠٨).

وهو رأي يجمع بين العقل والذوق، اذ ان صيغة التثنية في هذا الرأي أعادت الى الأذهان أصالة الأسماء في الإعراب مع وجود المبنيات فيها. كما انه اتخذ الجانب الاشاري في أسماء الإشارة دليلاً على (كل) مفرد ومثنى وجمع، فلم يحدد الجنس المشار اليه وبذلك منح العمومية مع الاستقلال لكل صيغة من هذه الصيغ.

(104) المختار من صحاح اللغة/٢٢٢ [زيد].

(105) شرح المقدمة المحسبة/١/١٣٣.

(106) المرتجل/٦٢، وينظر اسرار العربية/٤٩.

(107) الواضح في علم العربية/١٨٠، وينظر: الخاطريات/٩٦، نتائج الفكر/١٠٧.

(108) الخصائص/٢/١٠.

ويتخذ أبو حيان من دلالة اللفظ الوضعية ترجيحاً وترتيباً وتقديماً لأصالتها، إذ يقول: "الأصل في اللفظ المفرد والمثنى والمجموع أن يدل على ما وضع له" (١٠٩). إذ من المتعارف عليه "أن الأصل في كل الألفاظ إجراؤها على حقائقها إلا عند قيام دلالة صارفه" (١١٠). وهذا يعود بنا إلى ما قاله سيبويه "اعلم أنك إذا تثبت الواحد لحقيقته زائدتان" وهما الألف والنون والواو والنون فقد صرفا دلالة الاسم الوضعية من معنى الأفراد إلى معنى التثنية والجمع وهو في رأينا: نوع من المجاز عدل إليه عن الحقيقة لمعنى الاتساع كما يقول ابن جني (١١١). وهذا الاتساع قائم على ابتداع معان جديدة بألفاظ مختصرة هي الفاظ (التثنية والجمع).

وسنعرض هنا لبعض آراء النحاة في الدلالة على الاختصار. فقد نظر هؤلاء النحاة إلى هذه الصيغ الثلاث نظرة عددية قائمة على التضعيف والتكرار. ومن المعلوم أن تكرار الشيء، مع الكثرة منه .... يجعله ثقيلاً على اللسان وعلى السمع وهذا ما ينطبق عليه قول سيبويه "أن بعض الكلام أثقل من بعض" (١١٢).

ولكن الأمر مختلف هنا، إذ الثقل في هذا الموضع في صيغ الأسماء نفسها. فكما أن التثنية "في حقيقتها تقوم على التضعيف" (١١٣). والتضعيف والمضاعفة فيها الدلالة على الكثرة. يقول الخليل أضعفت الشيء إضعافاً .... وضعفته تضعيفاً، وهو إذا زاد على مثلين أو أكثر (١١٤). والكثرة دالة على الجمع الذي زاد فلا غرابة إذاً أن نجد من يقول بأن "الواحد أخف من الجمع" (١١٥). أو أن "الجمع تضعيف الواحد" (١١٦). أو أن "الجمع معنى يطرأ والإفراد هو الأصل - معللاً ذلك بأن - فعل الواحد مستغن عن ظهور علامة الإضمار بعلم السامع أن له فاعلاً، وليس كذلك في التثنية والجمع لأن السامع لا يعلم أن الفاعل مثنى ولا مجموع إلا بدليل" (١١٧).

(109) ارتشاف الضرب/١/٢٦٩.

(110) المحصول في علم أصول الفقه/١/٤٣.

(111) الخصائص/٢/٤٤٤ (بتصرف).

(112) الكتاب/١/٢٠.

(113) نتائج الفكر/٥٤.

(114) العين/١/٢٨٢.

(115) شرح عيون كتاب سيبويه/٢٠.

(116) المعتمد في أصول الفقه/٢٥٠، المحصول في علم أصول الفقه/١/٦٢٣.

(117) نتائج الفكر/١٦٤.

ولأن الأصل في الجمع أن يكرر الاسم ثلاث مرات أو أكثر على حسب ما يراد بالجمع<sup>(١١٨)</sup>. فقد عد ابن هشام التثنية فرعاً من الجمع، والجمع أول<sup>(١١٩)</sup>.

وفي ترجيحي أن هذه الفرعية هي من باب المجاز وذلك للأسباب الآتية التي استقر أنها من الآراء المعروضة سابقاً:-  
الأول:- أن الرتب في الأعداد ثلاث: رتبة الواحد ورتبة الاثنين ورتبة الجماعة وهذا يقتضي سبق رتبة الاثنين للمجموع وهما متأخران وفرعان على الواحد.

الثاني:- أن أصل صيغة التثنية والجمع قائم على بناء المفرد وهما فرعان عليه. فمن غير الممكن أن تعدد الأصول والفرع واحد والعكس هو الصحيح.

الثالث:- أن تأخير لفظة (الجمع) يدل على تأخير في رتبتهما، فلم نجد من علماء العربية من أخر لفظة المثنى على الجمع في الاصطلاح، ثم إن دلالة المثنى العددية أقل وأخف من دلالة الجمع العددية، فالواحد والاثنان يدلان على الكمية العددية والمقدار دون المعدود، بينما الجمع يحتاج إلى الجمع بينه وبين المعدود كقولنا: ثلاث نساء وثلاثة رجال لأن صيغ المجموع لا تدل على المقادير - كما علمنا سابقاً.

الرابع: في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾<sup>(١٢٠)</sup>.

- فالناس: اسم جنس جمعي دال على العموم والكثرة<sup>(١٢١)</sup>. والمقصود من الذكر والأنثى (آدم وحواء)<sup>(١٢٢)</sup>، وشعوباً جمع شعب بفتح الشين - هو أعلى طبقات النسب<sup>(١٢٣)</sup>، ولما كان آدم وحواء كل منهما دال على جنس لم تجز تثنيتهما لاختلاف لفظيهما لذلك أفادت الواو هنا معنى الاجتماع عن طريق التناسل الذي تكاثرت عن طريقه الخليقة - وعلى هذا يكون المثنى أصل الجمع وليس فرعاً عليه.

(118) البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/١٩٩.

(119) شرح الجمل/١٠٦.

(120) الحجات/١٣/٤٩.

(121) ينظر: شرح قطر الندى/١١٣.

(122) تفسير الجلالين/٦٨٧.

(123) نفسه.

قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾<sup>(١٢٤)</sup> أي: فرعكم من أصل واحد وهو نفس أبيكم آدم<sup>(١٢٥)</sup>، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ - أي: خلق حواء<sup>(١٢٦)</sup>، وهذه إشارة قاطعة إلى أصالة الذكر وفرعية المؤنث عليه. ﴿فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ أي فلما جامعها حملت النطفة فذهبت وجاءت لخفة الحمل، ثم بدأ الحمل يثقل عليها فدعوا ان يكون هذا الحمل ولدا صالحاً<sup>(١٢٧)</sup>.

رواضح من سياق هذه الآية الترتيب المنطقي لتكاثر الخليفة والناس القائم على الثلاثي [الأب - الأم - الابن] وهذا الترتيب يسير باتجاه واحد من غير انعكاس، فكيف يكون أوسط الطريق فرعاً على آخره؟

لقد كانت زاوية النظر التي انطلقت منها هذه الآراء متعددة الاتجاهات فقد اتخذت من الدلالات الآتية مرتكزاً لبيان الأصالة والفرعية في هذه الصيغ. وهذه الدلالات هي:-

- أ. الأصل في الوضع اللفظي ودلالته على المعنى وانصرافاً عن هذه الدلالة.
- ب. استقلالية كل صيغة من هذه الصيغ عن الأحرف، وعدم وجود النظير للتنثية والجمع فاستحقا بذلك خاصية تميزهما.
- ج. النسب والتصغير - فكلاهما يرد الصيغ إلى أصولها وجذورها التي بنيت عليها عند دخول الزوائد.
- د. انتقال الإعراب من صيغة المفرد إلى المثنى والجمع عن طريق الزوائد الداخلة عليه. يزداد عليها خفة الألف وثقل الواو.
- هـ. التنثية أخف وأسبق من الجمع.
- و. الكثرة في البناء - ولذلك أعربت التنثية والجمع بالحروف بوصفها أكثر من المفرد دلالة وبناء وإعراب المفرد بالحركات لخفته وخفة الحركات.
- ز. من الجانب الأسنادي استغناء المفرد عن ظهور علامة الإضمار في الفعل - وحاجة التنثية والجمع إلى ظهور هذه العلامة لأن السامع لا يعلم الفاعل أهو مثنى أم جمع إلا بوجود دليل.

(124) الأعراف/٧/١٨٩.

(125) الكشف/١/٤٩٢.

(126) تفسير الجلالين/٢٢٣، الأعراف/٧/١٨٩.

(127) تفسير الجلالين/٢٢٤ (بتصرف)، الأعراف/٧/١٨٩.

ح. بقاء بقية المفرد وعدم تغييرها مع دخول الزوائد عليها.  
ط. كثرة استعمال التثنية، ثم يليها استعمال الجمع، وذلك عائد الى انها تفيد الاختصار وتمنع التكرار كراهية التطويل.

ي. الرتبة العددية- فالرتب الثلاث: رتبة الواحد ورتبة الاثنان ورتبة الجماعة.  
ك. اتخاذ الجانب الاشاري دليلاً على هذه الرتب عن طريق أسماء الإشارة التي تدل على التنبيه على مقدار الصيغة المشار إليها فالواحد والاثنان يدلان على المقدار، والثلاثة وما فوقها أوجبوا الإضافة فيها الى المعدود بوصفها لا تدل على المقادير.



## المبحث الثالث: - ما ينصرف وما لا ينصرف.

## الصرف لغة:

التغيير والانتقال، قال الخليل: " وتصريف الرياح: تصرفها من وجه إلى وجه وحال إلى حال " (١٢٨). وهذا يقتضي الانتقال المصحوب بالحركة، قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَّتْ بِكُمْ بَرِيَّةٌ طَبِيعَةٌ وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَجَبْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (١٢٩). وفي هذا النص القرآني دلالة على القلب في الحال والجهة.

قال الشاعر: (١٣٠)

[البسيط]

لأبد من مبتة في صفها غيرٌ      والذهر في صرفه حول وأطوارُ

وقال آخر: - (١٣١)

[الطويل]

فأفٍ لدارٍ لا يدوم نعيمها      نقلب تاراتٍ بنا وتصرفُ

وقال آخر: - (١٣٢)

[الوافر]

لقد عظم البعيرُ بغير لبٍ      فلم يستغنِ بالعظم البعيرُ  
يصرفه الصغيرُ بكل وجهٍ      ويحبسه على الخسف الطيرُ

وهذا التصريف في الجهات المتعددة يقتضي بالضرورة الاختلاف في طبيعة الحركة إلى الجهة المقصودة في الانتقال.

أما الصرف اصطلاحاً: -

فهو الإجراء، قال الخليل: " وصرف الكلمة إجراؤها بالتثوين " (١٣٣)، " والصرف قريب من الإجراء، لأن صرف الاسم إجراؤه على حاله في الأصل من دخول الحركات الثلاث التي هي علامات الإعراب، ويدخله التثوين أيضاً وذلك لأن الاسم بإطلاقه يستحق وجوه الإعراب

(128) العين/١٠٩/٧ [صرف].

(129) يونس/٢٢/١٠.

(130) البيت للخنساء - الديوان/٣٨٠.

(131) البيت لخرقة بنت النعمان - ديوان الحماسة/٣٥٨.

(132) البيتان للمعبس بن مرداس السلمي - ديوان الحماسة/٢٣٦.

(133) العين/١٠٩/٧ (صرف).

الفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد دلالاته على مسماه<sup>(١٣٤)</sup>. وبذلك تلتقي الدلالة اللغوية مع الدلالة الاصطلاحية في استحقاق الاسم المنصرف للحركات الثلاث تبعاً لأصالتها.

لقد أثرتُ وأنا بصدد تناول هذا الموضوع أن أتوقف أمام ظاهرة ماثلة للعيان وثابتة في الدراسات اللغوية الرائدة، ألا وهي ظاهرة القسمة الثلاثية في المصطلحات، فأدلة النحو مثلاً سماع وقياس وعله، والميزان الصرفي يتألف من ثلاثة حروف (ف ع ل)، والكلام العربي من اسم وفعل وحرف، والاسم مفرد ومثنى وجمع، ومعرب ومبني وممنوع من الصرف، والجمع مذكر ومؤنث وتكسير وما إلى ذلك من مصطلحات.

ولأجل التوصل إلى بعض أسرار هذه الظاهرة سنطرح عدداً من آراء علماء العربية نتبين من خلالها دلالة هذه التقسيمات:-

يقول الخليل: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو أسم فأعلم أنها زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة مثل: قرعلانة، إنما أصل بنائها قرعل، ومثل عنكبوت إنما أصل بنائها عنكب"<sup>(١٣٥)</sup>. وهذه إشارة إلى الميزان الصرفي الذي يعتمد أصل الكلمة (الثلاثية في الأعم الأغلب، ثم الرباعية بمستوى أقل، والخماسية وفيها وجهة نظر) كما سنرى فيما بعد<sup>(١٣٦)</sup>.

ثم يحدد الخليل حال الاسم فيقول: "الاسم لا يكون أقل من ثلاثة أحرف، حرف يبتدأ به وحرف يحشي به الكلمة، وحرف يوقف عليه. فهذه ثلاثة أحرف مثل سعد وعمر ونحوهما من الأسماء، فبديء بالعين وحشيت الكلمة بالميم، ووقف على الراء. فأما زيد وكيد فالياء متعلقة لا يعتد بها"<sup>(١٣٧)</sup>. وهذا التأصيل لبنية الاسم إنما قام على السماع أو الاستقراء أولاً، ثم المقايسة ما بين المسموعات ثم إيجاد السبب في إطلاق الحكم المميز بين هذه المسموعات أو المقروءات - باختصار. هذه هي طبيعة الدراسات اللغوية وأحكامها الدوقية بالدرجة الأولى - وقد عرف الخليل بن أحمد الفراهيدي ذوقاً في اختيار الحروف ومخارجها<sup>(١٣٨)</sup>.

(134) شرح المفصل/٥٧/١، وينظر: مغني اللبيب/٣٤٠/٢.

(135) العين/٤٩/١.

(136) ينظر: دقائق التصريف/٣٦٨ وما بعدها حيث فصل القول في حروف الزيادة ومواضعها، وقد جمعت هذه

الحروف بعبارة معروفة هي (سألتمونيتها) أو (اليوم تنساه) .

(137) العين/٤٩/١، وينظر: دقائق التصريف/٣٩٥.

(138) العين/٤٧/١.

وفي تحديد أصناف بناء الكلام العربي - الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي «(١٣٩).  
يقول ابن دريد: " أعلم ان الثلاثي أكثر ما يكون من الأبنية «(١٤٠). ولذلك، مثل له  
سيبويه فقال: " الاسم: رجل و فرس «(١٤١).

ويعال ابن جني هذا التمكن في الثلاثي من جانب صوتي فيقول: " فتمكن الثلاثي إنما  
هو لقلة حروفه اعمرى، ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائيه ولامه وذلك  
لتباينهما ولتعادي حاليهما، إلا ترى ان المبتدأ لا يكون إلا متحركاً وان الموقوف عليه لا يكون  
إلا ساكناً، فلماذا تافرت حالهما وسطوا بينهما لئلا يتجنبوا الحس بضد ما كان أخذاً فيه  
ومنصباً إليه «(١٤٢). وقد اتخذ الصرفي أيضاً وسيلة لبيان الأصل والفرع في الاسم والفعل  
والحرف وعلى أساسه قام هذا التقسيم - كما أرى -

يقول ابن سعيد المؤدب: " أعلم ان أقل الأسماء والأفعال أصولاً بنات الثلاثة نحو زيد  
وعمر و ..... والأفعال نحو ضرب وعمل ..... وتكون الأسماء على أربعة أحرف ليس فيها  
زائد مثل جعفر وقمطر ..... وإما الأفعال التي تكون على أربعة أحرف ليس فيها زائد فنحو:  
دحرج وسرهف وما أشبه ذلك ..... وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ولا  
يكون ذلك في الأفعال، لان الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال مزية لقوتها،  
والدليل على ان الأسماء أقوى من الأفعال: استغناء الأسماء عن الأفعال، وحاجة الأفعال إلى  
الأسماء «(١٤٣).

أما الحروف فقد انخفضت منزلتها عن الأسماء والأفعال، إذ أن " حرف المعنى يجيء  
على حرف واحد نحو واو القسم وواو النسق واللام التي تتعلق بجواب القسم وألف الاستفهام.  
ويجيء على حرفين نحو: قد، وهل، ولن، وما أشبههن. ويجيء على ثلاثة أحرف نحو: نعم  
وأجل وما أشبهها، ويجيء على أربعة أحرف نحو: لكن الخفيفة، ويجيء على خمسة أحرف  
نحو لكن المشددة فتفهمه «(١٤٤).

(139) العين/٤٨.

(140) الجهرة/١/١٣.

(141) الكتاب/١/١٢.

(142) الخصائص/١/٥٦-٥٧.

(143) دقائق التصريف/٣٧٣.

(144) نفسه/٣٩٥.

" ان هذا التقسيم الثلاثي عند العرب انما جاء حصيلة لاستقراء النحاة نصوص العربية من قرآن وحديث وكلام العرب بكل لهجاته بعيداً عن أي تأثير أجنبي .... وان استمرار النحاة العرب في اعتماد هذا التقسيم من غير ان يطرأ عليه أي تغيير زيادة كان أو نقصاناً على الرغم من تدقيق النحاة العرب في ذلك كثيراً وطول نظرهم في أقسامه وتوسعهم في مباحث كل قسم من أقسامه دليل على ان هذا التقسيم إنما جاء نتيجة لاستقراء شامل لكلام العرب فهو تقسيم عربي محض نابع من طبيعة هذه اللغة ..... " (١٤٥).

وقد كان ابن السراج في طلبه من استوعب هذا الاستقراء بعد سيبويه وأفاد منه كثيراً في تبويب كتابه (الأصول في النحو) فقد قسم كتابه الى أقسام بحث في أحدها الاسم وفي الثاني الفعل وفي الثالث الحرف .... " (١٤٦).

ومما يوضح ان مبدأ الأصل والفرع كان مساراً للتأليف المنهجي ان النحاة - أغلبهم - كان يشير الى ذلك المنهج والاسباب التي دعت الى التأليف:-

يقول ابن بابشاد عن الاسباب التي دعت الى ترتيب الفصول على الطريقة التي ألف بها كتابه: " وبديء بالاسم لانه أقواها وأمكنها بدليل انه يخبر به ويخبر عنه، ثم ثني بالفعل لأنه يخبر به ولا يخبر عنه فهو بعده بالمنزلة ثم ثلث بالحرف لأنه لا يخبر به ولا يخبر عنه، ثم قدم الرفع على النصب لأنه من حركات العمد التي هي للفاعل وشبهه، وللمبتدأ وشبهه، ثم قدم النصب على الجر لأن النصب كثير والمنصوبات أكثر من المرفوعات واقل من المجزورات ثم قدم الجر على الجزم لان الجر من اعراب ما هو مستحق للإعراب وهو الاسم وليست الأفعال بمستحقة للإعراب في الأصل وإنما إعرابها للشبه " (١٤٧).

فهل بعد هذا الترتيب المنهجي من إضافة لمن أراد ان يضيف؟ وبعد هذه اللوحة الموجزة عن الأصل والفرع ومنهج التأليف نعود الى ما يخص موضوع الاسم الذي لا ينصرف. - وأرى - ان النحاة قد أضافوا هذا المصطلح الى جانب الاسم المعرب والمبني لأجل الحفاظ على القسمة الثلاثية سالكين في ذلك شتى التعليقات والأسباب التي يرونها تمنع الاسم من الصرف - وهو خروج عن الأصل " (١٤٨).

(145) مناهج التأليف النحوي/ ٧٧/ ٧٨.

(146) نفسه/ ٣٤٠.

(147) شرح المقدمة المحسبة/ ١/ ٤٦.

(148) للتفصيل في موضوع ما ينصرف وتعريفه وانواعه واعرابه، تنتظر: الدراسة الموسومة بـ (ظاهرة التتوين

في اللغة العربية/ ١٤٣ وما بعدها).

كما ان الدراسات الحديثة - وهي كثيرة - حاولت السير على خطى السابقين ولكن بشكل ومنهج آخر في التعليل قائم على دراسة النظام المقطعي مشيرة الى وجود بعض الوحدات المقطعية غير المقبولة في اللغة العربية <sup>(١٤٩)</sup>، وكأن اللغة قد أصبحت (مجموعة أصوات) مترابطة مع بعضها مع بعض فقط، من غير ان تكون " معاني ينشئها الانسان في نفسه، ويصرفها في فكره ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، أو توصف بأنها مقاصد وأغراض " <sup>(١٥٠)</sup>.

ولم تقتصر دراسة أصل المفردة أو بنيتها على النحاة، بل ان البلاغيين كان لهم نصيب وافر في بيان خفة هذه المفردة وثقلها، فالرازي يرى " ان تكون متوسطة في قلة الحروف، وكثرتها " <sup>(١٥١)</sup>. اذ يفصل هذا الرأي من ناحية بنائية تركيبية صوتية فيقول: " فأما الحرف الواحد فليس بمفيد أصلاً وأما المركبة من حرفين فليست أيضاً في غاية العذوبة، بل البالغ فيها الثلاثيات على المبدأ والوسط والنهاية، والسبب فيه ان الصوت تابع للحركة والحركة لا بد لها من هذه الأمور، فمتى كانت هذه المراتب اتم ظهوراً في الحركة كان الكلام أسهل جرياً على اللسان، وأما الرباعيات والخماسيات فلا يخفى ثقلها والسبب فيه زيادتها على الدرجات الثلاث التي يتعلق بها كمال الصوت " <sup>(١٥٢)</sup>.

" ولهذا لا يوجد في القرآن من الخماسي الأصول شيء الا ما كان اسم نبي عرب أسمه، ولم يكن في الأصل عربياً نحو (إبراهيم، وإسماعيل) " <sup>(١٥٣)</sup>. وهذه الأسماء هي من جملة ما تم منعه من الصرف.

وإذا ما نظرنا الى تراثنا الأدبي قبل الإسلام - شعره خاصة - نجد ان متعلقات المنع من الصرف لم ترد على لسان الشعراء وهم ينظمون قصائدهم واضعين نصب أعينهم القاعدة النحوية التي يجب عندها منع الاسم من الصرف اذ " كان الشعر عندهم سليقة ينشأون عليه ويرثونه في تكوينهم الروحي " <sup>(١٥٤)</sup>.

(149) تنظر الدراسة الموسومة بـ (الوحدات غير المقطعية في اللغة العربية) وهي أطروحة ماجستير - كلية الآداب - جامعة بغداد / ١٩٩٦ (الباحثة ندى يوسف صايل) .

(150) دلائل الاعجاز / ٥٢٨ .

(151) نهاية الايجاز في دراية الاعجاز / ٢٧ .

(152) نفسه.

(153) المثل السائر / ٢٦٦/١ .

(154) تاريخ النقد الأدبي عند العرب / ٩١ .

كما ان الجمال القديم هو الفطرة، والقوة في الإبانة والوضوح وإرسال الكلام إرسالاً كما يوحي به الطبع «(١٥٥).

" لقد أدركت العربية الجاهلية المتمثلة بنصوص الشعر الجاهلي مستوى عالياً من حيث الأسلوب، فقد اشتملت على صيغ ومبان هي من الإتقان والإحكام بحيث تهاياً منه ان يكون للعرب موازين وأقيسة في الشعر هي الغاية في الضبط والتدقيق من الناحية الموسيقية ... ولم يتأت لأولئك الجاهليين أن يحذقوا ذلك الفن الا بعد ان كانت مواد العربية في صيغها وأبنيتها قد استوفت غايتها في الضبط والإحكام.... وان الأبنية اللغوية في لغتنا القديمة جاءت منسجمة مشتملة في حركاتها وسكناتها والتثام أصواتها بعضها ببعض على ما أتاح للجاهلي القديم ان ينظمها شعراً لا نجده في لغة سامية أخرى «(١٥٦).

ومما لا شك فيه ان الاوائل من علماء اللغة العربية قد استقروا متن اللغة في المأثور من العربية شعرها ونثرها في كلام الله ووقفوا عليه وقفات طويلة، وكان من ذلك ان انتهوا الى مسائل ربما كانت سبباً في حيرتهم وذهابهم في تأويلها مذهب شتى «(١٥٧).

ومن هذه التأويلات ما اشترطوا من علل وعلامات تمنع الاسم من الصرف، وقد جمعت في بيتين من الشعر وهي: «(١٥٨)

[البسيط]

جمعٌ ووصفٌ وتأنيتٌ ومعرفةٌ  
وعجمةٌ ثم عدلٌ ثم تركيبٌ  
والنون زائدةٌ من قبلها ألفٌ  
ووزن فعلٍ وهذا القول تقريبٌ

ويجب ان نضع في أذهاننا ان الشعر الجاهلي كان يجري على ألسنة العرب الفصحاء قبل نزول القرآن الكريم. وان العرب ما اشتهروا بالفصاحة والبلاغة الا لنبوغهم في هذا الشعر، لانه اذا انكرنا هذا الشعر انكرنا اعجاز القرآن الكريم وهو المعجزة الخالدة للإسلام، ولو انكرنا هذا الشعر لأنكرنا القرآن الكريم نفسه «(١٥٩).

فلو ذهبنا لنستقريء آراء النحاة وما قالوه في ثقل الممنوع من الصرف لاجترأنا على هذا الاعجاز العظيم، فقد وردت هذه الصيغ في القرآن الكريم كما وردت في الشعر العربي الجاهلي الذي - كان في نظر النحاة منبعاً يمد النحو بالحياة والنمو والحركة وعلى أساسه

(155) نفسه/٩٦.

(156) مقدمة في تاريخ العربية/٤٢-٤٣.

(157) نفسه/٩٦.

(158) إسرار العربية/٣٠٧.

(159) أثر القرآن الكريم في الدراسات النحوية/٣٣٢.

ملئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يعز حصرها ويصعب استيعابها، ومع ذلك فإن هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم وفضل من أفضاله على النحو العربي واللغة فلو لا القرآن الكريم ما جمع هذا الشعر وما أهتم به الرواة (١٦٠).

فلنتوقف اذن في محطة الشعر متأملين بعض الصيغ التي منعت من الصرف، ومن ثم ننتقل الى عرض آراء النحاة وتعليقاتهم وما عدوه في باب الضرورة الشعرية.

[الطويل]

قال الشاعر: - (١٦١)

خشيتُ دياراً بالبقيع فتهمد دوارس قد أقوين من أم معبد

- فما أراه - ان دلالة (دوارس) الصوتية أجمل من دلالتها النحوية ببقاء الفتحة على آخر هذه المفردة دليل على تجدد فعل الدرس وبقائه وهذا يقتضي ان تكون هناك استمرارية لهذا الفعل، والحركة الأولى بهذا هي الفتحة التي هي أخف الحركات فإذا ما نونت فأصبحت (دوارساً) فكأنما دلت على انتهاء فعل الدرس في حين (دوارس) كأنها عبرت عن معنى الفعل المضارع، اذ الشاعر هنا قد تكلم هنا بصيغة الحال عن هذه الديار والحالية نقيض الماضي، وقد وردت للشاعر نفسه مفردة أخرى على الوزن نفسه لكنها وقعت طرفاً في شطر بيت فصرفها.

[الطويل]

يقول الشاعر: - (١٦٢).

تبصرَ خليلي هل ترى من ظعائن تحملن بالعلياء من فوق جرثم

ولو ان كلمة (ظعائن) منعت من الصرف جرياً على القاعدة النحوية المقتضية لذلك المنع لوجدنا ان حركة الفتحة الخفيفة تبقى قلقة صوتياً تحتاج الى الاستقرار فيؤتى بالالف التي تمثل الامتداد الصوتي للفتحة لتكون مستتراً لها وهو تقليل للجهد المبذول حركياً في نطق الكلمة وهو بمثابة انتقال بالكلمة الى دلالة أكثر تطوراً من الناحية الصوتية عن طريق التوافق بين حركة الاسم الأخيرة وما قبلها وما بعدها اذا جاء مجانساً لها صوتياً.

[الطويل]

ومما يؤكد مقولة الخليل والرازي السابقتين قول الشاعر: - (١٦٣)

تداركتما عبساً وذبيان بعد ما تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم

(160) نفسه/٣٢٩.

(161) شرح ديوان زهير/١٢١.

(162) نفسه/٢١.

(163) نفسه/٢٣.

فقد صرف (عبساً) ومنع (ذبيان) مع انهما علمان لقبيلتين فدل على ان الزيادة في حروف الكلمة قد فرضت زيادة صوتية يمجها السامع اذا ما نونت، غير متداسين ان كل هذا انما يكون على السليقة الشعرية وليس غير، اذ من المعلوم " ان الحياة الجاهلية كانت بعيدة عن التكلف من التعقد في جميع مظاهرها .... ومن الطبيعي ان يكون ما يجيش في صدور شعرائها من معانٍ وما يلابس أفكارهم من أخيلة، صورةً لحياتهم، فلا أثر فيه للتعقيد، ولا ظل للتكلف، حتى ان القصيدة من قصائدهم او الخطبة من خطبهم لا تستدعي كد ذهن ولا إرهاق فكر في استخراج معانيها الا بمقدار ما تعرف به الألفاظ العربية فيها - كيف وهي معانٍ فطرية اقتصتها البداوة ودفعت اليها الفطرة الخالية من تأنيق الحاضرين وتكلفهم .... " (١٦٤).

قال الشاعر:- (١٦٥)

[البسيط]

أغرُّ أبيضُ فياضٌ يفكُّكُ عن أيدي العناوة وعن أعناقها الرِّيقا

فالشاعر هنا يرسم صورة متكاملة بصفات ممدوحة لا يدع فيها فراغاً أو مجالاً ساكناً فإذا عرض لهذه الصفات ما يجعل بينها فاصلاً - فستصبح هذه الصورة أشبه باللقطات المتكررة المنفردة - تمر احداها ثم تختفي، فتعود الأخرى بعدها ثم تختفي والثالثة وهكذا - وكل لقطة بزي ولون يختلف عن الآخر، حتى اذا مزجت هذه اللقطات ظهرت بشكلها الكامل المتناسق الألوان المزخرف بالنقوش الجميلة.

أقول اذا ما عرض لها العارض المتمثل بالتتوين ستتحول الصورة الى لقطات منفردة عزلاء لا حياة فيها ولا حركة، وهذا ما ينبو عنه السمع ويأباه الذوق. اذن فـ " التماس الخفة سبب في كل حالة يحصل فيها حذف التتوين " (١٦٦).

" ان الفرق بين الاسم المنصرف وغير المنصرف ينحصر في أمرين: اولهما يعرب بالحركات الأصلية رفعاً ونصباً وجراً.

والثاني : انه ينون في جميع حالاته الإعرابية الا اذا وجد مانع يمنع التتوين. اما الاسم الذي لا ينصرف فانه يرفع بالضمه وينصب ويجر بالفتحة من غير تتوين في احدها. وذلك بشرطين: احدهما ان لا يضاف وثانيهما ان لا يكون مبدوءاً بأل " (١٦٧).

(164) أثر القرآن الكريم في اللغة العربية/ ٨٢-٨٣ (بتصرف).

(165) شرح ديوان زهير/ ٦٠.

(166) دراسات في اللغة/ ١٢١.

(167) ظاهرة التتوين في اللغة العربية/ ١٤٠.



يقول سيبويه: " وجميع ما لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف إنجر، لأنها أسماء دخل عليها ما يدخل على المنصرف، وأدخل فيها الجر كما يدخل المنصرف ولا يكون ذلك في الأفعال، وامنوا التثوين، فجميع ما يترك صرفه مضارع به الفعل لأنه إنما فعل به ذلك لأنه ليس له تمكن غيره، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم" (١٦٨).

ثم يقول: " وأما إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب وهرمز وفيروز وقارون وأشباه هذه الأسماء فأنها لم تقع في كلامهم الا معرفة على حد ما كانت في كلام العجم ولم تمكن في كلامهم كما تمكن الأول، ولكنها وقعت معرفة ولم تكن من أسمائهم العربية فاستكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية كنهشل وشعثم، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكل شيء من أمة، فلما لم يكن فيها شيء من ذلك استكروها في كلامهم، وإذا ما حقرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عجمته" (١٦٩).

ومن هذين النصين نخرج بالدلائل الآتية:-

١. أن سيبويه قد حمل الممنوع من الصرف على الفعل من جهة " أن الأصل في الأفعال أن تكون نكرات" (١٧٠) مطلقاً فلا يدخلها تعريف، فذلك الأسماء الممنوعة من الصرف فهي نكرة ما دامت خالية من " أل " التعريف والإضافة فإذا ما دخل عليها عادت إلى أصلها من الانصراف، ولذلك قال فيها " دخل عليها ما يدخل على المنصرف "
٢. أن الأسماء الأعجمية لما لم تكن نكرة من أصلها، حرمت من التثوين والصرف تماماً، كما أن الفعل مطلق التذكير فحملت عليه حملاً تاماً، فهي معرفة من جهة (العلمية) ونكرة من جهة اللفظية المحمولة على الفعل ولذلك انخفضت منزلة كمنزلة الفعل من الاسم.
٣. " التصغير والتحقيق بمعنى واحد" (١٧١). فإذا أردنا تصغير أحد هذه الأسماء بقي على حالته من الإعجاب وعدم التمكن لعدم وجود النكرة التي تجعله متمكناً أو منصرفاً، ثم أن التصغير من أمور التصريف التي تخرج الاسم من حيز الجمود إلى الاشتقاق" (١٧٢).

(168) الكتاب/١/٢٢.

(169) نفسه/٣/٢٣٥.

(170) الأصول/١/١٨، وينظر: موضوع التثوين فيما سبق.

(171) الغرة/٢/٦٢٧.

(172) ينظر: شرح المفصل/٢/٦٩.

وهذه الصيغ جامدة على حال واحد. ولكي تتميز هذه المفردات في اللغة العربية وضعت موضع الفعل من حيث التذكير وأخرجت - جوازاً - من الأسماء المتمكنة بحرماتها من التتوين، وهو جانب صوتي دلالي طارئ يزول بزوال الغرض الذي وضع لأجله.

يقول السيرافي: "فأن سأل سائل: لم عاقبت الإضافة التتوين، فالجواب في ذلك: ان التتوين إنما دخل عندنا للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، ومتى أضيف الاسم أخرجته الإضافة إلى حكم المنصرف فزال المعنى الذي دخل للفرق" (١٧٣).

ثم يشير إلى أصالة الاسم المنصرف من خلال تثنية الاسم غير المنصرف فيقول: "فأن قال قائل: فلم تدخل النون ما لا ينصرف إذا تثنيته، كقولك: احمر واحمران" ولا تتوين في الواحد؟

ويرد ممثلاً ذلك بـ "ان ما لا ينصرف من الأسماء أصله الصرف، وانما دخلته علة أشبه بها الفعل والتثنية تزيل تلك العلة فيعود إلى مثل حكم سائر الأسماء" (١٧٤).

وفي هذا التعليل إشارتان مهمتان:-

الأولى: ان التتوين لاحقة صوتية ضعيفة غير مستقرة وطارئة على الاسم. الثانية: وجود ما هو أقوى من هذه اللاحقة وهو الحرف فأزالها عن موقعها في الاسم المفرد، ولأجل بقاء قوة المفرد المتحرك قائمة أتى بالتتوين عوضاً عنها.

يقول ابن جني: "أعلم ان الأصول المنصرف عنها على ضربين: احدهما: اذا احتيج إليه جاز ان يراجع ... وهذا الأصل هو الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل .... فمتى احتجت إلى صرفه جاز ان تراجع فتصرفه" (١٧٥).

مستدلاً بقول الشاعر:-

فلتأتينك قصائدٌ وليدفعاً جيشاً اليك قوادمُ الأكوار

وهنا نتوقف أمام شقة الخلاف الخاصة بالضرورة الشعرية - وكيف قد فرض هذا المصطلح - الضرورة بدلالة تعسفية على الشاعر، "اذ انتهى القول في الضرورة الشعرية في الدراسات العربية، وهي مظهر من مظاهر الخروج على النحو، الى انها أثر من آثار عجز الشاعر وقصور لغته وافتقاره الى الأخذ بناصرية اللغة .... ولما كانت اللغة تتعلق بالتركيبات اللغوية التي تقع في الشعر ولا تقع في النثر، فان هذا قد ادى الى وقوع هذه الدراسات في

(173) شرح كتاب سيبويه/١/١٠٠.

(174) نفسه/١/٢٢٩، وينظر: النكت/١/١٣٧.

(175) الخصائص/٢/٣٩٤ (بتصرف).

الربط بين الوزن والضرورة. واقتضى ذلك الى جعل العلاقة بينهما علاقة علية كالعلاقة بين السبب والنتيجة " (١٧٦).

وهذا هو التعسف، فالضرورة الشعرية " مظهر من مظاهر الارادة الشعرية يتجلى فيها روح الأديب وفرديته، بل هي سبيل الى فهم العمل الأدبي بأسره باعتباره كلاً متكاملًا .... على أن الظواهر اللغوية ومن بينها الضرورة الشعرية ليست مقطوعة الصلة عن التراث وهو البيئة الطبيعية التي تنهض فيها الظاهرة، وإنما هي استيعاب له واستبطن لاسرار العلاقة الكامنة فيه " (١٧٧).

وذلك " ان فصل الضرورة الشعرية وهي ظاهرة من مظاهر النشاط اللغوي الأخرى وهي إنما تتولد في أحضان هذه البيئة اللغوية، يشهد بانفصال النحو عن اللغة لا انفصال الظواهر اللغوية بعضها عن بعض " (١٧٨).

يقول سيبويه: " أعلم انه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما هي أسماء، وحذف ما لا يحذف يشبهونه بما حذف واستعمل محذوفاً " (١٧٩).

ونعود هنا فنكرر ما أشرنا اليه من ان أحكام النحاة قد قامت على الاستقراء، وهذا خير دليل على القياس القائم على التشبيه عن طريق الاستقراء.

ثم ان الظاهر من قول سيبويه هو " خروج الاسم عن الأصل الثابت له من الصرف، وهو القياس في الأسماء " (١٨٠). وهو خروج فطري من قبل المتكلم لا اختياري أو اضطراري، فاذا صح ان الخروج على القياس يقع في الكلام، كما في مسألة الممنوع من الصرف ظهر فساد اعتبار الوزن الشعري في الضرورة لفساده في الكلام " (١٨١). وإنما محل الضرورة ان الشعر وقع فيه ما لم تثبت الرواية بوقوعه في الكلام " (١٨٢).

(176) الضرورة الشعرية/٨.

(177) نفسه/٩.

(178) نفسه/١٠.

(179) الكتاب/٢٦/١.

(180) الضرورة الشعرية/١٤.

(181) نفسه/١٦.

(182) نفسه/١٥ (بتصرف).

لقد تناول علماء العربية الأصل في الأسماء من جهة الانصراف من زوايا ومناح متعددة، وبمختلف التعليقات التي تجتمع روافدها بالرجوع إلى دائرة الأصل، "وقد ترتب على اعتبار فكرة الأصل هذه مسائل كبرى في تاريخ الخلاف بين البصريين والكوفيين" (١٨٣).

أدى بالنتيجة إلى تحميل النص الأدبي أموراً - إذا ما قيست من الناحية الفنية الجمالية فالنص غير قادر على تحملها، وهذا يعود إلى "أن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية إنما جاء من وضع مسائل اللغة في غير بابها، وهذا من الأمور التي خلط فيها النحويون خلطاً ظاهراً. لأن اللغة ظاهرة إنسانية، الاعتبار الأول فيها الإنسان الناطق بها، وإنما هي خلق إنساني تتجلى فيه الإرادة الإنسانية باعتبارها مظهراً من مظاهر التعبير الإنسان" (١٨٤).

وعلى هذا الأساس إن ما رأيناه من تعليقات تبرر مسألة منع الأسم من الصرف من قبل النحاة الأوائل، وإن كانت بعض هذه التعليقات مقبولة قياساً، فالواجب أن نعيد النظر فيها، لما فيها من تحجيم لكثير من المسائل والأسرار الصوتية الجميلة التي ترصع جيد لغتنا الخالدة التي جاءت متكاملة في تراثنا الأدبي الجاهلي. ومن بين هذه المسائل الاسم المصروف والممنوع من الصرف "فقد نطقت العرب الأوائل بهذا منوناً وبذاك غير منون، وفعلت هذا بفطرتها وطبيعتها لا لسبب آخر، ولذا يجب أن نحاكمه دون أن نلتمس له عللاً بادية التكلف" (١٨٥).

يقول ابن جني: "اعلم أن علل النحويين. أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتقنين، وذلك أنهم إنما يميلون على الحس، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس...." (١٨٦). ولهذا كان حقاً على الامام السهيلي أن يثور ثورته الشعواء على جمهور النحاة بدءاً من سيبويه، معللاً ومبيناً فساد تعليقاتهم.

ونحن إذ نورد رأي السهيلي فلا يعني هذا أننا نوافق في ما طرحه وعرضه، بل سنبين ما له من حق وما عليه من مأخذ كي لا يكون هناك تجاوز أو غمط حق لمن كان له حجر في بناء العربية.

(183) الضرورة الشعرية/٤٢، ينظر: الإنصاف/٢/٤٩٣.

(184) الضرورة الشعرية/٧٤.

(185) ظاهرة التثوين في اللغة العربية/١٤١ (بتصرف).

(186) الخصائص/١/٤٩.

يقول السهيلي: " زعموا ان الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتثوين لمضارعته الفعل <sup>(١٨٧)</sup>. اذ الفعل فرع للاسم وثان له، والذي لا ينصرف من الأسماء فيه علتان فرعتان كالتعريف فانه فرع للتكثير، وكالتأنيث فإنه فرع للتذكير، وكالجمع فإنه ثان للإفراد والى سائر العلل التسع المذكورة في كتبهم. وهذا الباب لو قصره على السماع ولم يعلوه بأكثر من النقل عن العرب لانتفع بنقلهم ولم يكثر الحشو في كلامهم، ولما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضرب المثل بهم فقالوا " أضعف من حجة نحوي <sup>(١٨٨)</sup>."

وهذا الحكم بالضعف على حجج النحاة - فيما أرى - ربما يعود الى سببين:-  
اولهما: غلبة الاحكام المنطقية التي ذهبت بالنحو بعيداً عن مناه الأول - فالرمانى على سبيل المثال " كان أنموذجاً فريداً في عصره بين النحويين وكان من أكثرهم إغراقاً في المنطق. الا ان هذا لا يعني ان نتخذ من الرمانى دليلاً على تأثير النحو العربي بالمنطق اليونانى كما يريد المروجون لهذا التأثير <sup>(١٨٩)</sup>."

وثانيهما: جنوح القياس النحوي في بعض أحكامه الى الافعال - اذ انه قائم على الحدس والتخمين، ولهذا نرى ان الخصومة بين النحويين والشعراء قامت على قدم وساق - بعد الطبقة الأولى من النحاة بخاصة.

" وتفسير ذلك ان النحو لا ينهض بالوفاء بالمطالب التي يريدان ان يبلغها الشعر <sup>(١٩٠)</sup>. مما حدا ببعض الشعراء الى هجاء النحاة وأصبحت " الهوة بين الفريقين متسعة، واغراض كل منهما متباينة <sup>(١٩١)</sup>."

(187) ينظر: الكتاب/٢٦/١، الأصول/٧٩/٢، المسائل العسكرية/٢٣١، شرح عيون كتاب سيبويه/١٩،

النكت/١٢٦/١، شرح عيون الإعراب/٦٦، المختصر في النحو/١٢٢/٥٦، التوطئة/١١٨، شرح الوافية

نظم الكافية/١٣٥، شرح ألفية ابن مالك - ابن النازم/١٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي/١/

٢١١/١٨٢، شرح التسهيل - المرادي/٣٦.

(188) أمالي السهيلي/١٩.

(189) الرمانى النحوي/٢٤٥.

(190) الضرورة الشعرية/٧٨.

(191) نفسه/٧٩.

وقد نقل ابن جني قصيدة لعمار الكلبى هاجياً فيها النحاة وقد عيب عليه بيت من شعره، نقتطع منها الأبيات الآتية:-

[البسيط]

ماذا لقينا من المستعربين ومن	قياس نحوهم هذا الذي أبدعوا
ان قلت قافية بكرة يكون لها	بيت خلاف الذي قاسوه أو ذرعوا
قالوا لحنّت وهذا ليس منتصباً	وذاك خفض وهذا ليس يرتفع
كم بين قوم قد أحتالوا لمنطقهم	وبين قوم على إعرابهم طبعوا <sup>(١٩٢)</sup>

ويرى السهيلي ان تعليل النحاة لهذا الباب - أي الممنوع من الصرف - يشتمل على ضروب من التحكم وانواع التناقض وفساد من العلل لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ويُفقدُ بفقدانها، كما تقول الاسكار في الخمر علة التحريم فهذا تعليلٌ صحيح، لان الحكم وهو تحريم الخمر يوجد بوجود السكر، وعدم بعده، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل العقلية في مذاهب القائلين بها، نحو العلم فإنه علة موجبة ايجاباً عقلياً للحكم وهو كون العالم عالماً، ولا يتصور في العقل وجود العلة الا موجبة لمعلولها، وعدم واجب عند عدمها<sup>(١٩٣)</sup>.

ويُفصل السهيلي بمعنى الاطراد والانعكاس في العلة متخذاً منها جانباً تطبيقياً على إثبات تهافت التعليقات في هذا الباب فيقول: "ومن علل النحو ما يطرد وينعكس فتبين صحتها، كالإضافة لأنها علة للخفض يوجد بوجودها ويعدم بعدمها، وكالتضمن لمعنى الحرف فإنه موجب للبناء مطرداً ومنعكساً أي عدم التضمن للحرف يعدم معه البناء في الاسم، وهذا الإيجاب ليس بإيجاب عقلي ولا أيجاب شرعي ولكنه إيجاب لغوي، اقتضته اللغة فصار أصلاً يبنى عليه. واما علة امتناع الاسم من الصرف ففيها ما ذكرنا من الفساد، والمناقضة، اما الفساد في العلة فلعدم الاطراد والانعكاس، اما عدم الاطراد فإننا نجد الاسم مضارعاً للفعل لفظاً ومعنى وعملاً ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين كضارب ونحوه، فان فيه لفظ الفعل ومعناه ويعمل عمله، وهو تال للاسم ووصف له، ثم لم يمنعوه من الخفض والتنوين. ومن ذلك مسلمة: فانه قد اجتمع فيه الوصف والتأنيث وهو مع ذلك منصرف، ومن ذلك السفسير والبندار قد اجتمع فيه العجمة والزيادة، ثم هو منصرف فهذا كسر العلة.

(192) الخصائص/١/٢٤٠-٢٤١.

(193) الامالي/١٩-٢٠-٢١.

وأما نقصها فإن الجمع ثان للإفراد، وقد يجتمع مع الوصف فلا يمنع الصرف كقولك، كرام، وغُيِّب، وأمجاد ونحو ذلك «(١٩٤)».

ثم يعرج إلى ما هو في الأصل منصرف عدمت فيه العلة وهو مع ذلك وضع مع الممنوع من الصرف فيقول: " ثم قد تعدم هذه العلة من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف، نحو " ابي قابوس " فليس فيه الا التعريف، وقد منع من الصرف، لأنه عربي مشتق من القبس، والقابوس هو الحسن فقد وجد الحكم مع عدم العلة وعدم مع وجودها فدل على فسادها «(١٩٥)».

وبعد ذلك ينتقل إلى مناقشة علة شبه الاسم المعرفة بالفعل متخذاً من الجانب التصريفي الاشتقاقي دليلاً على نقض هذه العلة فيقول: " وأي مناقضة أعظم من ان يقولوا: التعريف يوجب مشابهة الاسم للفعل، وهم يقولون اذا دخلت الألف واللام على ما ينصرف أو أضفته، زال شبه الفعل عنه وهذان نوعان من التعريف، فالعملية أخرى ان تباعده من شبه الفعل. إذ الإلف واللام قد تدخل على الفعل المضارع .... كما قال: (صوت الحمار البجذع). والإضافة قد تكون من الأفعال إذ أضيفت إليها ظروف الزمان، وأما العلمية فمستحيلة في الأفعال، فليت شعري أي اقرب إلى الفعل: أمكرم ومستخرج الذي هو في معنى يكرم ويستخرج أم فرعون وقارون وإسماعيل ونحوها من الأسماء؟ أهل هذا إلا بهت وباطل بحث «(١٩٦)».

ثم يعود إلى مناقشة مسأله انقل المتولد عن العلة من ناحية صوتية دلالية فيقول: " فإن قالوا: الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي. والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتثوين.

فالثقل في العلة - وهو قول امامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله - فيقال لهم: أثقل حسي هو أم ثقل عقلي؟ فإن اردتم ثقلاً يدرك بالحس - أما بحاسة اللسان وأما بحاسة السمع

(194) نفسه/٢١.

(195) نفسه.

(196) الأمالي/٢١ (لقد اشار ابن خالويه- ليس في كلام العرب/٧٠ إلى انه ليس في كلام العرب فعل دخلت

عليه الألف واللام عند سيويه والفراء الا قولهم: اليجدع، والينقصع، والينتبّع، واليسع اسم نبي عليه

السلام، واليحمد اسم قبيلة، فانهم ارادوا الذي يجدع والذي ينقصع ....) ولقلة ورود هذه الصيغة فقد اشار

ليها السهيلي بصيغة القلة مستخدماً حرف التثنية.

فلا شك ان فرزدقاً وشمردلاً ومسحنكاً وحلكوكاً واشهباباً انقل على الحاسنين من زينب وسعاد وحسنا، وان عنيتم ثقلاً عقلياً يدرك بالقلب ويوجد بالنفس، فلاشك ان قولك هم وغم وسخط وبلاء وبرص، انقل على النفس ان تسمعه من حسناء وكحلأ والمي والعس وثغر اشنب ومقلة نجلاء وشجرة فنواء وروضة غناء فهذا الثقيل منصرف وهذا الثقيل غير منصرف. ولا يتصور في العقل ولا في الوجود ثقل خارج عن هذين النوعين: العقلي والحسي، فإذن لا ثقل في زُناب ورباب عقلاً ولا حساً، ولا خفة في فرزدق ودرديس عقلاً ولا حساً أيضاً، وقد صرفوا درديساً ولم يصرفوا ما فيها من الخفة والاستعذاب «(١٩٧)».

ثم يتوقف السهيلي مع ما قاله النحاة في الأصالة والفرعية والعلة التي يقتضيانها، وكيف ان النحاة في نظره قد تحكموا في هذه المسائل مع الرغم من كون أغلبها غير مطرد، فيقول: "واما التحكم فجعلهم التعريف فرعاً، ولم يجعلوا التصغير فرعاً للتكبير ولا المعتل من الأسماء فرعاً للصحيح ولا المزيد فيه فرعاً لما لا زوائد فيه، الا الإلف والنون خاصة فكيف صارت تلك الأشياء فروعاً لأصول، ولم يجعلوا هذه التي ذكرنا فروعاً لأصول فيشبهوها بالأفعال التي هي فروع للأسماء في زعمهم «(١٩٨)».

وما أراه ان السهيلي قد طرق على النحاة باباً لا يمكن غلقه - اذ المعرفة والنكرة والتصغير والتكبير والمعتل والصحيح والمحتوي على زائدة وغير المحتوي كلها تدخل في نطاق الاسمية فكيف لم تتم الموازنة بينها، أليست هذه الموازنة داخلية في صميم منهج التأليف النحوي؟ ولو نظرنا في مفهوم التصغير والتكبير من الوجهة الصرفية والصوتية لتبين الفرق بينه وبين المكبر مع وجود علاقة صوتية مع الممنوع من الصرف.

يقول ابن الخباز: "حكم الاسم المصغر الذي لا يخلو منه: ان يضم اوله ويفتح ثانية وتزاد فيه ياء ثالثة ساكنة «(١٩٩)». وهذه الزيادة هي لاحقة صوتية أتت بها للدلالة على معنى جديد طرأ على الاسم، ثم ان هذه الزيادة "فيها ثلاث مسائل:

الأولى: انهم زادوا لأنه لولا الزيادة لألتبس بالمكبر كصرِدٍ.

الثانية: زادوا من حروف اللين لأنها أولى الحروف بالزيادة.

الثالثة: خصوا الياء، لان الواو ثقيلة وزيادة الإلف يكبر المكبر «(٢٠٠)».

(197) الأمالي/٢١-٢٢-٢٣.

(198) نفسه/٢٣.

(199) الغرة/٢/٦٢٨.

(200) الغرة/٢/٦٢٨-٦٢٩.



وواضح من هذا ان تخصيص الياء قد جاء بوصفها " حرف مد ولين " (٢٠١) تفيد الامتداد والليونة بالاتجاه المعاكس من جهة دلالة الكلمة، وهي تدل على الترقيق في النطق. يقول الرضى الاسترأبادي: " واعلم انهم قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، اذ قولهم رجيل اخف من رجل صغير وكوفي أخصر من منسوب الى الكوفة " (٢٠٢).

فكما ان اللاحقة الصوتية هنا جاءت للخفة، كذلك منع التثوين في الاسم غير المصروف جاء للتخفيف على المتكلم والسامع معاً. ثم ان الاسم المنقوص يستقل على يائه الحركات (الضمة والكسرة) وتستخف عليه الفتحة فتظهر في النطق " (٢٠٣). مع ان الياء نفسها في النسب تظهر عليها الحركات الثلاث نتيجة لتكرار الحرف الذي ادى الى استخفاف هذه الحركات عليه.

يقول سيبويه: " وقد يكون اللفظ له بناء في حال فإذا انتقل عن تلك الحال تغير بناؤه، فمن ذلك تغييرهم الاسم في الإضافة؟ قالوا في الأفق: أفقي، وفي زبينة: زباني، ونحو هذا كثير في الإضافة " (٢٠٤).

ونتوقف هنا متسائلين: أليست صيغة الممنوع من الصرف هو انتقال من حال الى حال؟ حال يبيح للمتكلم استحباب الحركة التي تسهل عليه - نطقاً وإيقاعاً وتأثيراً - في المتلقي او السامع فكيف نجور على من عدوا " امراء الكلام " فنجعل مصطلح (الضرورة الشعرية) يطغى على الجانب التعبيري الصوتي السليقي الذي كررناه واكدناه في مواضع عدة من هذا البحث؟ ثم ما وجه الموازنة بين استحقاق الاسم الممنوع من الصرف لحركات الإعراب الثلاث، والتعلل بعدم ظهور هذه الحركات على الاسم المقصور كندى وهدى المستحق للصرف - بالتعذر؟ اليس هذا جانباً صوتياً؟

لنتأمل الشاهد الآتي الذي عد في نظر النحاة خروجاً على القاعدة النحوية لأجل الضرورة الشعرية كما علّوه وجوّزوه، يقول الشاعر: - (٢٠٥) [الوافر]

ألم يأتبك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

(201) شرح كتاب سيبويه - السيرافي/١/٢٣٦.

(202) شرح الشاقية/١/١٩٢.

(203) ينظر: شرح قطر الندى/٥٦ (بتصرف).

(204) الكتاب/٣/٥٥٨.

(205) البيت في شرح أبيات سيبويه/٣٧، وهو منسوب لقيس بن زهير، وللتفصيل تنظر: الفصول والغايات/

لقد اجتمعت في الشطر الأول منه أربع دلالات: الاستفهام الذي يفيد الإنكار والتهديد، والجزم بالأداة (لم)، والفعل المضارع المقلوب الدلالة، وجملة الحال. فإذا حللنا دلالة الجزم والفعل المضارع وجملة الحال لتبين لنا الآتي:-

١. دلالة الجزم: وهي جزم بالحرف (لم)، " هو نعرف ينفي الفعل المضارع ويقلبه ماضياً "(٢٠٦). والجزم الحرف اذا سكن آخره "(٢٠٧). " وجزم الشيء: قطعه "(٢٠٨). فقد قطع الفعل المضارع الدال على الحال عن الحركة.

ان الشاعر (المتكلم) في حال إخبار وتهديد والإخبار يتطلب الاتصال في الكلام والاستمرارية، وهذا ما دل عليه وجود جملة الحال (والأنباء تنمي) المعترضة بين الفعل وبين الخبر الذي يريد الشاعر إبلاغه الى المخاطب فقد جسد الشاعر هذا التواصل الصوتي عن طريق إبقاء حرف المد واللين (الياء)، مزيداً عليه جملة الحال المعترضة ليجسد تواصل الحال الخطابي ويبقي الفعل دالاً على الزمن الحالي وهو الأصل فيه. ثم ان الاستفهام هنا لم يأت للتقرير فيدل على استقرار الحال "(٢٠٩). كقوله تعالى ﴿لَمْ تُشْرِكْ لَكَ صَدْرُكَ﴾؟.

ونعود بعد هذا الى استكمال ما طرحه السهيلي، اذ تناول في آخر باب الممنوع من الصرف أسباب اقتصار النحاة على عدد معين من العلل من غير زيادة او نقص فيقول: " ومن التحكم قصرهم التعليل على علتين فصاعداً فهلا كان أقل العلل ثلاث أو واحدة، فلم يكشفوا ذلك عن نية، ولا نبهوا فيه على حكمة "(٢١٠).

ثم يقول: " ومن التحكم قولهم: انه لما أشبه الاسم الفعل منع الخفض والتثوين، فيقال: هلا منع غير الخفض والتثوين مما هو ممنوع في الأفعال كالتثنية والجمع والتعريف والإضافة وغير ذلك مما لا يكون في الأفعال؟ ولم أيضاً منعه التثوين مع الخفض، هلا منعه واحداً منهما او منعه اثر من اثنين لولا الركون الى محض التحكم؟ وكما تحكموا في علتين

(206) شرح قطر الندى/٨٣.

(207) العين/٧٣/٦ [ جزم].

(208) المختار من صحاح اللغة/٧٦.

(209) ينظر تفسير الجلالين/٨١٢، الانشراح/١/٩٤.

(210) الأمالي/٢٣ \* (مع إيرادنا هذا الرأي فأنا لا نقف منه هذه الكيفية في الحظ من شأن علماء العربية الأجلاء الذين كرسوا حياتهم لخدمة هذه اللغة عن طريق العناية بدراسة القرآن الكريم لأجل الحفاظ على محتوى التشريع الإسلامي وروحه من عبث العابثين والدخلاء).

المانعتين كذلك تحكموا في الممنوعين: ثم قد ناقضوا في العلتين فجعلوا ألف التأنيث تقوم مقام علتين، وقالوا مثل ذلك في الجمع، فيا سبحان الله (كيف استجازوا ان يخبروا عن أمة تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، ان عقولهم متفقة على الالتفات الى هذه العلة). والاعتبار في تركهم التثوين والخفض فيما لا ينصرف، مع ان العرب جمعاء قد جعلت الفعل عاملاً في الاسم والمعمول فيه تالياً للعامل لا محالة. ثم لو كوشف منهم عاقل بهذه الاغراض لرأى انها علل في العقول وامراض، ولجعل من يقول ان (إبراهيم) لم ينون ولم يخفض لأنه أشبه يفعل وينطلق، في حيز الجنون والبرسام. فضلاً ان يراجعه الكلام، ولاستبرد من يقول: ان عمر وقثم، وثلاث ورباع، وجمع وآخر، لم ينون لأنه بمنزلة يقوم ويجلس. ولرأى هذا القول مما تلفظه الأذهان وتمجه الأذان وتقدره الطبائع وتعافه النفوس والله المستعان<sup>(٢١١)</sup>.

## الفصل الرابع

### الأصل والفرع في الحروف

- المبحث الأول:- حروف القسم.
- المبحث الثاني:- حروف العطف.
- المبحث الثالث:- حروف الاستفهام.
- المبحث الرابع:- حروف النداء.
- المبحث الخامس:- حروف الاستثناء.
- المبحث السادس:- حروف الشرط والجزاء.

## الفصل الرابع

المبحث الأول: - حروف القسم .

القسم لغة: -

قال الخليل: " القسم: اليمين، ويجمع على أقسام، والفعل أقسم " (١).

قال تعالى ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَنُجِئَنَّكُمْ بِآيَةٍ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ (٢). وقال تعالى ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمُوا

بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَاصْبِرُوا خَاسِرِينَ﴾ (٣). وقال تعالى ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ (٤).

وقال الشاعر: - (٥)

[الطويل]

رجال بنوه من قريش وجُرهم

فأقسمتُ بالبيت الذي طافَ حوله

وقال آخر: - (٦)

[الوافر]

وبيت بمكة للقاصد

وأقسم بالله غير الخداع

وقال الآخر: - (٧)

[الطويل]

هوئاً أبدأ حتى تحولَ أمرداً

وقد أقسمتُ بالله يجمعُ بيننا

ويأتي الحلف بمعنى القسم.

قال الخليل: " الحلف والحلف، لغتان في القسم " (٨). وحالف فلان فلاناً فهو حليفه،

وبينهما حلف لأنهما تحالفا بالأيمان أن يفيا كل لكل، فلما لزم ذلك عندهم في الأحلاف التي في

العشائر والقبائل صار لكل شيء لزم شيئاً لم يفارقه حليفه حتى يقال فلان حليف الجود وحليف

الإكثار وحليف الإقلال " (٩).

وهذه الدلالة للحلف تقتضي الملازمة والملاصقة، ملاصقة الشيء للشيء.

(1) العين/٥/٣٩٧ [قسم].

(2) الأنعام/٦/١٠٩.

(3) المائدة/٥/٥٣.

(4) البلد/٩٠/١.

(5) البيت لزهير بن أبي سلمى - ديوانه/٢٣.

(6) البيت للمهل - شعره/٢٣٥.

(7) البيت لسحيم - ديوانه/٤٠.

(8) العين/٣/٢٣١ [حلف]، وينظر: المختار من صحاح اللغة/٤٢٢ [قسم].

(9) العين/٣/٢٣١-٢٣٢ [حلف].

قال تعالى ﴿وَلَا تَطْعَمُ كُلُّهٗ خِلَافٍ مِّمَّيْنِ﴾ (١٠)

والخلاف هنا هو (الكثير الحلف بالباطل) (١١). فهو ملازم له.

والمخالفة تقتضي المعاهدة والتوثق بين طرفي الحلف، وهو جانب توكيدي.

قال الخليل: "والخلف توكيد" (١٢). ومن الواجب ان يظهر ويبرز في الأسلوب المكون

لمحتوى القسم اعتماداً على أن القسم هو الحلف في المعنى.

غير ان (القسم أبلغ من الحلف، لأن معنى قولنا أقسم بالله إنه صار ذا قسم بالله،

والقسم: النصيب، والمراد ان الذي أقسم عليه من المال أو غيره قد أحرزه ودفعه عنه الخصم

بالله والحلف من قولك: سيف حليف: أي قاطع ماضٍ فإذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع

المخاصمة بالله، فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع المخاصمة ففيه معنيان) (١٣).

ولما كان "القسم يحتاج الى سبعة أشياء: حرف القسم، والمقسم، والمقسم به، والمقسم

عليه، والمقسم عنده، وزمان ومكان" (١٤). احتيج ان يكون الحرف المستخدم لأسلوب القسم

دالاً في معناه على التوكيد والملازمة (الملاصقة) والتعدي الى الشيء المقسم به.

وسنرى عند عرض آراء علماء العربية أي الحروف الذي يحمل هذه الصفة ليكون

مفهوم الأصالة منطبقاً عليه.

ومن يتتبع هذين الجانبين - القسم والحلف - يجد ان أسلوبهما متقارب من حيث ورود

جملة القسم والحلف مقرونة بالباء مرة وخالية منها مرة أخرى.

قال الشاعر: - (١٥)

[الطويل]

سوى السيِّفِ حتى لا تنوء به يدي

فأقسمتُ لا أعطي بزيد رهينةً

[الوافر]

وقال آخر: - (١٦)

على حي يموت ولا صديق

ألا أقسمتُ آسي بعد بشرٍ

(10) القلم/٦٨/١٠.

(11) تفسير الجلالين/٧٥٨.

(12) الكتاب/٣/٤٦٦.

(13) الفروق اللغوية/٤٧.

(14) اعراب ثلاثين سورة من القرآن/٣٧.

(15) البيت لقيس بن الخطيم - ديوانه/٤٧.

(16) البيت لأخرونق بن هفان - الديوان/٣٦.

وقال الآخر: (١٧)

[البسيط]

حلفت بالله إن الله ذو نِعَمٍ لمن يشاءُ وذو عَفْوٍ وتصَفَاحٍ

أما القسم اصطلاحاً:

فهو " أيمان تقسم على المتهمين في الدم " (١٨). ومع ان هذا التعريف الاصطلاحي يبدو ضيقاً، الا ان فيه تقارباً مع الدلالة اللغوية، فهما يصطبغان بصيغة تشريعية عقائدية انتقلت دلالتها الى الدراسات اللغوية والنحوية التي قام معظمها من أجل خدمة القرآن الكريم. كما ان ورود أسلوب القسم في الشعر والقرآن دليل على ان الشعر العربي الجاهلي او الإسلامي كان في نظر النحاة منبعاً يمد النحو بالحياة والحركة، وعلى أساسه ملئت صفحات كتب النحو بالقواعد التي يعز حصرها ويصعب استيعابها، ومع ذلك فإن هذا الشعر أثر من آثار القرآن الكريم وفضل من أفضاله على النحو واللغة، فلولا القرآن الكريم ما جمع هذا الشعر وما أهتم به الرواة (١٩).

قبل البدء بسرد الآراء التي طرحت في هذا الموضوع ينبغي ان نتوقف إمام الجزئيات المكونة لتركيبية هذا الأسلوب (٢٠). ومن هذه الجزئيات حروف القسم الثلاث المستخدمة في التعبير، وهي الباء والواو والتاء اذ سنقف بإزاء موضوعين نحويين يبدو عليهما التداخل، وهما (الجر والعطف). فأما " .... التاء فلا تجر في القسم ولا في غيره الا في الله، اذا قلت تالله لأفعلن " (٢١). فهي إذن قد اختصت بلفظ الجلالة فقط، وما جاء في غير هذا اللفظ فهو من باب السماع، فقد " حكى عن الأخفش تربي وترب الكعبة، وهو شاذ " (٢٢). فلم يتبق الا الباء والواو وكل له باب تحويه، فالباء من حروف الجر والواو من حروف العطف، الا ان الواو قد دخلت باب الجر فأشبهت الباء من حيث العمل فما السبب في ذلك؟ ...

للإجابة عن هذا السؤال نتوقف قليلاً أمام الدلالة اللغوية لكل من الجر والعطف لننتمس أوجه الالتقاء والافتراق بينهما لتكونا لنا مدخلاً في موضوع القسم.

(17) البيت لعبيد بن الأبرص - نيوانه/٤٩، وينظر - ديوان أمريء القيس/٣٧، المهلهل حياته وشعره/٢٧٧، ديوان أوس بن حجر/٧.

(18) التعريفات/٩٩.

(19) أثر القرآن الريم في الدراسات النحوية/٣٢٩.

(20) تتظر الاشارة السابقة في اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/٣٧.

(21) الكتاب/١/٥٩.

(22) شرح الكافية/٢/٣٣٤.

أما الجر لغة :-

فيقول الخليل: " الجارور: نهر يشقه السيل فيتخذ نهرأً والجارور كل مكان ينحط إليه الماء من عل وهو في سفلى كأنه يجر إليه الماء "(٢٣). وفي هذه الدلالة على الانحدار المصحوب بالحركة من مكان مرتفع إلى مكان منخفض، إذ أن دخول حرف الجر مختص بالأسماء، كون أول حالات الأسماء هو الرفع المأخوذ من الارتفاع والعلو "(٢٤). قال الخليل: " رفعته رفعاً فارتفع، والرفع نقيض الخفض "(٢٥).

وأما العطف لغة :-

فهو الإمالة. قال الخليل: " عطف الشيء: أملتة، .... وعطف رأس الخشبة: أي لويت، وعطفا كل شيء جانبا، وعطف الإنسان من لدن رأسه إلى وركه "(٢٦). والرأس - كما هو معلوم - هو الجزء الأعلى من جسم الإنسان، والورك هو أسفل جسمه من الوسط. وهذه إشارة واقعية إلى الجانب الحركي في الإنسان عند الميلان فأول ميله يكون من جهة الرأس ثم بقية أعضاء جسمه السفلي. وفي هذا تلتقي الدلالة اللغوية لكل من العطف والجر من حيث التحول من حالة الارتفاع إلى حالة الخفض أو الجر. وقوله " عطف رأس الخشبة " يوحي بإمالة جزء منها على الجزء الآخر من غير انفصال أو تفرقة، ثم الجمع بينهما، يقول ابن جني: " ... ومن ذلك واو العطف، فيها معنيان، العطف ومعنى الجمع "(٢٧). ولذلك قدرت التثنية بالعطف والعطف بالتثنية "(٢٨).

ولما أخذت الواو تتسع في العمل دون الباء التي اختصت بالجر --- مع معانيها الأخرى - التي تميزها في الاستخدام عن الواو كانت الباء أكثر خصوصية في القسم وأكثر دلالة من الوجهة الاصطلاحية من عمل الواو، ثم إن اختصاص الباء بالمفرد من الأسماء رجح كفتها

(23) العين/١٣/٦ [جرر].

(24) يقول ابن الخباز/الغرة/٥٧/١ (والجر من خصائص الأسماء، ويكون فيها بشيئين: بحرف جر وباسم

مضاف إليه ..... وإنما عملت الجر لأنه موضع المجرور أما رفع وأما نصب، ولو سقط حرف الجر عاد إلى حاله في موضعه فعملت عملاً لو سقطت لم يكن موجوداً ليكون لوجودها أثر).

(25) العين/١٢٥/٢.

(26) نفسه/١٧/٢.

(27) الخصائص/١٩٨/٢.

(28) اللباب/٣٤٧/٢.



على الواو لاختصاصها بالتثنية والجمع من حيث الأسماء ومن حيث الدخول على الجمل - أي التركيب - " والمفرد أصل للمركب وسابق عليه " (٢٩).

وكذلك فإن الواو وسائر حروف العطف الأخرى " تعطف ما بعدها على ما قبلها فتصيره على مثل حاله في الإعراب فإن كان المعطوف مرفوعاً كان المعطوف عليه كذلك، وإن كان منصوباً كان المعطوف عليه كذلك، وإن كان مجروراً فمجرور وإن كان مجزوماً فمجزوم " (٣٠). وليس الباء كذلك.

وبعد هذه الإطلالة الوجيزة على العلاقة ما بين الجر والعطف نتواصل مع عرض آراء علماء العربية في أسلوب القسم آخذين بالحسبان أوجه الشبه والاختلاف معياراً لترجيح الأصالة في هذه الحروف.

يقول سيبويه: " اعلم ان القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: والله لأفعلن " (٣١). وقد فسر ابن عصفور مفهوم التوكيد بالقسم بقوله: " فأما القسم فهو جملة يؤكد بها جملة أخرى - كلتاهما خبرية .... وقولنا يؤكد بها جملة أخرى، لأن المقسم عليه يكون جملة أبداً نحو قولك: بالله لأفعلن، وبالله لزيد فاعل، وقولنا: كلتاهما خبرية يعني ان جملة جواب القسم اذا اجتمعتا كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو: والله ليقومن زيد: الا ترى انه يحتمل ان يكون هذا الكلام صادقاً وان لا يكون صادقاً " (٣٢).

وهذا ما جعل سيبويه - في رأيه - يشترط كون الحلف يقع على فعل غير منفي من حيث لا يجوز اجتماع التوكيد والنفي من جهة، اذ التوكيد زيادة في الإثبات، و " النفي وارد على الإثبات، والإثبات الأصل والسابق لا محالة " (٣٣). فهما متضادان مفهوماً وأسلوباً " والإثبات لا علامة له بل علامته ان لا تدخل عليه الحروف النافية " (٣٤). وإذا ما اجتمعتا ضعفت صيغة الخبر الذي يتم توكيده بالقسم ولوازمه من اللام ونوني التوكيد حيث يحذفان ويبقى الخبر غير مستقر.

(29) نفسه..

(30) البسيط في شرح جمل الزجاجي/٣٣٣/١ (بتصرف).

(31) الكتاب/٣/١٠٤، وينظر: اللع/٢٨٦، المقتصد في شرح الإيضاح/٨٦٢/٢١، شرح المفصل/٩٩/٩.

(32) شرح الجمل/١/٥٢٠، وينظر: ارتشاف الضرب/٢/٤٧٥.

(33) المقتصد في شرح الإيضاح/ ٢ / ١١٠٥، وينظر: شرح اللع - العكبري/ ١ / ٤١، الأشباه والنظائر/ ٩٠/١.

(34) المقتصد في شرح الإيضاح/٢/١١٠٥.

قال الشاعر: - (٣٥)

[الطويل]

وأقسمتُ لا أحتلُّ إلا بصهوةٍ حرامٍ عليَّ رملهُ وشقائقهُ

فقد اشترط الشاعر ههنا وجود الصهوة لوقوع الاحتلال وهي قد توجد وقد لا توجد، وهذا ينتافي مع مفهوم القسم الدال على التوكيد والإيقاع للفعل الذي يكون مكماً لجمله القسم الذي ترتبط به أدوات التوكيد التي أشار لها سيبويه في النص<sup>(٣٦)</sup>.

نأتي إلى ترتيب حروف القسم واستعمالاتها، يقول سيبويه في باب حروف الإضافة إلى المحلوف وسقوطها: " وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثم الياء، يدخلان على كل محلوف به، ثم التاء ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلن، وبالله لأفعلن، و ﴿وَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾<sup>(٣٧)</sup>."

وتقديم سيبويه لحرف الواو هنا - فيما رأى - إنما جاء من كثرة الاستعمال وليس الأصالة حيث أشار الخليل إلى أن مجيء هذه الحروف إنما تعليله الإضافة إلى المحلوف به<sup>(٣٨)</sup>. والاضافة مقصود بها الجر، والباء أحد حروف الجر " وأصلها الإضافة"<sup>(٣٩)</sup>. وليست الواو من حروف الجر وإنما جاءت لتخص القسم بحرف لا يكون لغيره من المجرور<sup>(٤٠)</sup>.

ثم يعود سيبويه إلى بيان الأصالة في هذه الحروف عن طريق الترتيب والتقديم حيث يقول: " وباء الجر إنما هي للإلحاق والاختلاط وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به، وضربته بالسوط، ألزمت ضربك إياه بالسوط فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله. والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل. والتاء التي في القسم بمنزلتها:

(35) البيت لعارق الطائي - ديوان الحماسة/٥٧٦.

(36) يقول ابن أبي الربيع الأشبيلي في البسيط ٩١١/٢ (وأما القسم فهو كل جملة يؤد فيها الخبر فلا فائدة منها

لأنها سبقت له توكيداً، فيتنزل في هذا منزلة الشرط لا فائدة في جملة الشرط إلا في الجواب).

(37) الكتاب/٤٩٦/٣، الأنبياء/٥٧/٢١، وينظر الموقفي/١٢٣، الأصول/٤٣٠/١، أعراب ثلاثين سورة من

القرآن الكريم/٣٧، الواضح في علم العربية/١٧٣، أمالي السهيلي/١٣٦، الغرة/١٩٤/١، البسيط في شرح

جمل الزجاجي/٩٢٤/٢، ارتشاف: الضرب/٤٧٦/٢.

(38) الكتاب/٤٩٧/٣.

(39) رسالة الإفصاح/٩١.

(40) شرح اللمع - العكبري/٥٦٨/٢.

وهي: تائه لا أفعل<sup>(٤١)</sup>. وواضح من هذا النص أصالة حرف الباء التي استنتجها من بعده علماء العربية وأطروها وأضافوا لها تعليلاتهم بما يتلاءم وهذا التأصيل.

ولم يتوقف سيبويه إلى هذا الحد بل زاد هذا التأصيل أن حدد مخرج هذه الحروف ووصفها فقال: "ومما بين الشفتين مخرج الباء والميم والواو"<sup>(٤٢)</sup>. ومما بين طرف اللسان وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء"<sup>(٤٣)</sup>.

وبذلك تبين أوجه الشبه والاختلاف بين الواو والباء وأحكامه التي اتخذت مسارب شتى لدى علماء العربية ولكنها في نهاية المطاف تصب في المنبع الأساس لها وهو آراء سيبويه. فلنتوقف إذن مع ما اتفق فيه علماء العربية وما اختلفوا لنتبين مسار الأصالة والفرعية في هذه الحروف.

يقول السيرافي: "اعلم ان الحروف التي جاءت لمعنى وهي على حرف واحد حكمها ان تكون مفتوحة كواو العطف وفائه.... وألف الاستفهام... فإن قال قائل: فلم كسروا الباء وفيها العلة الموجبة للفتح ما ذكرته في الحروف المفتوحة، قيل له: من قبل ان الحروف التي ذكرناها غير عاملة عملاً يختص به ولا يكون في غيره والباء عاملة الجر لا تكون الا فيه فالزموها الكسر لمشكلة موضعها في الجر"<sup>(٤٤)</sup>.

وتعليل السيرافي في هذا هو بمثابة رد على السهيلي - من بعده - الذي أنكر بدلية الواو من الباء متمثلاً بكونها غير مكسورة"<sup>(٤٥)</sup>.

ويقول ابن خالويه في تفسير سورة الطارق ١/٨٦ قوله تعالى (والسمااء): الواو حرف قسم..... وإنما جرت الواو لأنها عوض عن الباء، والتقدير أحلف بالسمااء ثم أسقطوا (أحلف) اختصاراً"<sup>(٤٦)</sup>. وهذه إشارة إلى ان الباء يظهر معه فعل القسم ويجوز إخفاءه وحذفه.

(41) الكتاب/٤/٢١٧.

(42) الكتاب/٤/٣٤، وينظر: الأصول/٢/٢١٩، شرح المفصل/٩/٩٩.

(43) نفسه.

(44) شرح كتاب سيبويه/١/١٦٠.

(45) ينظر البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٩٢٥.

(46) اعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/٣٧، وينظر: المسائل العسكرية/١٠٠، اللمع/٢٨٨،

سر الصناعة/١/١٣٦/١٥٩، الصاحبي/١٠٧/شرح اللمع- العكبري/٢/٥٦٨، شرح عيون

الإعراب/٢٠٠، اللباب/٢/٣٠٨، شرح الكافية الشافية/٢/٨٦٢، البسيط في شرح جمل

الزجاجي/٢/٨٥٤-٨٥٨-٨٧١، الجنى الداني في حروف المعاني/١١٧.

ويرى ابن جنى أن " الواو تدخل على المظهر دون المضمّر " (٤٧)، وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين: أحدهما لمضارعتها إياها لفظاً، والآخر مضارعتها إياها معنى، أما اللفظ فإن الباء من الشفة كما أن الواو كذلك، وأما المعنى فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشئ إذا لاصق الشئ فقد اجتمع به " (٤٨).

ويقول العكبري: " .... الباء أصل التعدية والواو في هذا الباب نائبة منابها في التعدية وعاملة في الجر عملها " (٤٩). ثم يشير إلى أن الباء يدخل على المضمّر والمظهر فيقول: " ولو قيل لك : أكن عن اسم الله في قولك: - والله لأفعلن لقلت: به لأفعلن، لأن الكتابة ترد الشئ إلى أصله " (٥٠).

ويعمل المجاشعي دخول التاء على لفظ الجلالة بقوله: " وأما أصلها فإنها منقلبة عن الواو والواو منقلبة عن الباء فصارت التاء بدلاً من بدل، فلهذا قلّ تصرّفها وخصّت بأشهر الأسماء " (٥١). ولا أعلم نوع هذا الانقلاب أهو انقلاب صوتي؟ أم استعمالي أم إيدالي؟

ويرى ابن السيد البطليوسي أن " الواو أعم تصرّفاً من الباء وإن كانت الباء هي الأصل " (٥٢). ثم أن " الأصل في الواو أن تكون حرف عطف والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل .... " (٥٣).

ويجرد السهيلي حرف الواو من صفة الجر حاملاً إياه على العطف على اسم مخفوض محلوف به وأنها لا يمكن أن تكون خافضة لظاهر ولا مضمّر " (٥٤). معللاً ذلك بأن " المحذوف به أما اسم في معنى الاسم المخفوض وأما غيره، فقد يكون للمحذوف به اسمان وثلاثة وأكثر " (٥٥). وهو رأي له وجاهته وإرجاع الحرف إلى أصله وهو العطف.

(47) اللع/٢٨٦.

(48) سر الصناعة/١٥٩/١، وينظر: شرح اللع - العكبري/٥٦٨/٢، رسالة الإفصاح/٩١، اللباب/٣٠٨/٢،

الغرة/١٩٥/١، شرح المفصل/٩٩/٩، شرح الجمل - ابن عصفور/٥٢٤/١، شرح الكافية/٣٣٤/٢.

(49) شرح اللع/٥٧١-٥٧٢/٢، وينظر: اللباب/١٢٣/٢، شرح الجمل - ابن عصفور/٥٢٤/١.

(50) شرح اللع/٥٦٨/٢، وينظر: شرح الجمل - ابن عصفور/٥٢٤/١، ارتشاف الضرب/٤٧٧/٢.

(51) شرح عيون الإعراب/٢٠٠، وينظر: أمالي السهيلي/٤٤، اللباب/٣٠٨/٢، الغرة/١٩٥/١، شرح الوافية

نظم الكافية/٣٨٣، شرح الكافية/٨٦٤/٢، شرح الجمل - ابن هشام/١٥٨.

(52) الحل في إصلاح الخلل/٢٠٣.

(53) الانصاف/٥٥٦/٢.

(54) الأمالي/٤٤ (بتصرف).

(55) نفسه (بتصرف).

ويعلل العكبري جواز الجمع بين الفعل والباء وعدم جواز إظهاره مع الواو والتاء إلى أن الباء أصل حروف القسم وإن فعل القسم يتعدى بها دون غيرها <sup>(٥٦)</sup>.

أما ابن الخباز فمجمل ما يراه في أصالة الباء وفضلها على الواو والتاء ثلاثة أمور:-  
الأول: جرهما المظهر والمضمر، تقول: بالله لأفعلن، وبك لأحجن.  
الثاني: وقوعها حرف جر في غير القسم.

الثالث: ظهور فعل القسم معها، ولا يظهر مع الواو والتاء لانهما لا يجران في غير القسم <sup>(٥٧)</sup>.

ويعلل ابن عصفور جر الواو الظاهر دون المضمر بقوله "ولما كانت الواو بدلاً من الباء لم تتصرف تصرف الباء، لأن الفرع لا يتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمر، لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها" <sup>(٥٨)</sup>. ثم يعلل عدم إظهار الفعل مع حروف القسم عدا الباء - إلى أن هذه الحروف ليست مستعملة بحق الأصالة في باب القسم <sup>(٥٩)</sup>. وهو إشارة إلى عدم الاختصاص في العمل لهذه الحروف.

ويقارن الرضي الاسترابط بين الواو والباء ليتوصل من خلال هذه المقارنة إلى أصالة الباء وفرعية الواو فيقول:- "أعلم أن واو القسم لها ثلاثة شروط:-  
أحدها: حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة استعمالها فهي أكثر استعمالاً من أصلها الباء.

الثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال والله أخبرني.

الثالث: أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك <sup>(٦٠)</sup>.

بقي أن نعلم أن ابن هشام قد عد باب القسم فرعاً من فروع باب حروف الجر جاعلاً حرف الباء أم الباب وأصل أحرفه ولم يخرج عما قاله السابقون من أحكام تخص هذا الباب وحروفه <sup>(٦١)</sup>.

(56) الباب ٣٠٨/٢ (بتصرف)، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية/٣٨٣، الغرة/١/١٩٥، شرح المفصل/٩/٩٩.

(57) الغرة / ١ / ١٩٥، وينظر: شرح الكافية الشافية / ٢ / ٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤، الجنى الداني في حروف المعاني / ١٠٨، مغني اللبيب/١/١٠١/١٠٥.

(58) شرح الجمل/١/٥٢٤.

(59) نفسه/١/٥٢٦.

(60) شرح الكافية/٢/٣٣٤، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٩٢٥، شرح اللوحة البدرية/٢/٢٠٥.

وخلاصة الاستقراء لهذه الآراء انها حددت أوجه الشبه والاختلاف بين حرف الباء والواو وافقت على اختصاص حرف التاء بلفظ الجلالة فقط فاستثيت من هذه المقارنة. وما نخرج به من هذه الأوجه هو الذي حدد الأصالة في حرف الباء والفرعية في الواو والتاء عليها.

وهذه المقارنة اعتمدت الأمور الآتية:-

١. أوجه الشبه: اتحاد مخرج الحرفين فهما من الأصوات الشفوية، واتفاقهما وتماثلهما اصطلاحاً ثانياً للإصاق والواو للاجتماع وهما مترادفان.

٢. أوجه الاختلاف: وتعود هذه الأوجه الى طبيعة عمل هذه الحروف وخصائصها ويمكن إجمال هذه الأوجه على الشكل الآتي:-

أ. اختصاص حرف الباء بالجر، وعدم اختصاص الواو بوصفها حرف عطف وأصل الحروف فيه.

ب. جواز حذف الفعل مع الباء وإبقائه، وحذفه وجوباً مع الواو، وهذا ما جعل النحاة يحملونها على التبعية والبديلة للباء.

ج. دخول حرف الجر (الباء) على الاسم الظاهر والمضمر، والواو على الاسم الظاهر فقط.

د. الباء هي الأصل في تعدية فعل القسم الى المقسم به من بين حروف القسم.

هـ. مجيء الباء حرف جر بغير موضع القسم، بينما الواو والتاء لا يجزان في غير القسم.

و. حرف الواو أكثر استعمالاً وتصرفاً من الباء هي الأصل، وهذا وجه ترجيح الواو على

الباء في الاستعمال من حيث أنها تؤدي الى اختصار أسلوب القسم عن طريق حذف جملة

القسم التوكيدية (أقسم وما شابهها) فتؤدي الى الاختصار في الكلام والابحاز وهو سمة من

سمات لغتنا الجميلة.

ز. ان الواو تعطف ما بعدها على ما قبلها ان كان رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزمًا، وليست الباء

كذلك، اذ الباء تدخل على الأسماء المفردة وليس على الجمل والأفعال.

## المبحث الثاني:- حروف العطف.

لقد أشرت في موضوع القسم الى الدلالة اللغوية والاصطلاحية لمعنى العطف وبينت انها تدل على الامالة لغوياً وعلى الاجتماع اصطلاحياً. وسأتناول في هذا المبحث معنى العطف من زاوية أخرى عن طريق مصطلح النسق المتقارب الدلالة مع العطف، بل ان العطف يطلق عليه مصطلح عطف النسق تمييزاً له عن عطف البيان الذي " يجري مجرى الصفة في أنه تبين للأول ويتبعه في الاعراب كقولك مررت بأخيك زيد كان له اخوان احدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك (زيد) أي الأخوين مررت به " (٦٢).

اذ ان من المعلوم ان عطف النسق قائم على الجمع بين حالة إعرابية وحالة أخرى تتبعها محلاً أو تقديرًا. يقول العكبري: " العطف لي الشيء والالتفات اليه: عطفت العود إذا ثنيته، وعطفت على الفارس التفت اليه، وهو بهذا المعنى في النحو، لأن الثاني ملوي على الأول: ومثلي اليه ولذلك قدرت التثنية بالعطف والعطف بالتثنية " (٦٣). اذ كل منهما قائم على ضم واحد الى واحد " (٦٤).

ويقول ابن يعيش: " يقال: حروف العطف وحروف النسق، فالعطف من عبارات البصريين وهو مصدر عطفت الشيء اذا أملت له اليه، يقال عطف فلان على فلان، وعطفت زمام الناقة الى كذا... وعطف الفارس عنانته أي ثناه وأماله وسمي من هذا القبيل عطفاً لأن الثاني مثلي على الأول ومحمول عليه في إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين وهو قولهم نغر نسق اذا ان على نظام واحد فما شارك الثاني الأول وساواه في اعرابه سمي نسقاً وهو من التوابع فالأول المتبوع المعطوف، عليه والثاني التابع المعطوف " (٦٥). فالمعطوف كأنه تكرر لإيقاع المعطوف عليه " (٦٦).

قال الشاعر:- (٦٧)

[الرمل]

واذا ما قلتُ ليلٌ قد مضى عطف الأول منه فرجع

(62) الفروق اللغوية/٤٧.

(63) اللباب/٢/٣٤٧.

(64) العين/٨/٢٤٢ [ثني].

(65) شرح المنصل /٨/ ٨٨.

(66) الزمن عند الشعراء العرب قبل الاسلام/٢٨٣.

(67) البيت لسويد بن أبي كاهل البشكري - ديوانه/٢٥.

[الرمل]

وقال الشاعر: (٦٨)

ولقد اعطفها كارهةً حين للنفس من الموت هريزُ

[الوافر]

وقال أيضاً:

فكان إجابتي إياه أني عطفْتُ عليه خوَّارِ العنانِ

ويستشف من هذا ارتباط العطف بالتكرار والرجوع بعد الانصراف على وفق نظام معين يكاد يكون ثابتاً تبعاً لسياق الحال الذي يحتويه. فصورة الليل وذهابه وعودته مرة أخرى تنسم بالثبات الزمني والتكرار المرتب من غير إخلال وصورة الفارس الذي يأبى الفرار من الميدان حين تسنح له فرصة الفرار فيلوي عنان فرسه عائداً إلى الميدان هي أشبه باللقطات التي تتكرر مشاهدتها أمام أعيننا وحواسنا سواء شهدناها أم سمعناها وتحسناها عن طريق الصورة الشعرية.

ولهذا عرّف ابن هشام العطف لغةً: بأنه الرجوع إلى الشيء بعد الإنصراف عنه «(٦٩)». وعن النسق يقول الخليل: " والنسق من كل شيء: ما كان على نظام واحد عام في الأشياء ونسفته نسقاً ونسفته تنسيقاً، ونقول انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسقت «(٧٠)».

قال الخليل: " والرتبة واحدة من رتبات الدرج «(٧١)». " والنسق: تبع للأول عن طريق الشركة «(٧٢)». " والنسق أيضاً: ما جاء من الكلام على نظام واحد، والنسق - بالتسكين - مصدر نسق الكلام إذا عطف بعضه على بعض «(٧٣)».

وواضح من هذا مدى العلاقة الدلالية بين العطف والنسق، ثم أن فيه حكماً على جميع حروف العطف (النسق) ، إلا أن هناك ما يفرق بينهما من حيث المعنى وهو ما سنعرض له في تناولنا هذا.

يتفق علماء العربية أن (الواو) هو أصل حروف العطف، وقد أستاذ هذا الاتفاق إلى عدة مزايا يتميز بها هذا الحرف عن سائر حروف الباب. فهي جميعاً حروف معان تفيد العطف، إلا أن اختلاف هذه المعاني هي التي تقربها أو تباعد بينها وبين الدلالة الحقيقية

(68) البيتان لعمر بن معد يكرب - ديوانه/ ١٦٥.

(69) شرح قطر الندى/ ٢٩٧.

(70) العين/ ٨١/٥ [نسق].

(71) العين/ ١١٨/٥ [رتب].

(72) رسائل في النحو واللغة/ ٣٩.

(73) المختار من صحاح اللغة/ ٥٢١ [نسق].



لمصطلح العطف أو النسق، فقد اشرنا سابقاً الى ان معنى العطف هو الضم والجمع، ولا يحق لنا الحكم قطعاً بأصالة هذا الحرف ما لم نتعرف ما قاله علماء العربية فيه. يقول سيبويه: " فالواو التي في قولك: مررت بعمر و زيد، وانما جئت بالواو لتضم الآخر الى الأول وتجمعهما، وليس فيه دليل على ان احدهما قبل الآخر "(٧٤).

وبذلك أعطى سيبويه الأرجحية لحرف الواو من جانبين: الأول: دلالتها على الضم والجمع فقط. والثاني: بين دلالة الحرف عند الاستعمال في الجملة على الابهام في أولية حدوث الفعل على المعطوف والمعطوف عليه.

وحقيقة هذا الابهام فيما أرى أنه عائد للمتكلم نفسه، وما أرجحه هو الاختصار في التعبير، اذ لو قال مررت بعمر أولاً وزيد ثانياً أو العكس لأطال في الكلام ولأعطى الواو العاطفة دلالة زمنية، اذ المرور الأول يقتضي مدة ما وينتهي، والمرور الثاني كذلك. ولو قال: مررت بعمر أولاً وزيد تدل على المرور بشخصين بوقت واحد ولاحتياج الى من يكون ثانياً لهما، ولو قال: مررت بعمر وزيد أولاً لاحتياج أيضاً من يكون التالي لهما. ولهذا عد النحاة التنثية اختصاراً وقدروها بالعطف.

ولا أريد الإطالة فيما فصله سيبويه من مقارنة ما بين حروف العطف المتبقية، بل سأعرضها اختصاراً عن طريق آراء علماء العربية من بعده، فما أصله يبقى هو الأساس الذي بنيت واستتبقت منه هذه الآراء واستقرت. اذ سيكون تناولنا لهذه الآراء في ضوء ما حدده سيبويه من دلالة حرف. الواو مقارنين إياه بحرفين آخرين هما (الفاء وثم)، بعد ان نشير باختصار الى دلالة كل حرف من حروف العطف.

يقول المجاشعي: " ان الواو والفاء وثم متواخيات لأنهن يدخلن ما بعدهن في معنى ما قبلهن وفي اعرابه الا ما بينهن من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي. و (أو) و (أم) وأما متواخيات لأنهن أحد الشئيين فقط. وبل ولكن متواخيات لأنهما موجبان للثاني دون الأول. ولا حتى مفردتان لأن (لا) تخرج الثاني مما دخل فيه الأول. و (حتى) تدخله فيما دخل فيه الأول الا ان فيها معنى التعظيم والتحقيق، فلذلك خالفت الواو وأختيها، وصارت مفردة على حدتها "(٧٥).

(74) الكتاب/٤/٢١٦.

(75) شرح عيون الأعراب/٢٤٧ (ينبغي الإشارة هنا الى ان اختيار النص جاء لغرض جامع مختصر لبيان

معاني هذه الحروف، مع ان صاحب هذا الرأي من علماء القرن الخامس الهجري).

ولما كان هذا التآخي بين الواو والفاء وثم متفق عليه فلن تجد أحداً من النحاة قد خالف هذا الترتيب - وهو التزام منهجي فيما أرى.

يقول ابن كيسان: " الواو توجب الاجتماع وليس فيها دليل على السابق. والفاء توجب بسبق الأول واتصال الثاني به. وثم كذلك وهي أشد تراخياً من الفاء " (٧٦).

ثم يشير في معرض حديثه عن التتابع في النسق فيقول: " وهذه الوجوه الأربعة : النعت، والتوكيد، والبدل، والنسق تتبع ما قبلها ان كان رفعاً فهي رفع وان كان نصباً فهي نصب وإن كان خفضاً فهي خفض " (٧٧).

وهنا تبينت الوظيفة اللغوية لهذه الحروف فهي تشترك ما قبلها مع ما بعدها في الحكم الإعرابي وذلك عائد الى " أن الحرف إنما ينبئ عن كيفية إيصال فائدة بفائدة " (٧٨).

ولم يقتصر حرف الواو على هذا الجانب، بل توسع النحاة في استعماله، فأدخلوه في باب القسم الذي هو أحد فروع الجر " (٧٩).

أما ابن جني فيرى ان واو العطف فيها معنيان: العطف، ومعنى الجمع، فاذا وضعت موضع (مع) خلصت للاجتماع، وخلعت عنها دلالة العطف، نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة " (٨٠).

ويعلل المجاشعي عدم دلالة الواو على الترتيب بثلاثة أمور: " السماع، والقياس، والاستعمال، فمن السماع قوله تعالى ﴿كَفَيْكَ كَانَ عَذَابِي وَنَذِيرٌ﴾، والعذاب بعد النذر بدليل، وقوله تعالى ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾. وقوله تعالى ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾. وفي آية أخرى ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾. والقصة واحدة.

وأما القياس فإن الواو فيما اختلف لفظه: تقول: قام زيد وعمر و قام الزيدان، فكما ان التنثية لا ترتيب فيها، فكذلك نظيرها. وأما الاستعمال فإنك لو قلت: اشتر لي ثوباً ورداء،

(76) الموقفي/ ١١٢، وينظر: الأنموذج في النحو/ ١٠٠، الغرة/ ٣٨٢/١، التوطئة/ ١٨٥ وما بعدها، شرح الكافية/ ١ / ٣٦٣، ألفية ابن مالك/ ٦٣.

(77) الموقفي/ ١١٢، وينظر: الأصول / ٢ / ٥٥، للمع/ ١٨١، البسيط في شرح جمل الزجاجي/ ١ / ٣٧٣، الجنى الداني في حروف المعاني/ ١٨٨.

(78) المعتمد في أصول الفقه/ ١ / ٢٠.

(79) ينظر: للمع/ ١٤٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي/ ٢ / ٨٧٠.

(80) الخصائص/ ٢ / ١٩٨، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/ ٢ / ٨٧٠.

فاشترى الرداء ثم الثوب لم يكن عاصياً ولو قال: اشتر لي ثوباً فرداءً أو ثم رداءً فبدأ بشراء الرداء لكان عاصياً<sup>(٨١)</sup>.

أما السهيلي فقد جعل للواو الأحقية في العمل وميزها من سائر حروف العطف من جانبين:-

الأول: انها تجمع بين الاسمين في الاخبار عنهما.

الثاني: ايصالها الفعل الى العمل في الثاني<sup>(٨٢)</sup>. فكأنها ههنا أشبهت حرف الجر والقسم (الباء) في التعدية فهي فرع عنها.

ثم يفصل القول في هذين الجانبين، فيقول:-

" وسائر حروف العطف يتقدر بعدها العامل فتكون في حكم الحروف الداخلة على الجمل فإذا قلت قام زيد وعمر فكأنك قلت قام زيد وقام عمرو .... ، فصارت هذه الحروف كالدخلة على الجمل، وقد تقدم في الحروف الداخلة على الجمل أنها لا تستحق العمل فيها ما تستحق الحروف الداخلة على الأسماء المفردة والافعال<sup>(٨٣)</sup>.

ويرى العكبري " ان الأصالة في حرف الواو في دلالتها على الاشتراك فقط، وأما الفاء وغيرها فتدل على الاشتراك وشيء آخر فهي كالمركب، والواو كالمفرد، والمفرد أصل للمركب وسابق عليه<sup>(٨٤)</sup>.

وفي هذا الرأي إشارة الى عمومية حرف الواو في الجمع أكثر من العطف.

أما ابن يعيتش فقد فصل القول فيما أشار اليه ابن جني في معنى الواو - فقال: "... الواو أصل حروف العطف فهي تدل على الجمع المطلق، الا ان دلالتها على الجمع أعم من دلالتها على العطف، والذي يدل على ذلك إنما لا نجد ما تعرى من معنى الجمع وقد تعرى من معنى العطف، الا ترى أن الواو المفعول معه في قولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيلسة قد نجدها تفيد معنى الجمع لأنها نائبة عن معنى (مع) الموضوع للاجتماع، فكذلك واو القسم ليست عارية من معنى الجمع لأنها نائبة عن الباء، ومعنى الباء للإصاق، والشيء اذا لاصق الشيء فقد جاء معه<sup>(٨٥)</sup>.

(81) شرح عيون الإعراب/٢٤٧، القمر/٥٤/٣٠، الاسراء/١٧/١٥، البقرة/٥٨/٢، الأعراف/١٦١/٧.

(82) نتائج الفكر/٨٠.

(83) نفسه.

(84) اللباب/٣٤٧/٢.

(85) شرح المفصل/٩٠/٨، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/١٨٨.

ويرى الاشبيلي في قولهم: " استوى الماء والخشب : أن القياس في حرف الواو ان تكون خافضة لكن العرب راعت أصلها وهو العطف فلم تخفض بها "(٨٦). وهذه إشارة الى جانب الاستعمال الذي وضع أصلاً. ثم يشير الى الأوجه التي تحتملها دلالة الواو على الجمع بين شخصين وهي:-

(١) ان يكونا معاً. (٢) ان يكون الأول قبل الثاني. (٣) ان يكون الثاني قبل الأول.

فمتى جاءت الواو فلا يفهم من هذه الثلاثة الا بدليل خارج "(٨٧). وهذا ما أُشِرْتُ اليه ورجحتُ أنه عائد للمتكلم نفسه إذ يفرضه سياق الحال على كيفية حدوث الفعل وعلى الظرف الزمني الذي يستغرقه الحدث، فإذا ما قلنا على سبيل المثال:-

جاء محمد وعلي (متلازمين).

جاء محمد (سابقاً) وعلي.

جاء علي (سابقاً) لمحمد.

فمحمد وعلي كلاهما مرتبطان بفعل المجيء في الحالات الثلاث ومحكوم بالتباين في الزمن الذي يستغرقه الفعل، ولهذا ثقل الفعل لاشتتماله على الحركة والزمن كما علمنا سابقاً. ولما كانت الواو تفيد الجمع اختفى سياق الحال اختصاراً ومنعاً من خروج الواو الى أحد معاني (الفاء ولم) من التعقيب والتراخي إذ في هذا الخروج انحطاط عن الأصل الى درجة الفرع.

أما الخطيب القزويني فينظر الى العطف على أنه " تفصيل المسند اليه مع اختصار نحو: جاء زيد وعمرو وخالد "(٨٨). إذ " أن فيه تفصيلاً للفاعل بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجئيين كانا معاً أو مترتبين مع مهلة أو بلا مهلة "(٨٩).

ويرى المرادي أن " الواو أم باب حروف العطف لكثرة مجالها فيه، وهي مشركة في الاعراب والحكم "(٩٠).

(86) البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٨٧٠.

(87) البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٣٣٤ وما بعدها، وينظر: الجنى الداني في حروف المعاني/١٨٨

(88) الايضاح في علوم البلاغة/٦٠.

(89) نفسه/٦٠ - الهامش رقم (١).

(90) الجنى الداني في حروف المعاني/١٨٨.

أما ابن هشام فيرى أن النسق هو " التابع المتوسط بينه وبين متبوعة أحد حروف العطف " (٩١). مبيناً أن " عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما " (٩٢). من غير الإشارة صراحة إلى أصالة أحدها بل اكتفى بتقديم الواو كسائر علماء العربية وهو ترجيح في الرتبة.

وخلاصة استقراء هذه الآراء أنها نظرت إلى حروف العطف والأصالة فيها من زوايا متعددة يمكن إجمالها بما يأتي:-

- أ. التشابه في الوظيفة والاختلاف في الدلالة.
- ب. التوسع في الاستعمال، مع الأصالة، كحرف الواو.
- ج. الجمع المطلق بين المعطوف والمعطوف عليه.
- د. دخول حرف الواو على الأسماء والأفعال، وتعدية الفعل بالواو مجازاً وقياساً على حرف الجر (الباء)، ودخول بقية حروف العطف على الجمل وترجيح الواو من هذا الجانب.

وهناك جوانب عديدة أخرى، ولكن سأكتفي بما أشار إليه المجاشعي اختصاراً حين حدد أصالة الواو بالسماح والقياس والاستعمال فهي تضم تحتها أغلب بل جميع ما رآه علماء العربية من أحكام وافتراضات واستنتاجات.

(91) شرح قطر الندى/٣٠١.

(92) نفسه.

## علاقة العطف بالتوابع:-

وهناك مسألة تلفت النظر إليها وهي وضع العطف (النسق) في ضمن موضوع أو باب التوابع المتعارف عليها وهي (التوكيد والصفة والبدل)، متأخراً في الرتبة عنها، فهل هذا الوضع أو التصنيف المنهجي يتطابق تماماً وتسمية باب التوابع؟ وما وجه العلاقة بين العطف والتوابع؟ سؤال تبحث عن إجابته بعد تعرف مفهوم التابع عند علماء العربية.

## يعرف التابع لغة:-

بأنه (التالي) (٩٣).

قال الخليل: "..... ويتبعه: يتلوه، والتتبع: فعلك شيئاً بعد شيء" (٩٤).

"والتتابع ما بين الأشياء: إذا فعل هذا على إثر هذا لا مهلة بينهما كنتابع الأمطار، والأمور واحداً خلف آخر" (٩٥).

قال تعالى ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ﴾ (٩٦).

وواضح من هذه الشواهد أن عنصر الزمن هو الذي حدد صفة التابع إذ يكون جامعاً له مع المتنوع من غير تراخ أو انفصال.

قال الشاعر:- (٩٧)

[البسيط]

إن البخل إذا مات يتبعه      سوء الثناء ويحوي الوارث الإبلا  
فاصدق حديثك إن المرء يتبعه      ما كان بيني إذا ما نعشهُ حملا

## أما التابع اصطلاحاً:-

"فهو الجاري على إعراب الأول. وهو خمسة: التأكيد والصفة وعطف البيان والبدل والنسق" (٩٨). فكأن الأول هو الصوت وما يتبعه هو الصدى، ولا خلاف في أن الصدى هو صورة طبق الأصل للصوت.

(93) العين/٧٨/٢ [تبع].

(94) نفسه.

(95) العين/٧٩/٢ [تبع].

(96) المجادلة/٤/٥٨.

(97) البيتان لحاتم الطائي - ديوانه/٦٢.

(98) رسائل في النحو واللغة/٣٩.

قال الشاعر :- (٩٩)

[الطويل]

أنا الشاعرُ المرهوبُ حولي توابعي من الجن تروني ما أقولُ وتعزفُ

ومن خلال هذه الصورة الشعرية أرى أن اختفاء صوت الشاعر سيؤدي بالضرورة إلى اختفاء صوت من يروي عنه وهو تابعه إذ إن "حق التابع أن يكون متصلاً بمتبوعه" (١٠٠). فـ "التابع يسقط بسقوط المتبوع" (١٠١). فهو يمثل "الفرع - إذ - يسقط إذا سقط الأصل" (١٠٢).

ولما كان الواو حرف العطف الدال على الجمع المطلق، والزمن غير معلوم فيهما إلا بتحديد سياق الحال فقد دلت الدلالة اللغوية للتابع التي حددها الخليل بقوله: "إذا فعل هذا على إثر هذا لا مهلة بينهما" على تقارب الدلالة الاصطلاحية لمفهوم العطف مع بقية التوابع إذ إن ما هو معلوم أن المؤكد والمؤكد والموصوف والصفة، والمبدل منه والمبدل يأتي كل منهما - في الأصل - مانزماً وملاصقاً ومجتمعاً معاً - التابع بمتبوعه - والواو تدل على الاجتماع فكان وضع العطف مع هذه التوابع - على ما أراه - من هذا الجانب.

يقول ابن الخباز: - "والبدل والعطف بالحرف لا يطابقان متبوعيهما على جهة اللزوم، فيما عدا الإعراب" (١٠٣).

ومع أغلب علماء العربية قد اختلف في ترتيب هذه التوابع وعددها إلا أن ابن يعيش قد علل ترتيب صاحب كتاب المفصل لهذه التوابع على الشكل الذي سنعرضه - مقدماً له بتعريف بين فيه كون. التوابع فروعاً على المتبوعات إذ يقول: - "التوابع: هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى قولنا ثوان أي فروع في استحقاق الإعراب لأنها لم تكن المقصود وإنما هي من لوازم الأول كاللتممة له" (١٠٤).

ثم يقول: "والتوابع خمسة" تأكيد وصفة وعطف بيان وبدل وعطف بحرف "... وإنما رتبناها هذا الترتيب فقدم التأكيد لأن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه لأن النعت يتضمن حقيقة الأول وحالا من أحواله والتأكيد يتضمن حقيقة لا

(99) البيت لأمرئ القيس - ديوانه/٣٢٥.

(100) شرح الكافية الشافية/١١٤٨/٢، وينظر: الجامع الصغير/ ٩١، الكوكب الدرّي/٥٨٦/٢.

(101) الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية/١١٨.

(102) شرح الكافية الشافية/١١٩/٢.

(103) الغرة/٣٦٢/١ (حيث فصل الحديث في موضوع التساوي بين التوابع في الإعراب والأمور التصريفية الأخرى كالتعريف والتكثير وما إلى ذلك....).

(104) شرح المفصل/٣٨/٣.

غير فكان مخالفاً له في الدلالة وقد يكون النعت بالجملة وليس كذلك التأكيد، وقدم النعت على عطف البيان لأن عطف البيان ضرب من النعت، وقدم عطف البيان على البدل لأن البدل قد يكون غير الأول. وآخر العطف بالحرف لأنه يتبع بواسطة وما قبله يتبع بغير واسطه «(١٠٥)».

وما نخرج به من هذا النص الدلائل الآتية:-

أ. إن باب التوابع قائم أيضاً على الأصالة والفرعية في الرتبة عن طريق الدلالة الاصطلاحية لكل من هذه التوابع.

ب. خلو هذه التوابع من الواسطة عدا العطف بالحرف جعله متأخراً رتبةً من جانبيين:-

الأول: إنه داخل على هذه التوابع من جهة الاصطلاح فقط فدلالته اللغوية لا تتفق تماماً والدلالة اللغوية لهذه

التوابع.

الثاني: إن الفرعية أو التبعية فيه قائمة على الواسطة (الحرف) وليس الإتيان المباشر للسبوع كما في بقية التوابع.

يضاف الى هذا ان الدلالة اللغوية للتابع ميزت حرف العطف (الواو) عن بقية حروف العطف الأخرى المشابهة

لها وهي (الفاء وثم)، بوصف هذين الحرفين يتضمنان الزمن زيادةً على الوظيفة، بينما الواو لا تدل الا على الوظيفة،

فدل على ان الوظيفة الواحدة أخف منوظيفتين فاستحق الأصالة بها.



## المبحث الثالث:- حروف الاستفهام.

## الاستفهام لغة:-

يقول الخليل: " فهمت الشيء فهماً وفهماً: عرفتَه وعقلته، وفهمت فلاناً وأفهمته: عرفتَه " (١٠٦). قال تعالى ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّمْنَا حُكَّامًا وَعِلْمًا﴾ (١٠٧).

" وفهم الشيء .... علمه، واستفهم الشيء فأفهمه وفهمه تفهيماً، وتفهم الكلام فهمه شيئاً بعد شيء (١٠٨).

ويتضح من الدلالة اللغوية أن معنى الاستفهام يعني التدرج في الوصول الى معرفة شيء مبهم على الشخص المستفهم عن طريق الاستخبار والتساؤل عن وجود ذلك الشيء ونسبته عن طريق الحوار حول موضوع الاستخبار. " والإستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم أو يشك فيه. وذلك ان المستفهم طالب لأن يفهم ويجوز ان يكون السائل يسأل عما يعلم وعما لا يعلم (١٠٩).

ولو عدنا الى الفعل المشتق من مصدر الاستفهام وهو (استفهم) علمنا ان صيغة (استفعل) هي من الافعال الثلاثية المزيده ومصدرها من الاوزان القياسية التي زيدت عليها حروف الزيادة الثلاث (الألف والسين والتاء) (١١٠).

وهذه الصيغة تدل على الطلب (١١١). " ومعناه نسبة الفعل الى الفاعل لإرادة تحصيل الفعل المشتق هو منه، وذلك قد يكون صريحاً نحو: استكتبته أي طلبت منه الكتابة. وقد يكون تقديرأ نحو: استخرجت الود من الحائط. فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج، فنزل ذلك منزل الطلب (١١٢).

وهذا يقاس عليه قولنا " استفهم استفهماً : أي طلب الفهم " وهو الفعل المحصل من صيغة (استفهم) الدال على نسبة الفهم الى فاعله.

(106) العين/٤/٦١ [فهم].

(107) الأنبياء/٢١/٧٩.

(108) المختار من صحاح اللغة/٤٠٤ [فهم].

(109) الفروق اللغوية/٢٥.

(110) ينظر: الغرة/٢/٧٣٨.

(111) مجموعة شروح الشافعية/٥٢.

(112) نفسه.

ولهذا اشترط سيبويه في حروف الاستفهام أن لا يليها إلا الفعل، وجوز الابتداء بعدها بالاسم من باب التوسع والتصرف (١١٣).

الاستفهام اصطلاحاً:-

هو طلب الفهم (١١١). عن طريق "استعلام ما في ضمير المخاطب، وقيل هو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئين أولاً وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور (١١٥). أي تصور المعنى من لفظ المخاطب (١١٦). وعلى هذا الأساس يكون مقياس الاصلية والفرعية في حروف الاستفهام كما سنرى.

ومن الطريف أن نجد من علمائنا من فرق ما بين صور الاستفهام من جانب عقيدتي متجاوزاً الاصطلاح النحوي إلى الجانب التفسيري الديني المحض، يقول الثماني: "وإنما يقال: استعلام واستخبار واستفهام إذا وقع ممن لا يعلم، فإن وقع ممن يعلم بما يسأل عنه قيل: تقرير وتوبيخ وتبكيث، وكل ما في القرآن بلفظة الاستفهام فهو من هذا التقسيم لأن الله - جلّ أسمه - لا يجوز أن يستفهم ولا يستخبر ولا يستعلم. ويجوز أن يوبخ ويقرر ويبكت" (١١٧).

وللإستفهام أدوات كثيرة وهي نوعان:-

الأول: حرفان وهما الهمزة وهل. وتستعمل الهمزة لطلب التصديق وهو ادراك النسبة، أي تعيينها مثل: أقام محمد؟ والجواب عنها يكون بنعم أو لا، وللتصور وهو ادراك المفرد، أي تعيينه مثل: أقام محمد، أم قعد، والجواب يكون بتحديد المفرد: أي قام أو قعد. أما (هل) فلا يطلب بها غير التصديق مثل: هل قام محمد؟ والجواب عنها يكون بنعم أو لا.

الثاني: أسماء، ولا يطلب بها إلا التصور وهي:-

(ما - من - أي - كم - كيف - أين - أتى - متى - أيان) (١١٨).

(113) ينظر: الكتاب/١/٩٨-٩٩.

(114) رسائل في النحو واللغة/٤٢.

(115) التعريفات/١٨.

(116) نفسه/٩٦.

(117) اللامع/٣٥٥ [الهامش رقم (١)].

(118) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/١٨٢-١٨٣.

يطلق مصطلح حروف الاستفهام جوازاً في باب الاستفهام، إذ إن الحروف تشترك معها أسماء تقوم مقامها في أداء هذه الوظيفة اللغوية. فلا بد أن تضع في الحسبان أن الأصلية والفرعية ستطبق على ما هو حرف فقط وأما غيره فهو مخرج من هذا الجانب.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن الدكتور قيس الأوسي قد درس أسلوب الاستفهام دراسة تفصيلية بدءاً من سيبويه وانتهاءً بابن هشام ومن نقل عنه فيما بعد فأغنى عن الإعادة والتكرار<sup>(١١٩)</sup>. مشيراً إلى الأصالة والفرعية في حروف الاستفهام مبيناً ما تختص به همزة الاستفهام من إحكام أوسع استعمالاً وتصرفاً من بقية أقرانها في هذا الباب<sup>(١٢٠)</sup>.

ومع ذلك فلا بأس من استعراض بعض آراء علماء العربية من الذين لم يتناول الدكتور الأوسي آرائهم للوقوف على الأسباب المرجحة لأصالة حرف الهمزة من بين حروف الاستفهام.

يقول ابن السراج في باب الاسم الذي قام مقام الحرف: " فأما (كم) فإنها بنيت لأنها وقعت موقع حرف الاستفهام، والأصل الاستفهام بحروف المعاني لأنها آلة إذا دخلت في الكلام أعلمت أن الخبر استخبار "<sup>(١٢١)</sup>. وهذا البناء في (كم) ينطبق على جميع أسماء الاستفهام الأخرى.

ومن باب التوسع في الاستعمال يشير ابن جني إلى الهمزة قد ذكرها في باب العطف<sup>(١٢٢)</sup>. يزداد على ذلك أن الهمزة قد دخلت في باب النداء وهو ثابت لدى جميع علماء العربية.

ويقول القرطبي: "... أن حروف الاستفهام - غير الالف - فروع استغني بها عن الالف، والأصل الألف "<sup>(١٢٣)</sup>. ومن الملاحظ أن الهمزة يطلق عليها ألفاً عند قسم من النحاة وهذا عائد إلى أنها " مجاورة للألف في المخرج وتقلب إليها "<sup>(١٢٤)</sup>.

قال الخليل: " وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مضغوطة مهتوتة فإذا رُفّة عنها لانت فصارت الياء والواو والألف من غير طريق الحروف الصحاح "<sup>(١٢٥)</sup>.

(119) تنظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين/٣٠٧ وما بعدها.

(120) تنظر: ٣٢٥ وما بعدها.

(121) الأصول/١٣٥/٢، وينظر: شرح المفصل/٨٣/٢.

(122) اللمع/٣٥٥.

(123) شرح عيون كتاب سيبويه/١٨٨.

(124) مجموعة شروح الشافعية/٩٨-٩٩.

ولما كان الاستفهام يتطلب الوقوف على حقيقة الشيء المستفهم عنه فقد أوضح عبد القاهر الجرجاني سبب الابتداء بالفعل بعد همزة الاستفهام وسبب الابتداء بالاسم قائلاً: "... ان موضع الكلام أنك اذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك ان تعلم وجوده. واذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو، وكان التردد فيه ... (١٢٦).

قال تعالى في كتابه العزيز ﴿أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْئَةِ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ (١٢٧)، فالشك هنا وقع على الفاعل، وسياق القصة القرآنية دال على هذا الأمر.

اما الشنتمري فيجمل رأي سيبويه فيقول: " والألف هي الأصل في حروف الاستفهام، ولكنها لما خصت في استعمالها بالاستفهام أو الجزاء استغني عن حروف الاستفهام وحرف الجزاء معها لدالاتها عليهما (١٢٨).

ويشير الزمخشري إلى ان " الهمزة أعم تصرفاً، وتحذف عند الدلالة نحو: زيد عندك أم عمرو، وللاستفهام صدر الكلام (١٢٩)،

ومن باب التصرف أيضاً يقول ابو البركات الأنباري: " والأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز في غيرها من حروف الاستفهام؟ (١٣٠).

أما ابن الحاجب فيتخذ من الاغراض التي تخرج اليها الهمزة سبباً لهذا التصرف فهي تقع للإنكار ... ويقع بعدها المفعول ... وتقع للتقرير ... ويقع بعدها تقدير حرف العطف ... ولا تقع (هل) في هذه المواضع أما لكثرة استعمالهم الهمزة وأما لكون (هل) في الأصل بمعنى (قد) (١٣١)، والمرجح ان كثرة استعمال الهمزة هو الذي منحها هذا التصرف وهذه الأفضلية.

(125) مقدمة كتاب العين/١/٥٢.

(126) دلائل الإعجاز/١١١.

(127) الأنبياء/٢١/٦٢.

(128) النكت/١/٨١٠.

(129) الأنموذج في النحو/١٠٤، وينظر: شرح الوافية نظم الكافية/٤٠٩-٤١٠، شرح الكافية/٢/٣٨٨.

(130) الأنصاف/٢/٦١٧.

(131) شرح الوافية نظم الكافية/٤١٠، وينظر: شرح الكافية/٢/٣٨٨.

ويرجح الرضي الاسترأباذي أصالة الهمزة بإمكانية دخولها على حروف العطف (الفاء والواو وثم) من حيث لا يمكن دخول (هل) عليها فهي فرع على الهمزة (١٣٢).

واذ ما نصل إلى ابن هشام نراه يفصل احكام الهمزة بوصفها حرفاً ينادى به القريب ومن حيث اختصاصها بالاستفهام (١٣٣)، ومن حيث احكامها الخاصة بها كجواز حذفها وورودها لطلب التصور والتصديق، وكون (هل) مختص بطلب التصديق وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور ثم دخولها على الإثبات وعلى النفي، ولها تمام التصدير وخروجها إلى الاستفهام المجازي وإفادتها لمعاني التسوية والإنكار (الإبطالي والتوبيخي) والتقرير والتهكم والأمر والتعجب والاستبطاء (١٣٤).

وهو بهذا قد استوفى جميع الشروط التي تمنح الأصالة للهمزة في تصدّرها حروف الاستفهام.

وخلاصة استقراء هذه الآراء أنها رجحت الأصالة في حرف الهمزة على (هل) وعلى بقية الأدوات للأمور الآتية:-

أ. ورودها للدلالة على طلب التصور والتصديق، ومحج (هل) لطلب التصديق، وبقية الأدوات مختصة بطلب التصور.

ب. دخولها على جميع أضرب الكلام (اسم - فعل - حرف)

ج. تصرف الهمزة وتوسعها وكثرة استعمالها في أبواب النحو (استفهام - نداء - عطف)

د. أنها حرف معنى وأصل الاستفهام أن يكون بحرف المعاني، وما قام مقام هذه الحروف في الاستفهام فن باب الفرعية، إذ أن بقية الأدوات تدل على معنى الاستفهام، ومعنى آخر هو الشرط وقد يضاف لها معانٍ أخرى، بينما لا تدل الهمزة إلا على الاستفهام في الأصل.

هـ. دخولها على الإثبات والنفي.

و. تدل على طلب الاستخبار، وبقية الأدوات تدل على طلب الخبر.

ز. جواز حذفها عند الدلالة عليها من حيث لا يجوز الحذف في بقية الأدوات.

ح. خروجها عن الاستفهام الحقيقي إلى أغراض مجازية أخرى كثيرة. (١٣٥).

(132) شرح الكافية/٢/٣٨٩.

(133) مغني اللبيب/١/١٣ (باختصار).

(134) مغني اللبيب/١/١٤-١٥-١٦-١٧-١٨ (باختصار).

(135) للتفصيل في هذه الأغراض: ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/١/١٨٣، أساليب الطلب عند

النحويين والبلاغيين/٤٢١ وما بعدها.

## المبحث الرابع:- حروف النداء

### النداء لغة:-

يقول الخليل: " ندى الصوت: بعد همته ومذهبه " وناداه أي دعاه بأرفع الصوت،  
وفلان أئدى صوتاً من فلان: أي أبعد مذهباً وأرفع صوتاً (١٣٦).

[الطويل]

وقال الشاعر: (١٣٧)

نعى سويد أن فارسكم هوى

لعمرى لقد نادى بأرفع صوته

[الطويل]

وقال الآخر:- (١٣٨)

فقد أدبرت فعل الإمام الفوارك

ينادي بأعلى الصوت يا آل عامر

[الوافر]

وقال الشاعر:- (١٣٩)

إجابتي الصريخ إلى المنادي

أعاذل إنما أفني شبابي

وبين من هذه الشواهد الأساس الصوتي الذي يبتني عليه أسلوب النداء، وهو رفعه  
الصوت وخفّته، مزيداً عليه ضرورة أن تكون المسافة الفاصلة بين المنادي والمنادى بعيدة  
نوعاً ما لغرض جذب انتباه السامع أو المنادى للأمر الذي من أجله نادى المنادى.

[الطويل]

قال الشاعر: (١٤٠)

غداة البؤين من بعيد فأسمعا

لعمرى لقد نادى المنادي فراعني

[الطويل]

وقال الشاعر: (١٤١)

ولكن ننادي من بعيد الا أركب

إذا ما اقتنصنا لم نخائل بجنة

ويزاد على ما سبق الى ان (الياء) هي الحرف المقترن المميز لصوت المنادي.

[الوافر]

قال الشاعر:- (١٤٢)

فقلنا أحسنى ملاً جهينا

فنادوا يا لبهتن إذا رأونا

(136) العين/٧٨/٨ [ندى]، وينظر: المختار من صحاح اللغة: ٥١٨ [ندا].

(137) البيت لسويد بن مرثد الحارثي - ديوان الحماسة/٢٣٥.

(138) البيت لغنم بن مالك - الأنوار ومحاسن الأشعار/ ١٢٠.

(139) البيت لعمر بن معد يكرب - ديوانه/ ٩٥.

(140) البيت للمعطّل - ديوان الهذليين/٣/٤٠.

(141) البيت لعقمة - ديوانه/٢٥.

(142) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى - ديوان الحماسة/ ١٣٣.

ويتضح كذلك أن تخصيص المنادى بهذا الأسلوب الصوتي يتطلب حركة سريعة خفيفة تتلائم ودرجة وقوة التنبيه التي من أجلها تستساغ تركيبته الأسلوبية، فالضمة حركة ثقيلة<sup>(١٤٣)</sup>. واختصت بمن هو فاعل في المنزلة أو من يقوم مقامه، والكسرة فيها الدلالة على الانخفاض وهذا يتناقض والدلالة الصوتية للنداء، فلم تتبق إلا الفتحة ملائمة للحركة الإعرابية، وبذلك تكون هي الأولى وهي الأصل الملازم في حركة المنادي، ومن هذا الجانب أشبه المنادى المفعول.

قال الشاعر: (١٤٤)

[الضويل]

ألمّا على الربيع القديم بعسعسا      كأني أنادي أو أكلّم أحرسا

ولا يحتاج هذا الشاهد إلى تعليق.

فما دام فعل النداء قد ورد مصحوباً بالمنادى، وباء النداء ويليه المنادى فلم لا يكون المنادى مفعولاً؟ منصوباً بفعل مضمر عوضت عنه اختصاراً وقوة وخفة، فقد قيل "كل منصوب فهو مشبه بالمفعول وهو مدخل في حديث المرفوع، فالفعل إذا رفع الاسم نصب خمسة أشياء وهي: المفعول به، والمصدر والوقت، والظرف والحال" (١٤٥).

النداء اصطلاحاً:-

"هو تنبيه المدعو ليقبل عليك" (١٤٦). وهو قائم على تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه" (١٤٧). وهو كذلك "التصويت بالمنادي ليعطف على المنادى" (١٤٨).

"والنداء مصدر يمد ويقصر وتضم نونه وتكسر، فمن مد جعله من قبيل الأصوات كالصراخ والبكاء والدعاء والرغاء، وكذلك من ضم، لأن غالب الأصوات مضموم، ومن قصر فكالصوت والصوت غير ممدود" (١٤٩).

(143) شرح قطر الندى/٢٠١ (والرفع ثقيل ..... والنصب خفيف)

(144) البيت لامريء القيس - ديوانه/١٠٥، وتنتظر: بشأن فعل النداء وحرفه، الدواوين والمجموعات الآتية:-

عمرو بن معد يكرب/١٠٤، المهلهل بن ربيعة/٢٣٣، النابغة/١٩٢، شعر أمية بن أبي الصلت/٢٠١،

الحماسة البصرية/٤٢/٢، ديوان الحماسة/٢٨٦، المفضليات/٢١، شعراء النصرانية/٦٠٣/١.

(145) الموقفي/١١٠.

(146) الأصول/٣٢٩، وينظر: المفصل/١٢٠/٨.

(147) الغرة/٥١٢/٢.

(148) شرح المفصل/١١٨/٨.

(149) نفسه.

وهذا الإقبال المطلوب من المنادى يتم بحرف نائب مناب أدعو لفظاً وتقديراً «(١٥٠)» .  
وبذلك نلتقي الدلالة اللغوية مع الدلالة الاصطلاحية من الجانب الصوتي إذ  
" ان العربية من اللغات التي عرفت الانسجام الصوتي، ... وان حصوله فيها حدث لاعتماد  
العربي على السمع وحده » (١٥١).

وقد فرق أبو هلال العسكري بين الدعاء والنداء فقال:-

" الفرق بين الدعاء والنداء هو رفع الصوت بما له معنى، والعربي يقول لصاحبه ناد  
معي ليكون ذلك اندى لصوتنا أي أبعد له، والدعاء يكون برفع الصوت وتخفصه، يقال من بعيد  
دعوت الله في نفسي، ولا يقال ناديت في نفسي، وأصل الدعاء طلب الفعل » (١٥٢).  
وقال الشاعر:- «(١٥٣)» .

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى      فلم يستجبه عند ذلك مجيب  
فقلت أدع أخرى وأرفع الصوت دعوة      لعل أبا المغوار منك قريب

\* \* \*

وعلى أساس التقارب بين الدالتين اللغوية والاصطلاحية للنداء بنيت أغلب آراء  
علماء النحو، يقول سيبويه: " اعلم ان النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصب على اضمار  
الفعل المتروك إظهاره » (١٥٤).

وهذا ما يشير إلى ان حق المنادى ان يكون منصوباً، مضافاً (أي مركباً)  
مقدراً بالمفعولية، ثم تم قياس المفرد المرفوع عليه حيث يقول: " والفرد رفع وهو  
في موضوع اسم منصوب » (١٥٥).

ولو أننا وازنا بين استخدام الفعل الخاص بالنداء وبين الحرف لظهر لنا ما يأتي:-  
في قول الشاعر- السابق:

ينادي بأعلى الصوت يا آل عامر.

(آل عامر): تركيب قائم على الإضافة اللفظية، ومن المعلوم ان التركيب أثقل من  
المفرد فأعطى ما هو أخف من الفعل درجة وصوتاً وهو الحرف.

(150) التعريفات/١٢٧.

(151) في البحث الصوتي عند العرب/٧٦، وتتنظر: دلالات الالفاظ/٢٠٦.

(152) الفروق اللغوية/٢٦.

(153) البيتان لكعب بن سعد الغنوي - الأصمعيات/١٤، وينظر: شرح أبيات سيبويه - السيرافي/٨١.

(154) الكتاب/٢/١٨٢.

(155) نفسه.



وفي قول الشاعر:

كأنني أنادي أو أكلم أخرساً

فالمنادى هنا مفرد - والمفرد أخف من التركيب فأعطى ما هو أثقل من الناحية الصوتية ومن الرتبة وهو الفعل كي يكون هناك توازن في الاستعمال.

وهنا تتضح - جلية - حقيقة القسمة الثلاثية للكلام العربي وسببها فهي قائمة على الأصالة والفرعية التي أساسها التقديم في الرتبة خفة وعملاً وبناء، آخذين بالحسبان " أن اللغة العربية - إعراباً وبلاغة - لم يكن العرب يستعينون على تحصيلها والوصول إليها عن طريق قواعد معينة وقوانين مخصوصة " (١٥٦).

بل أنها " كانت ملكة راسخة في نفوس العرب في الجزيرة، فلما جاء القرآن وأخرجهم من هذه الجزيرة إلى هذا الملك العظيم، واختلطوا بالأعاجم، وعاشوا عيشة مدنية وحضارة ضعفت هذه الملكة ثم فسدت وصارت تكسب بالتعليم والتعلم " (١٥٧).

فلما جاء النحاة استقرأوا إحكامهم وقعدوها استناداً إلى مبدأ القياس، ولذلك قال سيبويه: " والمفرد وهو في موضع اسم منصوب " ثم عززه بقول الخليل: " من قال يا زيد والنضر فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله " (١٥٨).

وقد أشار السيرافي إلى أن العرب قد تكلمت في المنادى بما انتهى النحو إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته " (١٥٩). مبيناً أن سيبويه وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول به، وجعلوا النصب فيه أصلاً مجمعين على أن النداء ليس بخبر، وإن تقديرهم للناصب بـ (ادعو) أو (انادي) كان على جهة التمثيل والتقريب " (١٦٠).

اذ ليس من الواقعي أو المعقول أن يقف شاعر أو غير شاعر في موقف كالحرب أو الاستغاثة أو الندبة أو التفجع فيقول: " أنادي أو أدعو " فهي لا تتفق وسياق حال المتكلم والسامع - اذ النداء قائم على الصوت المرتفع - كما مر بنا - لغرض جلب انتباه المنادى أو المستغاث به أو محاولة استحضار صفات الشخص المتفجع عليه " (١٦١).

(156) أثر القرآن الكريم في اللغة العربية/٥٣.

(157) نفسه/٥٤.

(158) الكتاب/٢/١٨٢.

(159) الكتاب/٢/١٨٢ (الهامش).

(160) نفسه (بتصرف).

(161) للتفصيل في أسلوب النداء، ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين/٢١٧، وما بعدها.

وبعد هذه اللمحة الموجزة عن أسلوب النداء نقف مع آراء النحاة مستقرئين من خلالها الأصل في حروف النداء والدواعي التي رجحت هذه الأصالة. يقول سيبويه في موضوع الاستغاثة والتعجب: " ولم يلزم في هذا الباب إلا (يا) للتنبيه لئلا تلتبس هذه اللام بلام التوكيد ... ولا يكون مكان (يا) سواها من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجب " (١٦٢).

ولم يخرج المبرد عما قاله سيبويه من انتصاب المنادى على الفعل المتروك ضمارة، وإن الباء هي البديل من هذا الفعل " (١٦٣). وما يدل عليه النداء صوتياً تدلُّ عليه أحرف النداء. يقول ابن السراج: " والحروف التي ينادى بها خمسة: يا ، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف وهذه يندب بها المدعو إلا أربعة غير الألف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المترابي عنهم أو للإنسان المعروض أو للقائم أو المستقل " (١٦٤).

ويبين ابن جني أن " (يا) في النداء تكون تنبيهاً ونداء في النحو: يا زيد ويا عبد الله " (١٦٥). ثم يجيز تجريدها من النداء فتصبح للتنبيه فقط ممثلاً لها بقوله: «الايأ اسجدوا» كأنه قال: «(الأيأ أسجدوا)» (١٦٦). ، ثم يعود فينقض هذا الرأي جاعلاً مجيء الاسم بعد ياء النداء. بعد أن ذكر الفعل في المثال السابق قائلاً: أنادي عبد الله، وأدعو عبد الله، ليس هنا فعل واقع على (عبد الله) غير هذا اللفظ، و (يا) نفسها في المعنى كـ (أدعو). ألا ترى أنك إنما تذكر بعد (يا) اسماً واحداً، كما تذكره بعد الفعل المستقل إذا كان متعدياً إلى مفعول واحد، كضربت زيداً ولقيت قاسماً " (١٦٧).

فهل يجوز أن نقول: ألا أدعوا اسجدوا أو أنادي أسجدوا قياساً على الرأي السابق؟ ثم يقول: إذا قلت يا عبد الله، تم الكلام بها وبمنصوب بعدها فوجب أن تكون هي كأنها الفعل المستقل بفاعله، والمنصوب هو المفعول بعدها فهي في هذا الوجه كرويد زيداً ومن وجه آخر أن قولك: يا زيد لما أطرده فيه الضم وتم به القول جرى مجرى ما ارتفع بفعلة أو الابتداء فهذا أدون حالي (يا): أعني أن يكون كأحد جزئي الجملة وفي القول الأول هي جارية مجرى الفعل مع فاعله فلهذا قوي حكمها وتجاوزت رتبة الحروف التي إنما هي الحاق وزوائد على الجمل،

(162) الكتاب/٢/٢١٨.

(163) المقتضب/٤/٢٠٢، وينظر: شرح اللمع - العكبري/١/٢٧١.

(164) الأصول/١/٣٧٩، وينظر: اللمع/ ١٩٨، التوطئة/٣/٢٦٣.

(165) الخصائص/٢/٢٧٩.

(166) نفسه.

(167) نفسه.

فلذلك عملت (يا) ولم تعمل هل ولا ما ولا شيء من ذلك النصب بمعنى الفعل الذي دلت عليه ونابت عنه. ولذلك ما وصلت تارة بنفسها في قولك يا عبد الله، وأخرى بحرف الجر نحو قوله يا لبرك فجرت مجرى ما يصل من الفعل تارة بنفسه وأخرى بحرف الجر نحو قوله: خشنت صدره وخشنت بصدري، وجئت زيدا، وجئت اليه .... «(١٦٨)».

مع ان له رأيا سابقاً ينقص هذا القول، إذ يقول فيه: "الا ترى أنه لو تجشم إظهاره: فقيل: ادعو زيدا وانا دي زيدا لاستحال أمر النداء، فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق أو الكذب والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب" «(١٦٩)».

ثم يقول: "وأما النكرة فمنصوبة بـ(يا) لأنه ناب عن الفعل، الا ترى أن معناه أدعو زيدا أو أنا دي زيدا" «(١٧٠)».

ولا تحتاج هذه النصوص الى زيادة في الإيضاح، فصاحب النص أدري بما فيه... ويرى الزمخشري ان الياء "حرف وضع في أصله لنداء البعيد، صوت يهتف به الرجل بمن يناديه... فإذا نودي به القريب الناطق فذلك للتأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه معني به جداً" «(١٧١)». وفي هذا إشارة الى قوة الحرف في الخطاب في كلاً حاله في الاستعمال. (البعيد والقريب).

اما السهيلي فيرفض فكرة عمل حرف النداء وتأويله وتقديره في حالة حذفه إذ يشير الى ان "المنادى منصوب بالقصد كونه مجرداً عن الإخبار عنه" «(١٧٢)». مستدلاً بوجود العمل في الاسم بونه نحو: صاحب زيد أقبل، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ «(١٧٣)». ثم يقول: "لو ان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه" «(١٧٤)».

وهو رأي وجيه من الناحية الصوتية ربما قصد به أن حرف النداء إنما يؤتى به ليكون متكاً ومستقراً لحالة التنبيه التي يسقطها المنادي على المنادى التي تجعل من المنادى معرباً بحركة خفيفة متناسبة وحالة الامتداد الصوتي لحرف النداء، الا وهي (الفتحة). ثم كيف يحذف

(168) الخصائص/٢/٢٧٩-٢٨٠.

(169) الخصائص/١/١٨٧.

(170) اللع/١٩٨.

(171) الكشف/١/٢٢٤.

(172) الأمالي/٧٧ (بتصرف).

(173) نفسه (بتصرف).

(174) نفسه/٧٧-٧٨.

من كان نائباً أو قائماً مقام الفعل الذي هو الأصل في العمل؟ أليس دخول الحرف في الكلام إنما جاء لضرب من الاختصار فلو ذهبنا نحذفها لكننا مختصرين لها أيضاً واختصار المختصر إجحاف به - كما يقول ابن جني<sup>(١٧٥)</sup>.

أما ابن يعيش فيشير إلى أن "... يا أصل حروف النداء لأنها دائرة في جميع وجوده لأنها تستعمل للقريب والبعيد والمستيقظ والنائم والغافل ويكون في الاستغاثة والتعجب وقد تدخل في الندبة بدلاً من وا، فلما كانت تدور فيه هذا الدورات كانت لأجل ذلك أم الباب وأصل حروف النداء<sup>(١٧٦)</sup>.

وبذلك قد اكتسبت الياء من الاحكام والانتساع في العمل ما لم يناظرها به حرف آخر من حروف النداء فهي اذن منوطة بالاصالة عن طريق الاستعمال لا عن طريق الدلالة فقط.

يزاد على هذا أنها " لا ينادى اسم الله عز وجل واسم المستغاث وأبيها وأيتها الابها، ولا المندوب الابها أو بوا ... ثم ... ان القرآن المجيد مع كثرة النداء فيه لم يأت فيه غيرها<sup>(١٧٧)</sup>.

وخلاصة استقراءنا لهذه الآراء:-

أن ترجيح حرف (الياء) أصلاً لحروف النداء إنما نجاء للميزات الآتية:-

أ. مجيء الياء حرفاً للنداء والاستغاثة والتعجب والندبة، وهي تستعمل لنداء البعيد والقريب وهي بذلك تدور في جميع أبواب النداء.

ب. لها خصوصية أكثر التصاقاً بالمنادى من الفعل المقدرة به، وذلك أن الفعل ثقيل ولا يدخل فيه المد كدخوله على ياء النداء لاختصاصها بالتنبيه.

ج. دخولها على لفظ الجلالة استثناءً من بقية حروف الباب، كما تدخل على (أيها وأيتها).

د. غلبتها في الاستعمال في القرآن الكريم، فلم يأت فيه غيرها مع كثرة النداء فيه.

(175) الخصائص/٢/٢٧٥ (بتصرف).

(176) شرح المفصل/٨/١٨٨، وينظر: التوطئة/٢٦٣، شرح الوافية نظم الكافية/٤٠٣، شرح الكافية/٢/٣٨١،

تذكرة النحاة/٤٤، ارتشاف الضرب/٣/١١٧، ألفية ابن مالك/٦٦.

(177) الاشباه والنظائر/٢/٩٨، الجنى الداني في حروف المعاني/٣٤٩.

## المبحث الخامس:- حروف الاستثناء.

يبدو ان مفهوم الاستثناء فيه وجه التقاء مع مفهوم التثنية والعطف، فإذا بحثنا عن الجذر اللغوي لهذا المفهوم تبين لنا وجه الالتقاء هذا.

يقول الخليل: "الثني من أكل شيء: ما يثنى بعضه فوق بعض .... حتى قيل: أثناء الحية مطاويها إذا انطوت" (١٧٨). وفي هذا القول ما يدل على فعل التثنية القائم في أصله على التكرار والعطف. ثم يقول: "فاذا أردت اثناء الشيء بعضه على بعض قلت: ثنيته ثنيا، حتى ان الرجل يريد وجهها فيثنيه عوده على بدئه، وذهابه على مجيئه" (١٧٩). فقله "يثنيه عوده على بدئه" يحمل الدلالة على المطوف والمعطوف عليه في الترتيب. وقوله: "ذهابه على مجيئه" يلتقي مع تعريف ابن هشام للعطف من الوجهة اللغوية الذي ينص على انه "الانصراف عن الشيء والرجوع اليه" (١٨٠).

ثم يقول الخليل: "والثني ضم واحد الى واحد" (١٨١). وحرف العطف (الواو) يدل على الضم والجمع ولما كان من معاني العطف (الإمالة) و(اللي) كان وجه الالتقاء بين العطف والاستثناء.

قال الخليل: "ولويته عليه: اثرته، قال: (١٨٢) [الطويل]

فلو ان في ليلي سدى من خصومة للويت أعناق الخصوم الملاويا

"ولوى رأسه: وألوى برأسه: أماله وأعرض. وقوله تعالى ﴿وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَزَرْتُمْ﴾ بواوين

- قال ابن عباس: "هو القاضي يكون ليه وإعراضه لأحد الخصمين على الآخر" (١٨٣).

وفي هذا النص ما يبين إخراج أحد الطرفين والتمييز والتفريق بينهما في الحكم، إذ التقى الاستثناء والعطف من الوجهة اللغوية من جهة الإخراج؛ ومن جهة الفصل بين طرفين - إذ ان حرف العطف يتوسط بين المعطوف عليه والمعطوف، وحرف الاستثناء يتوسط بين المستثنى منه والمستثنى.

(178) العين/٨/٢٤٢ [ثني].

(179) نفسه.

(180) شرح قطر الندى/٢٩٧.

(181) العين/٨/٢٤٢ [ثني].

(182) العين/٨/٣٦٣ [لوى].

(183) المختار من صحاح اللغة/٤٨١-٤٨٢ [لوى].

ولكنهما يفترقان من الجانب الاصطلاحي الاستعمالي من حيث دلالة حرف العطف على الضم ومطلق الجمع ودلالة حرف الاستثناء على التفريق والخراج. وقد فرق ابن يعيش بين هذين المفهومين من هذا الجانب فقال: " ان الفرق بين الاستثناء والعطف ان الاستثناء لا يكون الا بعضاً من كل، والمعطوف يكون غير الأول، ويجوز ان يعطف على واحد نحو قولك: قام زيد لا عمرو، ولا يجوز في الاستثناء قام زيد إلا عمراً" (١٨٤).

أما الاستثناء اصطلاحاً:-

فهو " اخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما وادخاله في ما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما " (١٨٤). " وهو استعمال من تثبت عليه، أي عطفت وانتقت لأن المخرج لبعض الجملة فيها عاطف عليهما باقتطاع بعضها عن الحكم المذكور. وحده أنه اخراج بعض من كل بآلا أو ما قام مقامها، وقيل هو اخراج ما لولا اخراجه لتناوله الحكم المذكور " (١٨٦).

وهو مأخوذ من " ثناه عن الأمر اذا صرفه عن ، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صيغة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فاذا قلت قام القوم الا زيداً تبين بقولك الا زيداً انه لم يكن داخلاً تحت الصدر إنما ذكرت الكل وانت تريد بعض مدلوله مجازاً

وهذا معنى قول النحويين الاستثناء اخراج بعض من كل أي اخراجه من أن يتناوله الصدر " (١٨٧). وهو مخرج تخفيفاً أو تقديرًا من مذكور أو متروك بـ(الا) أو بما في معناها بشرط الفائدة فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل، وإلا فمنقطع مقدر الوقوع " (١٨٨).

وبذلك يتبين تقارب الدلالة اللغوية مع الدلالة الاصطلاحية لمعنى الاستثناء الذي سيكون تمهيداً لبيان الأصالة في حروف المستعملة عند النحاة. ولا يقتصر أسلوب الاستثناء في مكوناته على المستثنى منه والحرف المستثنى فقط، بل ان هناك أسماء وافعالاً تحمل عمل حرف الاستثناء، ومنها ما يحل محل هذا الحرف.

(184) شرح المفصل/٢/٧٥.

(185) النكت/١/٦١٤.

(186) الباب/٢/٢٤٣، وينظر- الغرة/١/٢٨٧.

(187) شرح المفصل/٢/٧٥، وينظر: التوطئة/٢٧٩، تخريج الفروع على الأصول/١٥٢.

(188) تسهيل الفوائد/١٠١.

وقد حدد سيبويه كلاً من هذه الحروف والأسماء والأفعال، والغريب أن الحرف في هذا الباب قد سبق الاسم والفعل ... ولكن ... ليس بغريب فالآلة تستدعي وجود العامل لتشغيلها وإخراجها من حيز الجمود إلى الحركة.

يقول سيبويه: " فحرف الاستثناء الا. وما جاء من الأسماء فيه معنى الا، فغير، وسوى، وما جاء من الأفعال فيه معنى الا: فلا يكون، وليس، وعداء، وخلا، وما فيه ذلك من المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى وخلا في بعض اللغات " (١٨٩).

وما يهمننا من هذا النص أن التأصيل لحرف الاستثناء جاء عن طريق التمييز الصرفي النحوي بين الحرف والاسم والفعل، إذ " الحروف إنما وضعت للإيجاز والاختصار فإذا كررت انتقض الأصل الذي وضعت له " (١٩٠). على العكس من الأسماء والأفعال ففي تكرارها تؤكد وقوة.

وقد اتخذت آراء علماء العربية صيغاً مختلفة واتجاهات متفاوتة في أحكامها على هذه المسألة، إلا أنها لم تخرج عن الإطار العام الذي رسمه سيبويه. فالمبرد يرى أن إلقاء قائمة مقام فعل مقدر بـ (أعني) و (أستثني) فهي بدل منه " (١٩١).

وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأي قائلاً: " فإذا قال : أثنائي القوم الا زيداً فكأنه قال أثنائي القوم استثنيت زيداً وهو ضعيف لأنك تقول: أثنائي القوم غير زيد فتصب (غير) ولا يجوز أن تقدر بأستثني غير زيد لأنه يفسر المعنى وليس قبل (غير) حرف تقيمه مقام الناصب " (١٩٢).

ويرى الأخفش أن المستثنى إنما نصب لتشبيهه بالمفعول به لمجيء جملة تامة قبله مكونة من فعل وفاعل كقولنا جاء القوم الا زيداً " (١٩٣).

والذي أراه في هذا إن الاستثناء لما كان إخراج جزء من كل، فالكل يكون بداهة أثقل وأكثر من الجزء، ولما كانت الجملة التي قبل حرف الاستثناء مؤلفة من فعل وفاعل، أعطيت الضمة وهي أقوى الحركات لمن هو أثقل وهو الفاعل، وأعطيت الفتحة لمن هو أخف وهو الجزء المخرج من الكل، ولم يعط الكسرة لأنها أقوى الحركات بعد الضمة - هذا من جانب -

(189) الكتاب/٣٠٩، وينظر: المختصر في النحو/١٥٣، المقدمة الجزولية في النحو/٢١٤،

التوطئة/٢٧٩، شرح اللوحة البديرة/١٧٦/٢، شرح ابن عقيل/١/٦١٠.

(190) شرح عيون الإعراب/٢٢٠.

(191) المقتضب/٣٩٠/٤ (بتصرف) [ ومع هذا الرأي فإنه يشير في الصفحة/ ٣٩١ إلى أن الا هي حرف الاستثناء الأصلي ].

(192) شرح المفصل/٢/٧٦.

(193) معاني القرآن/١/٢٢٠ (بتصرف)، وينظر: الأصول/١/٢٨١، الخصائص/٢/٢٧٥.

ومن جانب آخر أن (إلا) ليست حرف خفض فتجر ما بعدها أو اسم فتضاف إليه كما يحدث لـ (غير) فلم تنبثق إلا الفتحة علامة للمستثنى آخذين في الحسبان أنها حركة نصب أصيلة ولها فروع، لذلك اقترب المستثنى من المفعول به في المعنى.

وليس كما ذهب المبرد في تقدير الفعل (أعني) (وأستثني) إذ إن قوله: "جائني القوم وأستثني فيمن جاءني زيدا" فيه تأويل بعيد، إذ أصبح الخبر خبرين، فاحتاج إلى عاطف بينهما ثم أصبحت جملتين مستقلتين لكل منهما بناؤها الخاص، ثم ضعف وجوب الفعل للاسم المستثنى الذي أشار إليه سيبويه بقوله: - "إذا قلت: ما أتاني زيد وما لقيت زيدا وما مررت بزيد .... أدخلت إلا لتوجب الأفعال لهذه الأسماء ولتتفي ما سواها فصارت هذه الأسماء مستثناة" (١٩٤).

ولما كان الاسم الذي يلي حرف الاستثناء معرباً في أصله (رفعاً ونصباً وجراً) فقد حملت (غير) على هذا الاسم في حالاتها الاعرابية بوصفها اسماً كما أشار سيبويه، وهي ملازمة للإضافة وهذا فارق اتخذ لبيان الأصل في الاستثناء من هذا الجانب (١٩٥).

ويرى ابن خالويه "أن غيراً تكون صفة واستثناء. فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الأعراب" (١٩٦). وهو تأكيد على إيغال (غير) في الاسم.

[الوافر]

قال الشاعر: - (١٩٧)

فكأن البان أن بانئت سلمي وبالقرب أغتراب غير دان

[الخفيف]

وقال الشاعر: (١٩٨)

ولقد رابني ابن عمي كعب أنه قد يروم ما لا يرأم  
غير ذنب بني كنانة مني إن أفارق فإنني مجذام

(194) الكتاب/٢/٣١٠ (بتصرف).

(195) الكتاب/٢/٣٤٣ (يقول سيبويه: اعلم أن (غيراً) أبداً سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى إلا فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلا وهو الاسم الذي يكون داخلًا فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره).

(196) أعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/٣٢، وينظر: الأزهية في علم الحروف/١٨٩، شرح الوافية نظم الكافية/٢٣٦، الاستغناء في أحكام الاستثناء/٣٣، ارتشاف الضرب/٢/٣١٢، الجنى الداني في حروف المعاني/٤٧٨، الكوكب الدري/١/٢٦٨، معاني الأدوات والحروف والإعراب/ ٢١٨/٣٣٣-٣٣٤، المطالع السعيدة/١/٤٤٩.

(197) البيت لسواد بن المضرب - الأصمعيات/٧٢.

(198) البيتان لأبي دواد الأيادي - الأصمعيات/٦٩.



وقال الشاعر: (١٩٩)

[الطويل]

وخيل تَمَادَى لا هُوَادَةَ بَيْنَهَا      شهدت بِمَدْلُوكِ المَعَاقِمِ مُحْنَقِ  
طَوِيلِ عِظَامٍ غَيْرِ حَافٍ نَمَّا بِهِ      سليم الشظا في مُكَرِبَاتِ المَطْبِقِ

وهنا تتوضح حقيقة أخرى وهي أن (غير) "أصل في الصفة ورفع في الاستثناء، وإلا أصل في الاستثناء فرع في الصفة" كما يقول العكبري<sup>(٢٠٠)</sup>، مستشهداً بقوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾، إذ يقول: "اذ لو أردت في هذه الآية الاستثناء لأحلت" (٢٠١).

ويوضح أبو البركات الأنباري هذا الحكم فيقول: "إلا في موضع غير وهي وصف آلهة وتقديره (غير الله) ولهذا أعربت إعراب الاسم الواقع بعد إلا وهو الرفع" (٢٠٢).

وفي معرض تناول سورة القصص/٨٨/٢٨، يقول: "وقوله تعالى ﴿كُلُّ شَيْءٍ مَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾: وجهه: منصوب على الاستثناء ويجوز فيه الرفع على الصفة فإنهم يحملون إلا وأصلها الاستثناء على (غير) وأصلها الوصف، كما يحملون غير وأصلها الوصف على إلا وأصلها الاستثناء فإنهم يقولون قام القوم إلا زيد بالرفع على الوصف، كما يقولون: قام القوم غير زيد فينصبون (غير) على الاستثناء، فقوله تعالى ﴿إِلَّا وَجْهَهُ﴾: كأنه قال (غير) وجهه. كما قال الشاعر:

[الوافر]

وكل أخ مفارقة أخوه

لعمر أبيك إلا الفرقدان - أي الفرقتين (٢٠٣)

ثم يقول في إعراب سورة النساء/٤/٦٦ قوله تعالى ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ قُرِيءَ قَلِيلٌ بالرفع والنصب فالرفع على البدل من البواو (فعلوه) وتقديره ما فعله الا قليل منهم. والنصب على الأصل في الاستثناء، والأصل في الاستثناء النصب، والرفع على البدل أوجه الوجهين (٢٠٤).

(199) - البيتان لخفاف بن ندبة - الأصمعيات/٤٩ .

(200) شرح اللمع/١/١٥٣، الأنبياء/٢١/٢٢.

(201) نفسه.

(202) البيان في غريب إعراب القرآن/٢/١٨٥، وينظر: الغرة/١/٢٩٤.

(203) البيان في غريب إعراب القرآن/٢/٢٣٩، والبيت لعمرو بن معد يكرب (شرح أبيات سيبويه/١٩٩)، وينظر الغرة/١/٢٨٨.

(204) البيان في غريب إعراب القرآن/١/٢٥٨.

وعلل السبري الأصالة في (إلا) من بين أدوات الاستثناء بوجهين:-

أحدهما: أنها حرف، والموضوع لإفادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء.  
والثاني: أنها تقع في جميع أبواب الاستثناء للاستثناء فقط. وغيرها يقع في أمكنة مخصوصة منها وتستعمل في أبواب آخر «(٢٠٥)».

كما أوضح ابن الخباز هذه الأصالة بوجهين أيضاً:-

أحدهما: أنها يستثنى بها المتصل والمنفصل.

والثاني: أنها تقع مع تفريغ العامل كقولك: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيداً «(٢٠٦)».

والوجه الثاني فيه توضيح لمقصود العكبري لوقوع إلا في جميع أبواب الاستثناء إذ نراها تقع حرف استثناء وما بعدها منصوب على الأصل. وتقع حرف استثناء ملغى **لالتقاء** الجملة السابقة له فيعرب الاسم التالي له حسب موقعه من الجملة، إذ إن الأصل في هذه الجملة أن تكون مثبتة.

أما ابن يعيش فيحدد الأصالة في (إلا) بالأمور الآتية:-

الأول: أنها " تنقل الكلام من العموم إلى الخصوص وتكتفي من ذكر المستثنى منه إذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به فموضوع موضعها ومحمول عليها «(٢٠٧)».

الثاني: لزوم (غير) الإضافة لفرط إيهامها - وهذا يوضح أسميتها فلذلك لا يكون ما بعدها من الأسماء الا مخفوضاً على النقيض من إلا، فجعلت غير وما أضيفت اليه بمنزلة إلا وما بعدها «(٢٠٨)».

الثالث: أن إلا التي يوصف بها تفارق غير من جهتين: أن موصوفها لا يحذف وتقام هي مقامه. فلا يقال: جاءني إلا زيد بخلاف غير، والآخر: أنها لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء، فلا يجوز عندي درهم إلا جيد، بخلاف غير «(٢٠٩)». وبذلك نترجح (إلا) على (غير) حتى في حالة الوصف بها. " والتحقق أن الوصف إنما هو بها وبالتاليها لا بها وحدها " كما يقول المرادي «(٢١٠)».

(205) الباب ٢/٢٤٣، وينظر: شرح المفصل/٢/٨٣، معاني الأدوات والحروف والاعراب/٣/٢٠٣.

(206) الغرة/١/٢٨٧-٢٨٨.

(207) شرح المفصل/٢/٨٣، وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء/١١٥، ارتشاف الضرب/٢/٣١٢، الجنى الداني في حروف المعاني/٤٧٨، المطالع السعيدة/١/٤٤٩.

(208) شرح المفصل/٢/٨٣ (بتصرف).

(209) شرح المفصل/٢/٨٣.

(210) الجنى الداني في حروف المعاني/٤٧٨.

أما ابن هشام فقد جرى سيبويه في تقسيم أدوات الاستثناء إلى حروف وأسماء وأفعال مقدما (إلا) على أدوات الباب ومشيراً إلى أن غير وسوى داخلان في الاستثناء محمولان على (إلا) وأن المستثنى مجرور بإضافتها إليه «(٢١١)».

وخلاصة الاستقراء لهذه الآراء أنها رجحت الأصالة في (إلا) للأمور الآتية:-

- أ. أن (إلا) حرف، والحروف موضوعه لإفادة المعاني كالنفي والاستفهام والنداء وغيرها.
- ب. الفصل بين أدوات الاستثناء وتحديدتها (حرفاً واسماً وفعلاً) لبيان أنها أكثر اختصاصاً بهذا الأسلوب.
- ج. اختصاص (إلا) بالاستثناء لوقوعها في جميع أبواب الاستثناء لهذا الغرض وإن كانت ملغاة في العمل.
- د. يستثنى (بالا) الاستثناء المتصل والمنفصل.
- هـ. لزوم الاسم بعد (إلا) حالة النصب - (ظاهراً أم مقدراً) - وهي الأصل، وقد يرفع على البدلية، بينما يكون الاسم بعد (غير) مخفوضاً فقط للزومها الإضافة.
- و. قوة الحرف (إلا) في أيجابه الفعل للمستثنى، ولذلك ضعف الرأي القائل بتقدير المستثنى منصوباً بفعل مقدر كأستثنى أو أعني.
- ز. حرف الاستثناء (إلا) ينقل الكلام من العموم إلى الخصوص وبالإمكان عدم ذكر المستثنى منه معه. وما عدا هذا الحرف فموضوع موضعه ومحمول عليه لمشابهة بينهما.
- ح. لما كانت (غير) اسماً تطراً عليه المعاني الإعرابية فقد حملت في الاستثناء على (إلا) بوصفها تفيد الوصف، ثم حملت في إعرابها على إعراب الاسم الواقع بعد (إلا) بوصفه معرباً في أصله.
- ط. ثبات (إلا) أصلاً في الاستثناء فرعاً في الصفة، وغير أصلاً في الصفة فرعاً في الاستثناء.
- ي. غلبة (إلا) على (غير) حتى في جانب الوصف الذي هو خاصة من خواص (غير)، فلا يحذف موصوف (إلا)، ويحذف موصوف (غير) لأن الوصف بـ(غير) إنما يكون بها وبالاسم الذي يليها.

## المبحث السادس: - حروف الشرط والجزاء.

## الشرط لغة: -

يقول الخليل: " الشرط معروف في البيع، والفعل شرطية فشرط له كذا وكذا " (٢١٢). وهذا الاشتراط يقتضي المشاركة بين طرفين، صاحب الشرط والمشتراط عليه، وهما شرطان يجب توافرها لتصح المشاركة والارتباط بينهما، وفقدان الأول يؤدي بالضرورة الى عدم وجود الطرف الثاني، ووجود الأول دون الثاني لا يتم الارتباط ولا يصح.

قال الشاعر: (٢١٣)

[الطويل]

وفي الشرط أني لا أبيع وأنهم يقولون شيق يا عسيف العذاريا

فعلق عدم البيع على وجود الشرط فهما متلازمان. فالشرط اذن " هو ما يلزم من عدمه الحكم " (٢١٤).

الشرط اصطلاحاً: -

" وقوع الشيء لوقوع غيره " (٢١٥). وهو " وقوف دخوله في الوجود على غيره في الوجود " (٢١٦). أي أنه " تعليق شيء بشيء، بحيث اذا وجد الأول وجدَ الثاني " (٢١٧). وبذلك تشترك الدلالة اللغوية مع الاصطلاحية في وجود طرفين متعادلين يحققان الموازنة التي يقوم عليها أسلوب الشرط والجزاء.

الجزاء لغة:

هو "المستحق بالعمل من الخير والشر " (٢١٨).

قال الشاعر: - (٢١٩)

[البسيط]

وكم جزانا بأيدٍ غير ظالمة عُرُفاً بعُرف وإنكاراً بإنكار

(212) العين/٦/٢٢٤ [شرط].

(213) البيت لسحيم - ديوانه/٥٧.

(214) تقريب الوصول على علم الأصول/١٠٣.

(215) المقتضب/٢/٤٦.

(216) شرح المفصل/٨/١٥٥.

(217) التعريفات/٧٣.

(218) رسائل في النحو واللغة/٤٢.

(219) البيت للناطقة الديباني - ديوانه/١٩٣.

وقال آخر: (٢٢٠)

[البسيط]

أني جزوا عامراً سواي بفعلهم أم كيف جزونني السواي من الحسن  
 ويتضح من هذا إنَّ الجزاء انما يكون مرتبطاً بالفعل والعمل، قال تعالى ﴿قَاتِلُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ  
 كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾<sup>(٢٢١)</sup>، وقال تعالى ﴿وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢٢٢)</sup>.  
 الجزاء اصطلاحاً :-

هو " جواب الشرط "<sup>(٢٢٣)</sup>. وهو يمثل الطرف الثاني من معادلة الشرط، فإن كان الشرط فعلاً أو أصلاً أقتضى بالضرورة ان يكون جزاؤه فعلاً - في أصل تركيبية هذا الاسلوب - كما رأينا في معنى الجزاء لغوياً ، وان الجزاء بغير الفعل فمن باب التجوز والخروج عن الاصل وجوابه وجب فيهما التماثل في الصيغة، اذ " أن الشرط والجزاء لا يصحان الا بالأفعال لأنه إنما يعقد وقوع فعل بوقوع فعل غيره "<sup>(٢٢٤)</sup>. وهذا ما يتطابق مع الدلالة اللغوية لمعنى الجزاء والشرط.

ثم أن " مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط، لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مسببه، ومحال ان يكون المسبب مقدماً على المسبب "<sup>(٢٢٥)</sup>.

يضم باب الجزاء حروفاً وأسماء وظروفاً تجتمع في أداء وظيفة الشرط وجزائه. ولكل منهما دلالاته الخاصة ضمن هذا الباب. ولما كان الموضوع يتطلب التأصيل للحرف الخاص بالشرط والجزاء وجب علينا أن نميز بين ما هو حرف مختص وما هو اسم وما هو غير ذلك لتكون مواصفات الأصالة متطابقة مع مفهوم الأصل في هذه الظروف.

يقول أبو البركات الأنباري في معرض حديثه عن الحروف: " أنها تدخلها المعاني المختلفة، ألا ترى أن (ألاً) تصلح للاستفهام والعرض والتمني ومن " تجيء لمعانٍ مختلفة من ابتداء الغاية والتبويض والزيادة للتوكيد الى غير ذلك من الحروف، ولا خلاف بين النحويين

(220) البيت لأفنون (صريح التغابي) - المفضليات/٥٢٢، البيان والتبيين/١٩/٩/١، مجالس العلماء/٤٢، شعراء

النصرانية/١٩٣/١ وغيرها.

(221) البقرة/١٩١/٢.

(222) يس/٥٤/٣٦.

(223) رسائل في النحو واللغة/٤٢.

(224) سر الصناعة/١/٢٥٤.

(225) الانصاف/٢/٦٢٧.

أن لا يعرب منها شيء" (٢٢٦). وهذا ما يعطينا الإشارة إلى التمييز بين الحرف وغيره من المعربات، والمبنيات الدالة على معانٍ أخرى. لقد فصل سيبويه القول في مسألة الأصالة في حروف الجزاء وحدد حرفها المختص وبين طبيعة أسلوب الشرط والجزاء. ويمكننا إجمال هذا التفصيل بالنقاط الآتية:-

- أولاً: أن (إن) هي أصل حروف الجزاء، وإنها أم الجزاء ولا تزول عنه" (٢٢٧).
- ثانياً: أعطى الأولوية للجيء الفعل قياساً على حروف الاستفهام" (٢٢٨).
- ثالثاً: علل جواز تقديم الاسم قياساً على حرف الاستفهام (الهمزة) لأن (إن) هي أم الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك كما صار في ألف الاستفهام ما لم يحجز الآخر" (٢٢٩).
- رابعاً: قياس حذف الفعل وإضماره واستقبحه في حروف الاستفهام حملاً لها على مضارعها حروف الجزاء" (٢٣٠).
- خامساً: حدد جواب الشرط باثنين: (الفعل أو الفاء) فقدم الفعل على الفاء لأنه الأولي كما أشار مسبقاً" (٢٣١).
- سادساً: من شروط الأصالة في (إن) جواز إضمار الفعل فيها معللاً ذلك بأنها أصل الجزاء ولا تفارقه ممثلاً لها بقوله "إن خيراً فخير وإن شراً فشر" (٢٣٢) مقارناً بين (إن) وسائر الحروف الباقية من هذا الجانب فيقول: "وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام لأنها ليست كأن" (٢٣٣).
- لقد سار علماء العربية على هذا التأصيل بعد سيبويه، وإذا ما عرضنا لأرائهم نجد أنها وإن اختلفت أسلوباً فإنها لم تخرج إطاراً أو محتوى منه.

(226) الانصاف/٢/٥٥٠.

(227) الكتاب/١/١٣٤، ١١٢/٣-١١٣.

(228) الكتاب/١/١٣٤.

(229) نفسه.

(230) الكتاب/١/١٤٤.

(231) الكتاب/٣/٦٣.

(232) الكتاب/٣/١١٣، وينظر: شرح اللمع - العكبري/٢/٣٦٩، اصلاح الخلل/٣٦٦، البيان في غريب إعراب

القرآن/٢/٣٨٣.

(233) الكتاب/٣/١١٢ (باختصار).

يقول المبرد في المجازاة وحروفها : " ... فمن عواملها الظروف: أين - متى - وأنى - وحيثما، ومن الأسماء من - وما - وأي ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن - وإذا ما . وإنما اشتركت فيها الحروف والظروف والاسماء لاشتغال هذا المعنى على جميعها فحرفها في الأصل (إن) وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها. وكل باب فأصله شيء واحد ثم تدخل عليه دواخل لاجتماعهما في المعنى "(٢٣٤).

ثم يقول: " فأما (إن) فإنها ليست باسم ولا فعل إنما هي حروف تقع على كل ما وصلته به زماناً أو مكاناً أو آدمياً أو غير ذلك، كقولم: ان يأتني زيدا آت، وإن يقيم في مكان كذا وكذا أقم فيه وإن يأتني يوم الجمعة آتكَ فيه "(٢٣٥).

ومن خلال هذين النصين أراد المبرد أن يوضح حقائق ثلاث: - أولهما: ان باب المجازاة يضم حروفاً وأسماء وظروفاً تشترك في أداء معنى الشرط والجزاء وهو نظام عام تجتمع فيه هذه الوحدات اللغوية الثلاث. والثانية: الانتقال من الإعمام في العمل إلى التخصيص - وهذا التخصيص إنما يكون بالحرف الدال على معنى الباب.

والثالثة: اتساع الحرف في العمل في ضمن اختصاصه في الباب. وهذه الحقائق الثلاث تنطبق على (إن) بوصفها حرفاً مختصاً بالمجازاة. ويحدد ابن السراج أحوالاً ثلاثة لحرف الجزاء: حال يظهر فيها وحال يقع فيها، اسم يقوم مقامه ولا يجوز أن يظهر معه والثالث أن يحذف مع ما عمل فيه ويكون في الكلام عليه دليل "(٢٣٦).

وما يهمننا من هذه الأحوال الحالان الأوليان، إذ تتبين من خلالهما أصالة الحرف. يقول: " فأما الأول الذي هو حرف الجزاء فإن الخفيفة ويقال لها أم الجزاء كقولك: إن تأتني آتكَ، وإن تقم أقم ..... "(٢٣٧).

" وأما الثاني فإن يقع موقع حرف الجزاء اسم، والاسماء التي تقع موقعه على ضربين: اسم غير ظرف واسم ظرف، فالاسماء التي هي غير الظروف من وما وأيهم ... (وهذه الأسماء قد وردت للاستفهام فهي غير مختصة بالشرط والجزاء وليس لها الأصالة في

(234) المقتضب/٢/٤٦.

(235) المقتضب/٢/٥٣، وينظر: الانصاف/٢/٦١٦-٦١٧.

(236) الأصول/٢/١٥٨.

(237) نفسه.

موضوع الاستفهام ولا في موضوع الشرط) .... وأما الظروف التي يجازى بها - فمتى -  
وأين - وأنى - وأي - وحين - وحيثما - وإنما "(٢٣٨).

ويظهر من الحال الثاني ان وقوع الاسم موقع الحرف دليل على أصالة الحرف،  
والذي أراه أن ما سوغ هذا الوقوع ليس لأنها اسماء للشرط والجزاء فقط بل أنها اسماء مبنية  
قارب بينها وبين الحرف فجاز لها الوقوع في موقعها. ولا جدال في الظروف فالغالب فيها  
البناء والنادر المعرب.

ثم عد أبين السراج " إنما ضمن الظروف وليس حرفاً كما أشار المبرد "(٢٣٩).  
إذ إن (إذا) توصل بالفعل والفاعل، والمبتدأ وخبره، وهي بمعنى حين، وحين تضاف الى  
الاسماء فتجرها فلما كانت (إذ) في معناها كان موضوع ما بعدها الجر، كما أنك اذا قلت:  
جئت حين زيد منطلق فمعناه حين انطلاق زيد فموضع الجملة الجر "(٢٤٠).

وبذلك استقلت (إن) عن سائر أدوات الشرط والجزاء بحرفيتها " والحروف  
لا تدخل عليها العوامل ولا تعلق بحروف الجر أيضاً "(٢٤١). قياساً على (إذ) التي  
تحمل على حين إضافتها.

ويتخذ المجاشعي جانب المشابهة بين اسماء الاستفهام و(إن) ترجيحاً على  
أصالة (إن) "(٢٤٢). إذ من المعلوم أن (من - وما - وأي - وأنى - ومتى) هي  
أسماء استفهام في الأصل دخلن الى الجزاء فرعاً لهذه المشابهة.  
ويضيف الجواليقي الظروف الى هذه المشابهة جاعلاً (إن) هي الحرف المستولي على  
الشرط وجوابه "(٢٤٣).

ويرى ابن الخباز ان الاسماء الجازمة المتضمنة معنى (إن) عشرة وفائدة وضعها  
للاختصار "(٢٤٤). وهذه إشارة الى ان هذه الاسماء تحمل معنى آخر سنرى تفصيله عند  
الاشبيلي فيما بعد.

(238) الأصول/٢/١٥٨.

(239) المقتضب/٢/٤٦، وينظر: التوطئة/١٤٥.

(240) شرح عيون كتاب سيبويه/١٨٧.

(241) نفسه.

(242) شرح عيون الإعراب/٢٨١.

(243) المختصر في النحو/١١٤.

(244) الغرة/١/٥٥، وينظر: شرح قطر الندى/٨٥.



ويرى ابن يعيش أن (إن) هي أم الباب ولكونها كذلك فقد اتسع فيها وفصل بينهما وبين مجزومها بالاسم، نحو قولهم: إن الله أمكنني من فلان فعلت. وقد يقتصر عليها ويوقف عندها نحو قولك: أصل خلف فلان وإن. أي وإن كان فاسقاً ولا يكون في غيرها مما يجازى<sup>(٢٤٥)</sup>.

وهذه دلالة على أن "الأصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع"<sup>(٢٤٦)</sup>. وهذا ما بني عليه ابن مالك رأيته في أصالة (أن) إذ يقول :- "وكان حق أداة الشرط ألا يليها معمولها كغيرها من عوامل الفعل السالمة من شذوذ. ولكنها أشبهت بالفعل بالدخول على معرب ومبني، والمتعدي منه في عدم اكتفائها بمطلوب واحد. فجاز أن يليها الاسم. وخصت (إن) لكونها أصلاً بكثرة ذلك فيها بشرط مضي الفعل"<sup>(٢٤٧)</sup>.

أما الأشبيلي فيقول:-

"إن" هي الأصل في باب الشرط لأنها لا معنى لها إلا ذلك، وما عدا (إن) من كلم الشرط نجد لها مفهوماً زائداً على الشرط، فـ(متى) يفهم منها الشرط والزمان و (أين) يفهم منها الشرط والمكان. و(من) يفهم منها الشرط ومن يعقل، و(ما) يفهم منها الشرط وما لا يعقل وكذلك جميع كلم الشرط عدا - (إن) يفهم منها إذا جاءت بها الشرط ومعنى زائداً<sup>(٢٤٨)</sup>. ويمكننا قياس هذا القول على أن المفرد أصل للمثنى والواحد أخف من الاثنين وما كان لمعنى واحد في أصل وضعه هو أصل لما هو موضوع لمعنيين .....

أما ابن هشام فقد قدم (إن) على جوارم الفعل المضارع مشيراً إلى أن "هذه الأدوات التي تجزم فعلين ويسمى الأول منهما شرطاً ويسمى الثاني جواباً وجزاء"<sup>(٢٤٩)</sup>.

(245) شرح المفصل/٨/١٥٦.

(246) الانصاف/٢/٦١٧.

(247) شرح الكافية الشافية/٣/١٥٩٨-١٥٩٩، وينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٦٤٣.

(248) البسيط في شرح جمل الزجاجي/٢/٦٤٣.

(249) شرح قطر الندى/٨٥-٩٠.

وخلاصة استقراء هذه الآراء أن ترجيح الأصالة في حرف الشرط والجزاء (إن) تم على وفق الشروط

والميزات الآتية:-

أ. حرفية (إن) والحروف هي المختصة بدخول المعاني المختلفة، فلما كانت كذلك والبقية أسماء وظروف فقد استحقت الصدارة من بينها

ب. أن أصل الأسماء في هذا الباب هي أسماء استفهام دخلت إلى الشرط فرعاً وليست أصلاً فيه ولا في الاستفهام أيضاً.

ج. وقوع الأسماء موقع الحرف إشارة إلى أصالتها فهو مقيس على وقوع النائب عن الفاعل موقع الفاعل إذ أن أصل النائب عن الفاعل هو مفعول به، فأكتسب بذلك معنيين وما هو موضوع لمعنى واحد أصل لما وضع لمعنيين.

د. دلالة هذه الأسماء على معنيين رجح كلمة (إن) لدالاتها على معنى الباب وهو (الشرط) فقط.

هـ. ولأن (إن) هي أم الباب فقد اتسع في عملها عن طريق الفصل بينها وبين مجزومها بالاسم وهذا وارد بكثرة استثناء من بقية أدوات الباب، يزداد على هذا جواز حذف جوابها إن دل عليه دليل أو قرينة مبنية.

الخاتمة  
والنتائج

## الختاتمة والنتائج

حقاً . . . . . لقد كانت مرحلة شاقة . . . . . وممتعة في آن

فمن حيث المشقة: ان الطريق إلى اكتشاف مجاهلها كان متشعباً ومحفوفاً بالمصاعب، ولا أقول هذا إلا بعد ان عانيت فيها ما عانيت، فلا أنوي الإعادة والتكرار ففي تضاعيف البحث ما ينبئ عن ذلك .  
ومن حيث المتعة: انها جمعتني مع الشعراء في رياض الأدب الغناء وهي هاجسي الأول - ومع المعجمات في حقل اللغة، ومع القواعد والمصطلحات في حلقات العلم، ومع البلاغة والتفسير حيث تتجلى اللغة في أبهى حلة، ناطقة «بلسان عربي مبین» الا وهو كلام الله - القرآن الكريم - ومن خلال هذه الرحلة استطعنا اقتطاف النتائج الآتية:-

١. ان دلالة المصطلح الأولى نبعت من صميم الواقع الاجتماعي، اذ كان المجتمع العربي في الجاهلية يتفاخر فيما بينه بعراقة النسب والأصل الذي تفرع عنه وأنحدر منه .

وهذا الجانب يقوم أولاً - وقبل كل شيء - على الاعتزاز بمكارم هذا الأصل وقوته وسيادته ثم انتقل هذه الصفات إلى الأجيال التالية له أي المتفرعة عنه، فالأصل اذا مرتبط بالسبق والتقدمة على الفرع، فهو الأساس الأول والثابت الذي تقوم عليه المفاخرة وهنا يظهر جانب المقايسة والمفاضلة الذي اتخذ طريقة إلى الدراسات اللغوية بصورة أخرى .

وان كان لنا ما تشبه به الأصل والفرع فالمادة إذ أنها لا تقنى ولا تستحدث بل تتحول من شكل إلى آخر وهذا ما وجدناه في آراء علماء العربية إذ أنهم تداولوا مصطلحات دلت على هذا المفهوم كالمقياس والمراجع والأقوى والغالب والأول وما إلى ذلك .

٢. تفضيل جنس المذكر على المؤنث من جانب القوة والقدرة على الدفاع عن القبيلة كان مظهرًا وعرفًا اجتماعيًا سائدًا في العصر الجاهلي، ثم جاء الدين الإسلامي فأعطى جانب القوة درجة تشريعية قائمة على أساس رعاية الجنس المؤنث وقيادته .

٣. ان الشعراء الجاهليين في مدائحهم وراثتهم انما يرفعون من شأن المدوح أو المرثي عن طريق الإشادة بأصله ونسبه وفضائله، أو الحط منه في مقام الهجاء .

٤. أن ورود هذا المصطلح ودلالته في الشعر العربي جاء على السليقة أو الفطرة التي كان الشعراء الجاهليون ينظمون بها قصائدهم، وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الدراسات اللغوية حاولت الإبقاء على هذه السليقة، وذلك لما بين الدلالة اللغوية والدلالة الاصطلاحية من تقارب تام.

٥. يمكننا القول من خلال الشواهد التي أستقر أنها من بين أربعين ديواناً ومجموعات شعرية أن النحو العربي في هيكله العام، ومصطلحاته قائم على الأدب الجاهلي إذ وجدنا أغلب المصطلحات في مفرداتها ودلالاتها قد وردت من خلال تلك القصائد، وقد مثلنا فيما سبق لكل مصطلح بشواهد تدل عليه.

٦. اتخذ المصطلح دلالة عقائدية نريادة على دلالاته السابقة عند ورود في القرآن الكريم، وبذلك تنغزير هذا الورد ثلاثة جوانب: الجانب الفطري للأدب الجاهلي - والجانب اللغوي - والجانب الاجتماعي.

٧. تطور مفهوم الأصل والفرع القائم على المفاخرة (بالأصول والأنساب) الذي يرجح فيه شيء على شيء لآخر لسبب أو علة معينة عن طريق الحكم بصحة هذه المفاخرة، إلى مفهوم القياس الذي قام عليه النحو العربي وأصبح المستند الذي يتكئ عليه حتى قيل فيه: - "من أنكر القياس فقد أنكر النحو"

٨. بدأ القياس القائم على الأصل والفرع بأقسام الكلام العربي فقد قدم الاسم على الفعل لحفته ولأنه الأصل في الإعراب، والفعل فرع عليه، وآخر الفعل بوصفه يخبر به ولا يخبر عنه كالاسم، وآخر الحرف عن الاسم والفعل بوصفه لا يخبر به ولا يخبر عنه فانحط منزلة من أو مرتبة عن الاسم.

ثم تفرعت عن هذا التقسيم الثلاثي مفردات الهيكل العام للنحو العربي أي انه صار منهجاً للتأليف سار عليه النحاة ولم تطلأ عليه نريادة أو نقصان، وهذا دليل على أن الاستقراء لكلام العرب هو الذي فرض هذا التقسيم.

٩. نظرنا إلى أن القياس يتفاوت من شخص لآخر ولأنه قائم على الحدس والتخمين فلم يخل منهج التأليف النحوي العربي من بعض الاقتعالات انقياسية التي أثقلت بعض أبوابه كالمتنوع من الصرف، وما يتعلق به من

ضرورة شعرية أطلقها عليه النحاة من غير أن يراعوا جانباً مهماً وخطيراً في هذا الشأن وهو أن باب الضرورة هو عزل للنحو عن اللغة لا عن الظاهرة الشعرية ذاتها.

١٠. من الأمور النحوية ما خرج من باب القياس إذ ورد مسموعاً كالمقصود والممدود وزيادة على الجواب القياسي، ومنها ما يرجع قياسها إلى كثرة الاستعمال كحرف النداء (يا) وحرف الاستثناء (إلا) وغيرها.

ومنها ما جمع الأمور الثلاثة كحرف القسم (الواو) فهو في أصله حرف عطف دخل إلى القسم والجحر، ويستعمل بمعنى المصاحبة مقدراً بـ (مع)، ويأتي واو حال وغيرها.

١١. الاسم أصل والفعل فرع عليه وذلك عائد إلى أن الاسم علامة على المسمى والفعل مذكور لدلالته على الجنس. أداة على أن الاسم قد يستغني عن الفعل ولكن الفعل لا غنى له عن الاسم، أي من الجانب الإسنادي الذي تقوم عليه تركيبة الجملة العربية.

١٢. الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء، ولعل احتمال الأسماء للمعاني من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها هو السبب في اكتساب الأسماء هذه الأصالة في الإعراب.

١٣. المبني للمعلوم أصل للمبني للمجهول، لما بينهما من العلاقة الاسنادية القائمة بين الفعل والفاعل أولاً، وبين الفعل والنائب عن الفاعل من جهة أخرى، إذ يكتسب الثاني مميزات الأول عن طريق الحلول في موقعه والتزام علامته الإعرابية مع تغيير صيغة الفعل تبعاً للتغيير الحاصل في الصيغة الاسنادية.

١٤. المذكر أصل والمؤنث فرع عليه، ولهذا الأصالة عدة أسباب منها:

أ. جانب القوة الجسدية الذي يتسم به الجنس المذكر متمثلاً في الدفاع عن قبيلته وحماها مما كان معروفاً في المجتمع العربي قبل الإسلام.

ب. إنصافاً وصوناً لكرامة المرأة فقد هيأ الله سبحانه وتعالى من هو مسؤول عنها إرشاداً وقيادة متمثلاً

بقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ وقوله تعالى ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾

ج. شيوع ظاهرة التغليب - تغليب المذكر على المؤنث - في اللغة العربية - وما عثرنا هذه الظاهرة ورودها في القرآن الكريم في الكثير من آياته

د. ان مسألة الأنساب المتعارف عليها في المجتمع العربي كان لها مكانة رئيسية في تغليب المذكر على المؤنث فلا يقال ابن فلانة بل ينسب الابن إلى أبيه (أصله)، مع ان هناك من نسب إلى أمه كابن سيدة الاندلسي وابن الطراوة المالقي وابن دستوريه وهو نسب لا يعتد به قياساً إلى الأكثرية من البشرية.

ه. المذكر لا يحتاج إلى علامة تميزه في اللفظ، بينما يحتاج المؤنث إلى هذه العلامة، مع ان هذه العلامة لا تكون مطردة اطراداً كاملاً اذ ان هناك من الأسماء المؤنثة ما لا يحتاج إلى مثل هذه العلامة كهند وسعاد ومها وغيرها. كما ان هذه العلامة تثبت في العدد من الثلاثة إلى العشرة في المذكر دون المؤنث لأجل التفريق بين المذكر والمؤنث المميزين.

١٥. النكرة أصل والمعرفة فرع عليها لأن النكرة لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة بخلاف المعرفة فأنها تحتاج إلى مثل هذه القرينة مثل لام التعريف، وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج اليه. وقد جاءت النكرة سابقة للمعرفة في قوله تعالى ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا\* فَعَصَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ﴾.

١٦. الأصل في الحال ان تكون منتقلة، والحال الثانية قليلة جداً بل نادرة كالشاهد المتداول بين النحاة وهو قوله: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها، فالثبات في حال الطول والتجدد في فعل الخلق.

وكذلك الأصل في الحال ان يكون مشتقاً لا طراد هذا الصفة التي ترجح على الجمود. اما مسألة مجيء الحال نكرة فهذه تعود إلى العلاقة بين اشتقاق الحال والفعل من جهة، والتداخل في مفهوم النكرة والجهول اللذين يجمعهما الظرف الزماني (الحال) من جهة ثانية.

١٧. المقصور أصل والمدود فرع عليه - والترجيح في هذه الأصالة قائم على إمكانية التصويت بالمفردة وجوانر في إطالة الحرف الأخير من الكلمة وهو الألف لتقاربها في المخرج مع الهضرة، ولهذا أطلق على

ألف الاستفهام اسم الهمزة، وهو جانب استعمال للمفردة، يترادف عليه جانب السماع والقياس (منهجاً) - إذ إن مسألة التمييز بين مفردات المقصور والممدود قائمة على هذين الجانبين، والممدود كذلك إضافة إلى التمييز بين المقصور والممدود يخضع لأحكام هذين الجانبين.

١٨. المفرد أصل للتثنية والجمع لا استقلال كل بنية من هذه المفردات الثلاث عن الأخرى دلالة ومرتبة. ولا صحة لمن ادعى أن التثنية فرع على الجمع.

١٩. الاسم المنصرف أصل، أما الفرعية في الاسم غير المنصرف فمسألة تحتاج إلى نظر وتتطلب وقفة جادة لأجل استبعاد التعليقات التي ابتدعها النحاة التي أثقلت سمع وذوق الدارسين والمتطالعين إلى تشذيب النحو وتيسيره من الجانب الاقتعالي لهذه التعليقات.

٢٠. الأصل في حروف القسم حرف الباء فهو حرف جر أصيل والقسم فرع على الجر، أما حرف الواو فهو فرع في حروف القسم بوصفه أصلاً في حروف العطف دخل إلى القسم، إلا أن الواو أكثر استعمالاً في القسم من الباء لاختصارها أسلوب القسم عن طريق حذف جملة التوكيد (اقسم وما شابهها). أما التاء فقد اختصت بلفظ الجلالة فاختصرت في الفرعية والاستعمال.

٢١. الواو أصل حروف العطف لكثرة استعمالها ولدخولها على الأسماء المفردة والأفعال، منذراً عليها الخلو من الدلالة الترمينية المرتبطة ببقية حروف العطف.

٢٢. الهمزة أصل حروف الاستفهام وذلك لدخولها على جميع أضرب الكلام (اسماً وفعلًا وحرفاً) كما أن استعمالها في النداء والعطف زيادة على الاستفهام قد عثرنا من هذه الأصالة، ويعتبر ذلك خروجها إلى أغراض مجازية كثيرة أخرى.

٢٣. الياء أصل حروف النداء لدورانها في جميع أبواب النداء (استغاثة - تعجب - ندبة) ونداء القريب والبعيد، كما أنها تدخل على لفظ الجلالة استثناءً من بقية حروف الباب، كما تدخل على (أيها وأيتها)، وغلبتها في الاستعمال في القرآن الكريم فلم يأت فيه غيرها مع كثرة النداء فيه.



٢٤. الأصل في حروف الاستثناء (إلا) بوصفها حرفاً، والحروف موضوعة لإفادة المعاني وهو جانب اختصاص في الوظيفة، وهذا ما يميزها عن بقية أدوات الباب، التي هي أسماء مثل (غير) وأفعال مثل (حاشا) وخلاوعدا).

٢٥. الأصل في حروف الشرط والجزاء (إن) وبقية أدوات الباب أسماء دخلت إلى الشرط فرعاً وليست أصلاً فيه ولا في الاستفهام، ووقوع هذه الأسماء موقع الحرف وظيفته إشارة إلى أصالة هذا الحرف في هذا الباب.

وبعد: فما أود أن يكون مسألاً تحتامر هذا البحث ما قاله الثعالبي في مفتتح كتابه (فقه اللغة

وسر العربية)؛ إذ يقول: -

﴿من أحب الله فقد أحب رسوله، ومن أحب رسوله فقد أحب العرب، ومن أحب العرب فقد أحب اللغة العربية التي نزل بها القرآن الكريم على خير العرب والعجم، ومن أحب اللغة العربية صرف همته إليها وثابر عليها﴾  
والله من وراء القصد

المصادر

والمراجع

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم. أثر القرآن الكريم في اللغة العربية/ احمد حسن الباقوري/ دار المعارف/ مصر/ ط٣/ ١٩٨٣.
٢. إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى/ مطبعة لجنة التأليف والنشر/ ١٩٣٧.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النّماس/ ط١/ ١٩٨٤.
٤. الأزهية في علم الحروف/ لعلي بن محمد الهروي/ تحقيق عبد المعين الملوحي/ دمشق/ ١٩٧١.
٥. أساس البلاغة/ الزمخشري/ دار صادر/ بيروت/ ١٩٧٩.
٦. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين/ د. قيس الأوسي/ مطبعة بيت الحكمة/ بغداد/ ١٩٨٨.
٧. الاستغناء في أحكام الاستثناء/ شهاب الدين القرافي/ تحقيق د. طه محسن/ مطبعة الإرشاد البغدادية/ ١٩٨٢.
٨. أسرار التكرار في القرآن الكريم/ لمحمود بن حمزة الكرمانلي/ دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا/ دار الاعتصام/ ط٣/ ١٩٧٨.
٩. أسرار العربية/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد بهجة البيطار/ مطبعة الترقّي/ دمشق/ ١٩٥٧.
١٠. إسناد الفعل/ رسمية محمد المياح/ مطبوعات المجمع العلمي العراقي/ ١٩٦٥.
١١. الأشباه والنظائر/ السيوطي/ تحقيق طه عبد الرؤوف سعد/ مكتبة الكليات الأزهرية/ ١٩٧٥.
١٢. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية/ السيوطي/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر/ الطبعة الأخيرة/ ١٩٥٩.
١٣. اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي/ ابن السيد البطليوسي/ تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي/ دار المريخ/ الرياض/ ط١/ ١٩٧٩.
١٤. الأصول/ د. تمام حسان/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٨٨.
١٥. الأصول في النحو/ ابن السراج: تحقيق د. عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة/ ط٢/ ١٩٨٧.
١٦. أصول النحو العربي/ محمد خير الحلواني/ جامعة تشرين/ اللاذقية/ ١٩٧٩.
١٧. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم/ ابن خالوية/ دائرة المعارف العثمانية/ حيدر آباد الدكن/ ١٩٣٨.
١٨. الإعراب عن قواعد الإعراب/ ابن هشام الأنصاري/ تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الأفاق الجديدة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨١.
١٩. الأغاني/ لأبي الفرج الأصفهاني/ مصور عن طبعة دار الكتب/ المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

٢٠. الأعراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق وتقديم/ سعيد الأفغاني/ مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٧.
٢١. الاقتراح في علم أصول النحو/ السيوطي/ تقديم وضبط وتصحيح وشرح د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم/ جروس بريس/ ط١/ ١٩٨١.
٢٢. الفية ابن مالك في النحو والصرف مع نظم الأجرومية لشرف الدين العمري/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٢.
٢٣. أمالي السهيلي/ تحقيق محمد إبراهيم البنا/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١/ ١٩٧٠.
٢٤. الأمالي الشجرية/ ابن الشجري/ مطبعة دار المعارف، العثمانية/ حيدر أباد الدكن/ ١٩٣٩.
٢٥. الأمالي النحوية/ ابن الحاجب/ تحقيق د. عدنان صالح مصطفى/ دار الثقافة/ الدوحة/ ط١/ ١٩٨٦.
٢٦. أمية بن أبي الصلت - حياته وشعره/ دراسة وتحقيق/ د. بهجت عبد الغفور الحديثي/ دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ط٢/ ١٩٩١.
٢٧. إنباء الرواة على إنباء النحاة/ القفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٩٥٢.
٢٨. الأنصاف في مسائل الخلاف/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ط٦/ ١٩٧٤.
٢٩. الأنموذج في النحو/ الرمخشري/ تحقيق لجنة أحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨١.
٣٠. الأنوار ومحاسن الأشعار/ الشمشاطي/ تحقيق صالح مهدي العزاوي/ منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ ١٩٧٦.
٣١. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك/ ابن هشام الانصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ط٦/ ١٩٧٤.
٣٢. الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي/ تحقيق وتقديم د. حسن شاذلي فرهود/ مطبعة دار التأليف/ مصر/ ط١/ ١٩٦٩.
٣٣. الإيضاح في علم النحو/ الزجاجي/ تحقيق مازن المبارك/ دار النفائس/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٢.
٣٤. الإيضاح في علوم البلاغة/ الخطيب القزويني/ شرح وتعليق وتقديم محمد عبد المنعم خفاجي/ منشورات دار الكتاب اللبناني/ ط٢/ ١٩٧٥.
٣٥. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/ الزملكاني/ تحقيق د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط١/ ١٩٧٤.
٣٦. البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن أبي الربيع الأشبيلي/ تحقيق ودراسة د. عياد عبد الشيتي/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت/ لبنان/ ١٩٨٦.

## المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم في اللغة العربية / أحمد حسن الباقوري / دار المعارف / مصر / ط ٣ / ١٩٨٣.
٢. إحياء النحو / إبراهيم مصطفى / مطبعة لجنة التأليف والنشر / ١٩٣٧.
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الأندلسي / تحقيق وتعليق مصطفى أحمد النّماس / ط ١ / ١٩٨٤.
٤. الأزهية في علم الحروف / علي بن محمد الهروي / تحقيق عبد المعين الملوحي / دمشق / ١٩٧١.
٥. أساس البلاغة / الزمخشري / دار صادر / بيروت / ١٩٧٩.
٦. أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / د. قيس الأوسي / مطبعة بيت الحكمة / بغداد / ١٩٨٨.
٧. الاستغناء في أحكام الاستثناء / شهاب الدين القرافي / تحقيق د. طه محسن / مطبعة الإرشاد البغدادية / ١٩٨٢.
٨. أسرار التكرار في القرآن الكريم / لمحمود بن حمزة الكرمانلي / دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا / دار الاعتصام / ط ٣ / ١٩٧٨.
٩. أسرار العربية / لأبي البركات الأنباري / تحقيق محمد بهجة البيطار / مطبعة الترقى / دمشق / ١٩٥٧.
١٠. إسناد الفعل / رسمية محمد المياح / مطبوعات المجمع العلمي العراقي / ١٩٦٥.
١١. الأشباه والنظائر / السيوطي / تحقيق طه عبد الرؤوف سعد / مكتبة الكليات الأزهرية / ١٩٧٥.
١٢. الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية / السيوطي / شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / مصر / الطبعة الأخيرة / ١٩٥٩.
١٣. إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي / ابن السيد البطليوسي / تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي / دار المريخ / الرياض / ط ١ / ١٩٧٩.
١٤. الأصول / د. تمام حسان / دار الشؤون الثقافية العامة / بغداد / ١٩٨٨.
١٥. الأصول في النحو / ابن السراج : تحقيق د. عبد الحسين الفتلي / مؤسسة الرسالة / ط ٢ / ١٩٨٧.
١٦. أصول النحو العربي / محمد خير الحلواني / جامعة تشرين / اللاذقية / ١٩٧٩.
١٧. إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم / ابن خالوية / دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد الدكن / ١٩٣٨.
١٨. الإعراب عن قواعد الإعراب / ابن هشام الأنصاري / تحقيق لجنة إحياء التراث في دار الأفاق الجديدة / بيروت / ط ١ / ١٩٨١.
١٩. الأغاني / لأبي الفرج الأصفهاني / مصور عن طبعة دار الكتب / المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والنشر.

٢٠. الأعراب في جدول الإعراب ولمع الأدلة/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق وتقديم/ سعيد الأفغاني/ مطبعة الجامعة السورية/ ١٩٥٧.
٢١. الاقتراح في علم أصول النحو/ السيوطي/ تقديم وضبط وتصحيح وشرح د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم/ جروس بريس/ ط١/ ١٩٨١.
٢٢. الفية أبين مالك في النحو والصرف مع نظم الأجرومية لشرف الدين العمري/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ ط١/ ١٩٩٢.
٢٣. أمالي السهيلي/ تحقيق محمد إبراهيم البنا/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١/ ١٩٧٠.
٢٤. الأمالي الشجرية/ ابن الشجري/ مطبعة دار المعارف العثمانية/ حيدر آباد الدكن/ ١٩٣٩.
٢٥. الأمالي النحوية/ ابن الحاجب/ تحقيق د. عدنان صالح مصطفى/ دار الثقافة/ الدوحة/ ط١/ ١٩٨٦.
٢٦. أمية بن أبي الصلت - حياته وشعره/ دراسة وتحقيق/ د. بهجت عبد الغفور الحديثي/ دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ط٢/ ١٩٩١.
٢٧. إنباء الرواة على إنباء النحاة/ القفطي/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ مطبعة دار الكتب المصرية/ ١٩٥٢.
٢٨. الأنصاف في مسائل الخلاف/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ط٦/ ١٩٧٤.
٢٩. النموذج في النحو/ الزمخشري/ تحقيق لجنة أحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨١.
٣٠. الأنوار ومحاسن الأشعار/ الشمشاطي/ تحقيق صالح مهدي العزاوي/ منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ ١٩٧٦.
٣١. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك/ ابن هشام الانصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ط٦/ ١٩٧٤.
٣٢. الإيضاح العضدي/ لأبي علي الفارسي/ تحقيق وتقديم د. حسن شاذلي فرهود/ مطبعة دار التأليف/ مصر/ ط١/ ١٩٦٩.
٣٣. الإيضاح في علل النحو/ الزجاجي/ تحقيق مازن المبارك/ دار النفائس/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٢.
٣٤. الإيضاح في علوم البلاغة/ الخطيب القزويني/ شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي/ منشورات دار الكتاب اللبناني/ ط٢/ ١٩٧٥.
٣٥. البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن/ الزملكاني/ تحقيق د. خديجة الحديثي، د. أحمد مطلوب/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط١/ ١٩٧٤.
٣٦. البسيط في شرح جمل الزجاجي/ لابن أبي الربيع الأشبيلي/ تحقيق ودراسة د. عياد عبد النبي/ دار الغرب الإسلامي/ بيروت/ لبنان/ ١٩٨٦.

٣٧. بغية الوعاة/السيوطي/تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/المكتبة العصرية/بيروت/لبنان/ ١٩٦٤.
٣٨. بلاغات النساء/ ابن طيفور/ دار النهضة الحديثة/ بيروت/ لبنان/ ١٩٧٢.
٣٩. البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق وتقديم وتعليق د. رمضان عبد التواب/ مطبعة دار الكتب/ مصر/ ١٩٧٠.
٤٠. البيان في غريب إعراب القرآن/ لأبي البركات الأنباري/ تحقيق طه عبد الحميد/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٩٦٩.
٤١. البيان والتبيين/ الجاحظ/تحقيق عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ط٥/ ١٩٨٥.
٤٢. تاج اللغة وصحاح العربية/ الجوهري/ تحقيق أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين/ ط٤/ ١٩٨٧.
٤٣. تاريخ بغداد/ الخطيب البغدادي/ المكتبة السلفية/ المدينة المنورة.
٤٤. تاريخ النقد الأدبي/ د. عبد العزيز عتيق/ دار النهضة العربية/ ط٤/ ١٩٨٦.
٤٥. تاريخ النقد الأدبي عند العرب/ طه أحمد إبراهيم/ دار القلم/ بيروت/ لبنان/ ط١/ ١٩٨٨.
٤٦. التثنية في اللغة العربية/ أطروحة ماجستير/ حسين محيسن البكري/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ١٩٨٩.
٤٧. تخريج الفروع على الأصول/ الزنجاني/ تحقيق وتعليق د. عمر أديب صالح/ مؤسسة الرسالة/ ط٣/ ١٩٧٩.
٤٨. تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد/ ابن هشام الأنصاري/ تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي/ المكتبة العربية/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٦.
٤٩. تذكرة النحاة/ لأبي حيان الأندلسي/ تحقيق عفيف عبد الرحمن/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٦.
٥٠. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك/ تحقيق وتقديم محمد كامل بركات/ دار الكتاب العربي/ القاهرة/ ١٩٦٧.
٥١. التطور اللغوي التاريخي/ د. إبراهيم السامرائي/ دار الأندلس/ بيروت/ ط٢/ ١٩٨١.
٥٢. التعريفات/ الشريف الجرجاني/ تحقيق د. أحمد مطلوب/ دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ط٢/ ١٩٨٦.
٥٣. تفسير الجلالين/ تحقيق وتقديم العلامة كريم بن سعيد راجح/ مكتبة النهضة، بغداد/ ط٥/ ١٩٨٨.
٥٤. تفسير القرآن الكريم/ لأبي الفدا إسماعيل ابن كثير/ دار المعرفة/ بيروت/ لبنان/ ١٩٨٢.
٥٥. تقريب الوصول إلى علم الأصول/ ابن جزي/ دراسة وتحقيق د. عبد الله الجبوري/ طبع بمساعدة جامعة بغداد/ ١٩٩٠.
٥٦. التكملة/ لأبي علي الفارسي/ دراسة وتحقيق، د. كاظم بحر المرجان/ دار الكتب/ جامعة الموصل/ ١٩٨٢.

٥٧. التمام في تفسير أشعار هذيل/ ابن جني/ تحقيق احمد ناجي القيسي وآخرين/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط١/ ١٩٦٢.
٥٨. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول/ الأسنوي/ تحقيق وتقديم، د. محمد حسن هيتو/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٢.
٥٩. التنبيه على الأسباب التي أوجب الخلاف بين المسلمين/ ابن السيد البطليوسي/ تحقيق وتعليق د. أحمد حسن كحيل، د. حمزة عبد الله النشرتي/ متبة المثني/ بغداد/ ط٢/ ١٩٨٢.
٦٠. التوطئة/ لأبي علي الشلوبين/ دراسة وتحقيق، يوسف احمد المطوع/ دار التراث العربي للطبع والنشر/ القاهرة/ ١٩٧٣.
٦١. الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي/ دار الشعب.
٦٢. الجامع الصغير في النحو/ لابن هشام الأنصاري/ نشر وتحقيق وتعليق محمد شريف سعيد الزبيق/ دار الملاح/ ط١/ ١٩٦٨.
٦٣. الجامع لأحكام القرآن/ القرطبي/ دار الشعب.
٦٤. الجمل في النحو/ الزجاجي/ تحقيق، علي توفيق الحمد/ مؤسسة الرسالة - دار الأمل/ الأردن/ ط١/ ١٩٨٤.
٦٥. الجمهرة/ ابن دريد/ دار صادر/ بيروت.
٦٦. جمهرة خطب العرب/ احمد زكي صفوت/ دار الحداثة للطبع والنشر والتوزيع/ ط١/ ١٩٨٥.
٦٧. الجنى الداني في حروف المعاني/ المرادي/ تحقيق طه محسن / بغداد/ ١٩٧٦.
٦٨. الحركة والسكون في شعر ما قبل الإسلام/ دراسة تحليلية/ أطروحة ماجستير/ هلال محمد جهاد/ كلية الآداب/ جامعة الموصل/ ١٩٩٣.
٦٩. حروف الإضافة في الأساليب العربية/ يوسف نمر ذياب/ الموسوعة الصغيرة/ ع١١٢/ ١٩٨٢.
٧٠. الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي/ د. عبد العال سالم مكرم/ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع/ الكويت/ ١٩٨٣.
٧١. حلية العقود في الفرق بين المقصور والممدود/ لأبي البركات الانباري/ تحقيق عطية ثامر/ ١٩٦٦.
٧٢. الحماسة البصرية/ البصري/ عالم الكتب/ بيروت.
٧٣. الحياة العربية من الشعر الجاهلي/ د. أحمد محمد الحوفي/ دار القلم/ بيروت/ ط٥/ ١٩٧٢.
٧٤. الخطاريات/ ابن جني/ تحقيق وتعليق علي ذو الفقار شباكر/ بغداد/ ط٤/ ١٩٩٠.
٧٥. خزنة الأدب/ عبد القادر البغدادي/ دار صادر/ بيروت.
٧٦. الخصائص - ابن جني/ تحقيق محمد علي النجار/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط٤/ ١٩٩٠.
٧٧. دراسات في الأدب الجاهلي/ عبد العزيز نبوي/ الصدر لخدمات الطباعة/ القاهرة/ ط٢/ ١٩٨٨.



٧٨. دراسات في أدب ونصوص العصر الجاهلي/ د. محمد عبد القادر أحمد/ مكتبة النهضة المصرية/ ط١/ ١٩٨١.
٧٩. دراسات في اللغة/ إبراهيم السامرائي/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٦١.
٨٠. دلائل الإعجاز/ عبد القاهر الجرجاني/ قراءة وتعليق/ محمود محمد شاكر/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٩٨٤.
٨١. دلالة الألفاظ/ د. إبراهيم أنيس/ مكتبة الأنجلو المصرية/ ط٢/ ١٩٦٣.
٨٢. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس/ شرح وتعليق د. محمد حسين/ نشر مكتبة الاداب بالجماميز/ مصر/ ١٩٥٠.
٨٣. ديوان أمريء القيس/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم/ دار المعارف/ مصر/ ط٤/ ١٩٨٤.
٨٤. ديوان أوس بن حجر/ تحقيق محمد يوسف نجم/ دار صادر/ بيروت/ ط٢/ ١٩٦٧.
٨٥. ديوان حاتم الطائي/ تقديم محمد مفيد قميحة/ منشورات دار مكتبة الهلال/ بيروت/ ط٢/ ١٩٨٦.
٨٦. ديوان الحماسة/ لأبي تمام/ تحقيق عبد المنعم محمد صالح/ منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ ١٩٨٠.
٨٧. ديوان الخنساء/ تحقيق د. أنور أبو سويلم/ نشر بدعم من جامعة مؤتة/ دار عمار/ ط١/ ١٩٨٨.
٨٨. ديوان ذي الأصبع العدواني/ جمع وتحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد نائف الدليمي/ مطبعة الجمهور/ الموصل/ ١٩٧٣.
٨٩. ديوان سحيم عبد بن الحساس/ تحقيق الاستاذ عبد العزيز الميمني/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ١٩٩١.
٩٠. ديوان سويد بن أبي كاهل اليكثري/ جمع وتحقيق محمد شاكر العاشور/ منشورات وزارة الثقافة والاعلام/ ط١/ ١٩٧٢.
٩١. ديوان شعر الحادرة/ تحقيق ناصر الدين الأسد/ دار صادر/ ١٩٨٠.
٩٢. ديوان شعر الخرنق بنت بدر بن هفان/ تحقيق د. حسين نصار/ مطبوعات مركز تحقيق التراث/ دار الكتب/ ١٩٦٩.
٩٣. ديوان طرفة بن العبد/ تحقيق وتقديم فوزي عطوي/ الشركة اللبنانية للكتاب والطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٩.
٩٤. ديوان الطفيل الغنوي/ تحقيق محمد عبد القادر أحمد/ مطابع معتوق أخوان/ بيروت/ ط١/ ١٩٦٨.
٩٥. ديوان عامر بن الطفيل/ دار صادر/ بيروت/ ١٩٧٩.
٩٦. ديوان عبيد بن الأبرص/ دار صادر/ بيروت.
٩٧. ديوان عدي بن زيد العبادي/ تحقيق وجمع محمد جبار المعبيد/ شركة الجمهورية للنشر والطبع/ بغداد/ ١٩٦٥.

٩٨. ديوان عروة بن الورد والسموأل/ دار صادر/ بيروت/ ١٩٦٤.
٩٩. ديوان علقمة/ تحقيق السيد أحمد الصقر/ المطبعة المحمودية/ القاهرة/ ١٩٣٥.
١٠٠. ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي/ جمع وتحقيق مطاع الطرايبشي/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق/ ١٩٧٤.
١٠١. ديوان عنتره/ تحقيق ودراسة/ محمد سعيد مولوي/ المكتب الإسلامي/ القاهرة/ ١٩٦٤.
١٠٢. ديوان قيس بن الخطيم/ تحقيق ناصر الدين الأسد/ دار صادر/ بيروت/ ط٢/ ١٩٦٧.
١٠٣. ديوان المثلث الضبعي/ تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفي/ القاهرة/ ١٩٧٠.
١٠٤. ديوان مسكين الدارمي/ جمع وتحقيق عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية/ مطبعة دار البصري/ بغداد/ ١٩٧٠.
١٠٥. ديوان المفضليات/ المفضل الضبي/ مطبعة الآباء اليسوعيين/ بيروت/ ١٩٢٠.
١٠٦. ديوان النابغة الذبياني/ تحقيق د. شكري فيصل/ دار الفكر/ ١٩٦٨.
١٠٧. ديوان الهذليين/ الدار القومية للطباعة والنشر/ القاهرة/ ١٩٦٥ (نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب).
١٠٨. الرد إلى الأصل في النحو والصرف؟ اطروحة دكتوراه / علي العنبيكي/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ١٩٩٢.
١٠٩. رسائل في النحو واللغة (رسالة الحدود للزمانى)- تحقيق وشرح وعليق د. مصطفى جواد/ يوسف يعقوب مسكوني/ دار الجمهورية/ بغداد/ ١٩٦٩.
١١٠. رسالة الإفصاح ببعض جاء من الخطأ في الإيضاح/ ابن الطراوة المالقي/ تحقيق د. حاتم الضامن/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط١/ ١٩٩٠.
١١١. الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه/ د. مازن المبارك/ مطبعة جامعة دمشق/ ١٩٦٣.
١١٢. الزمن عند الشعراء العرب قبل الإسلام/ عبد الإله الصائغ/ دار الشؤون الثقافية/ بغداد/ ١٩٨٦.
١١٣. سر صناعة الإعراب/ أبن جني/ تحقيق مصطفى السقا وآخرين/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر/ ط١/ ١٩٥٤.
١١٤. شاعر التحريض والفداء لقيط بن يعمر الأيادي/ أحمد الربيعي/ مطبعة الأمة/ بغداد/ ١٩٧٨.
١١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١٤/ ١٩٦٥.
١١٦. شرح أبيات سيبويه/ لأبي جعفر النحاس/ تحقيق زهير غازي زاهد/ مطبعة الغري/ النجف الأشرف/ ط١/ ١٩٧٤.
١١٧. شرح ألفية ابن مالك/ لابن الناظم/ تصحيح وتنقيح محمد سليم اللبابيدي/ منشورات ناصر خسرو/ بيروت/ لبنان.

١١٨. شرح التسهيل/ ابن مالك/ تحقيق د. عبد الرحمن السيد/ مطبعة الانجلو مصرية/ ط١/ ١٩٧٤.
١١٩. شرح التسهيل/ المرادي/ تحقيق وتقديم حسين ثورال(اطروحة ماجستير)/ جامعة بغداد/ ١٩٧١.
١٢٠. ديوان شعر الحطينة/ تحقيق د. نعمان محمد أمين طه/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ط١/ ١٩٨٧.
١٢١. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى/ شرح وتحقيق د. أحمد طلعت/ منشورات دار القاموس الحديث/ دار الفكر للجميع/ ط١/ ١٩٦٨.
١٢٢. شرح جمل الزجاجي/- ابن عصفور الاشبيلي/ تحقيق د. صاحب أبو جناح/ مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر/ جامعة الموصل/ ١٩٨٠.
١٢٣. شرح جمل الزجاجي- ابن هشام/ تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله/ عالم الكتب/ بيروت/ ط٢/ ١٩٨٦.
١٢٤. شرح شافية ابن الحاجب/ الرضي الاسترأبادي/ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين/ مطبعة حجازي/ القاهرة/ ط١/ ١٩٣٩.
١٢٥. شرح شذور الذهب- ابن هشام/ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد/ ط١٠/ ١٩٦٥.
١٢٦. شرح عيون الإعراب/ المجاشعي/ تحقيق وتقديم د. حنا جميل حداد/ مكتبة المنار/ الأردن/ ط١/ ١٩٨٥.
١٢٧. شرح عيون كتاب سيبويه/ القرطبي/ دراسة وتحقيق/ د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه/ مطبعة حسان/ القاهرة/ ط١/ ١٩٨٤.
١٢٨. شرح قطر الندى وبل الصدى/ ابن هشام الانصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١١/ ١٩٦٣.
١٢٩. شرح الكافية/ الرضي الاسترأبادي/ طبع الشركة الصحافية العثمانية/ ١٩١٠.
١٣٠. شرح الكافية الشافية/ ابن مالك/ تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي/ جامعة أم القرى/ مكة المكرمة/ دار المأمون للتراث/ ط١/ ١٩٨٢.
١٣١. شرح كتاب سيبويه - السيرافي/ تحقيق وتقديم وتعليق د. رمضان عبد التواب وآخرين/ الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٩٨٦.
١٣٢. شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية/ ابن هشام الانصاري/ دراسة وتحقيق/ د. هادي نهر/ مطبعة السعادة/ مصر/ ط١١/ ١٩٦٣.
١٣٣. شرح للمع/ ابن برهان العكبري/ تحقيق فائز فارس/ الكويت/ ط١/ ١٩٨٤.
١٣٤. شرح المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات/ لأبي علي الفارسي/ صلاح الدين السنكاوي/ مطبعة العاني/ بغداد/ ١٩٨٣.
١٣٥. شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها/ احمد الأمين الشنقيطي/ مطبعة النهضة/ بغداد/ ١٩٨٨.
١٣٦. شرح المفصل/ ابن يعيش/ عالم الكتب/ بيروت.

١٣٧. شرح المقدمة المحسبة/ ابن بابشاد/ تحقيق خالد عبد الكريم/ الكويت/ ط١/ ١٩٧٦.
١٣٨. شرح الوافية نظم الكافية/ ابن الحاجب/ تحقيق د. موسى بناي العلي/ مطبعة الآداب/ النجف الاشرف/ ١٩٨٠.
١٣٩. شعراء النصرانية/ لويس شيخو اليسوعي/ ج ٢ / مط الآباء اليسوعيين/ بيروت/ ١٨٩٠.
١٤٠. شعر المثقب العبدى/ تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين/ مطبعة المعارف/ بغداد/ ١٩٥٦.
١٤١. شعر النابغة الجعدي/ جمع عبد العزيز رباح/ منشورات المكتب الإسلامي/ دمشق/ ط١/ ١٩٦٤.
١٤٢. شواهد البذل والحال والتميز في القرآن الكريم/ عبد الرحمن القيار/ مطبعة دار السلام/ بغداد/ ١٩٨٦.
١٤٣. الصاحبى - ابن فارس/ تحقيق وتقديم مصطفى الشويبي/ مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر/ بيروت/ ١٩٦٣.
١٤٤. صحيح البخاري/ شرح وتحقيق فاسم الشماعي الرفاعي/ دار القلم/ بيروت/ ١٩٨٧.
١٤٥. طبقات فحول الشعراء/ ابن سلام الجمحي/ قرأه وشرحه محمود محمد شاكر/ مطبعة السعدني/ القاهرة.
١٤٦. طبقات النحويين واللغويين/ لأبي بكر الزبيدي/ تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم/ دار المعارف/ مصر/ ١٩٧٣.
١٤٧. ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية/ د. محمود سليمان ياقوت/ دار المعرفة الجامعية/ مصر/ ١٩٨٦.
١٤٨. ظاهرة التثوين في اللغة العربية/ د. عوض المرسي جهاوي/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ط١/ ١٩٨٢.
١٤٩. الضرورة الشعرية/ السيد إبراهيم محمد/ دار الأندلس/ ط١/ ١٩٧٩.
١٥٠. عبقرى من البصرة/ د. مهدي المخرومي/ مطبوعات وزارة الإعلام/ بغداد/ ١٩٧٢.
١٥١. العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب/ الشيخ ناصيف اليازجي.
١٥٢. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث/ د. محمد حماسة عبد اللطيف/ وكالة المطبوعات. الكويت/ ١٩٨٤.
١٥٣. العين/ الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق د. مهدي المخرومي، د. إبراهيم السامرائي/ دار الرشيد/ بغداد/ ١٩٨٠.
١٥٤. الغرة المخفية شرح الدرة الألفية/ ابن الخباز/ تحقيق حامد محمد العبدلي/ مطبعة العاني/ بغداد/ ط١/ ١٩٩٠.
١٥٥. الفروق الغوية/ لأبي هلال العسكري/ تحقيق لجنة أحياء التراث العربي/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ ط٤/ ١٩٨٠.

١٥٦. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ - لأبي العلاء المعري / ضبطه وفسر غريبه - محمود حسن زناطي / المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر / بيروت.
١٥٧. فقه اللغة وسر العربية / النعالي.
١٥٨. فن الشعر / محمد مندور / سلسلة المكتبة الثقافية / ع ١٢ / مطابع دار القلم / القاهرة / د.ت.
١٥٩. في أصول النحو واللغة / د. فؤاد حنا ترزي / مطبعة دار الكتب / بيروت / ١٩٦٩.
١٦٠. في البحث الصوتي عند العرب / د. خليل العطية / الموسوعة الصغيرة / ع ١٢٤ / ١٩٨٣.
١٦١. في تاريخ الأدب الجاهلي / د. علي الجندي / دار الفكر العربي / القاهرة / ١٩٧٧.
١٦٢. في النحو العربي - نقد وتوجيه، مهدي المخزومي / المكتبة العصرية / بيروت / ط ١ / ١٩٦٤.
١٦٣. القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية / د. عبد العال سالم مكرم / نشر مؤسسة علي جراح الصباح / الكويت / ط ٢ / ١٩٨٢.
١٦٤. قضاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) - الشيخ التستري / مطبعة أوفسيت نديم / بغداد / ١٩٧٩.
١٦٥. كتاب سيبويه / تحقيق وشرح عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ١٩٧٧.
١٦٦. كتاب الكتاب - ابن دستوريه / تحقيق د. إبراهيم السامرائي - د. عبد الحسين الفتلي / مؤسسة دار الكتب الثقافية / الكويت.
١٦٧. كتاب المثنى / لأبي الطيب اللغوي الحلبي / تحقيق وشرح عز الدين التتوخي / دمشق / ١٩٦٠.
١٦٨. الكشف / الزمخشري / دار المعرفة / بيروت.
١٦٩. كتاب المقامات مع شرح للمستشرق سلوستري دي ساسي / ج ٢ / مط باري / ١٧٥٤م.
١٧٠. الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية المبنية على المسائل النحوية / الاسنوي (اطروحة ماجستير / دراسة وتحقيق عبد الرزاق السعدي / جامعة الأزهر / كلية اللغة العربية / ١٩٧٩).
١٧١. اللباب في علل البناء والإعراب / العكبري / دراسة وتحقيق / خليل بنيران حسون / اطروحة دكتوراه / جامعة القاهرة / ١٩٧٦ (ق ٢).
١٧٢. لسان العرب / ابن منظور / إعداد وتصنيف يوسف خياط / دار لسان العرب / بيروت.
١٧٣. اللغة والنحو حسن عون / مطبعة رويال / مصر / ط ١ / ١٩٥٢.
١٧٤. اللمع في العربية / ابن جني / تحقيق حامد المؤمن / مطبعة العاني / بغداد / ١٩٨٢.
١٧٥. ليس في كلام العرب - ابن خالويه / تحقيق احمد عبد الغفور عطار / مكة المكرمة / ط ٢ / ١٩٧٩.
١٧٦. ما ينصرف وما لا ينصرف / لأبي اسحق الزجاج / تحقيق هدى محمود قراعة / القاهرة / ١٩٧١.
١٧٧. المثلث - ابن السيد البطليوسي / دراسة وتحقيق صلاح مهدي علي الفرطوسي / وزارة الثقافة والاعلام / دار الرشيد للنشر / ١٩٨١.

١٧٨. المثل السائر / ابن الأثير / تحقيق احمد محمد الحوفي - وبدوي طبانة / مطبعة النهضة / مصر / القاهرة / ١٩٥٩.
١٧٩. مجالس العلماء - الزجاجي / تحقيق عبد السلام هارون / مكتبة الخانجي / القاهرة / ط ٢ / ١٩٨٣.
١٨٠. مجلة المجتمع العلمي العراقي / م ١٥ / بغداد / ١٩٦٧ (رسالتان للزمخشري "المفرد والمؤلف ومسألة كلمة الشهادة") - د. بهيجة الحسيني.
١٨١. مجلة المجمع العلمي العراقي / م ٣٢ / ج ٢-٣ / نيسان / ١٩٨٣ (بحث بعنوان "التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال / د. محمد ضاري حمادي").
١٨٢. مجلة المورد / م ٤ / ع ٢٤ / ١٩٧٥ (كتاب الموفقي في النحو لأبن كيسان / تحقيق د. عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش).
١٨٣. مجلة المورد / م ٧ / ع ٣٤ / ١٩٧٨ (كتاب أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي - تحقيق د. علي جابر المنصوري).
١٨٤. مجمل اللغة / ابن فارس / دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان / بغداد / ط ١ / ١٩٨٤.
١٨٥. مجموعة شرح الشافية من علمي الصرف والخط / بشرح العلامة الجاربردي وحاشية ابن جماعة / عالم الكتب / بيروت.
١٨٦. المحصول في علم أصول الفقه / الرازي / دراسة وتحقيق طه جابر فياض العلواني / ط ١ / ١٩٧٩.
١٨٧. المختار من صحاح اللغة / تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ومحمد عبد اللطيف السبكي / مطبعة الاستقامة / القاهرة / ط ٤.
١٨٨. المختصر في النحو / الجواليقي / تحقيق محرم جلب / أطروحة ماجستير / كلية الآداب / جامعة بغداد / ١٩٧٠.
١٨٩. مختصر المذكر والمؤنث / للمفضل بن سلمة / تحقيق وتقديم وتعليق د. رمضان عبد التواب / القاهرة / ١٩٧٢.
١٩٠. المذكر والمؤنث / المبرد / تحقيق وتقديم وتعليق - د. رمضان عبد التواب ، صلاح الدين الهادي / مطبعة دار الكتب / مصر / ١٩٧٠.
١٩١. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري / تحقيق د. طارق الجنابي / مطبعة العاني / بغداد / ط ١ / ١٩٧٨.
١٩٢. مراتب النحويين - لأبي الطيب اللغوي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم / دار الفكر العربي / ط ٢ / ١٩٧٤.
١٩٣. المرأة في الشعر الجاهلي / د. علي الهاشمي / مطبعة المعارف / بغداد / ١٩٦٠.
١٩٤. المرتجل - ابن الخشاب / تحقيق ودراسة علي حيدر / دمشق / ١٩٧٢.
١٩٥. المطالع السعيدة في شرح الفريدة / السيوطي / تحقيق د. نبهان ياسين / دار الرسالة للطباعة / بغداد / ١٩٧٧.

١٩٦. المصطلح النحوي/ نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري/ عوض حمد القوزي/ كلية الآداب/ جامعة الرياض/ ط١/ ١٩٨١.
١٩٧. معاني الأدوات والحروف والإعراب المنسوب إلى الحسن بن الحسين البخاري/ دراسة وتحقيق عبد الرحمن أسعد السعدي/ أطروحة ماجستير/ جامعة بغداد/ ١٩٨٩.
١٩٨. معاني القرآن/ الأخفش/ دراسة للدكتور عبد الأمير الورد/ عالم الكاتب/ بيروت/ ط١/ ١٩٨٥.
١٩٩. المعتمد في أصول الفقه/ لأبي الحسن البصري/ تهذيب وتحقيق محمد حميد عبد الله وآخرون/ دمشق/ ١٩٦٤.
٢٠٠. معجم الأدباء/ ياقوت الحموي/ دار المستشرق/ بيروت/ لبنان/ ط٢/ ١٩٢٢.
٢٠١. معجم البلدان/ ياقوت الحموي/ دار صادر للطباعة والنشر/ ١٩٥٧.
٢٠٢. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها/ د. أحمد مطلوب/ مطبعة المجمع العلمي العراقي/ ١٩٨٣.
٢٠٣. مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب- ابن هشام الأنصاري/ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار الكتب العربي/ بيروت/ لبنان.
٢٠٤. مفتاح العلوم/ السكاكي/ تحقيق أكرم عثمان يوسف/ مطبعة الرسالة/ بغداد/ ط١/ ١٩٨١.
٢٠٥. مقاييس اللغة/ ابن فارس/ تحقيق وضبط عبد السلام هارون/ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع/ ١٩٧٩.
٢٠٦. المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني/ تحقيق د. كاظم بحر المرجان/ منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد/ ١٩٨٢.
٢٠٧. المقتضب/ المبرد/ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة/ عالم الكتب/ بيروت.
٢٠٨. المقدمة الجزولية في النحو/ الجزولي/ تحقيق وشرح شعبان عبد الوهاب محمد/ ١٩٨٨.
٢٠٩. مقدمة في الحياة العربية لدراسة الأدب الجاهلي/ د. يحيى الجبوري/ مطبعة المعارف/ بغداد/ ١٩٦٨.
٢١٠. مقدمة في النحو/ خلف الأحمر/ تحقيق عز الدين التتوخي/ مطبوعات مديرية احياء التراث القديم/ دمشق/ ١٩٦١.
٢١١. مقدمة في تاريخ العربية/ د. إبراهيم السامرائي/ الموسوعة الصغيرة/ ع٥٣/ ١٩٧٩.
٢١٢. المقصور والممدود/ لابن ولاد/ بول برونال/ لندن/ ١٩٠٠.
٢١٣. ملحمة كلكامش/ طه باقر/ دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد/ ط٥/ ١٩٨٦.
٢١٤. الممدود والمقصور/ لأبي الطيب الوشاء/ تحقيق وتقديم وتعليق د. رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ١٩٧٩.
٢١٥. مناهج التأليف النحوي من سيبويه إلى ابن هشام/ كريم حسين ناصح/ أطروحة ماجستير/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ١٩٨٦.

٢١٦. منهج الطوسي في تفسير القرآن الكريم (اطروحة دكتوراه - كاسد ياسر الزبيدي) القاهرة/ ١٩٧٦.
٢١٧. المنصف لكتاب التصريف/ ابن جني/ تحقيق مصطفى السقا وعبد الله أمين/ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده/ مصر/ ط١/ ١٩٥٤.
٢١٨. منطق أرسطو/ تحقيق وتقديم عبد الرحمن بدوي/ وكالة المطبوعات/ الكويت/ ط١/ ١٩٨٠.
٢١٩. المهمل بن ربيعة/ حياته وشعره/ دراسة وتحقيق نافع منجل الراجحي (اطروحة ماجستير)/ كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية/ ١٩٨٦.
٢٢٠. نتائج الفكر/ السهيلي/ تحقيق محمود إبراهيم البنا/ دار الرياض للنشر والتوزيع/ ١٩٨٤.
٢٢١. نزعة الطرف في علم الصرف/ الميداني/ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة/ ط١/ ١٩٨١.
٢٢٢. نظام الغريب/ العيسى بن إبراهيم الربيعي/ استخرجه وصححه د. يونس بروذله/ مطبعة هندية بالموسكي/ ط١/ ١٩٨١.
٢٢٣. النكت في تفسير كتاب سيبويه/ الأعم الشنتمري/ تحقيق زهير عبد المحسن سلطان/ معهد المخطوطات العربية/ ط١/ ١٩٨٧.
٢٢٤. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز/ الرازي/ تحقيق د. إبراهيم السامرائي، د. محمد بركات حمدي أبو علي/ دار الفكر للنشر والتوزيع/ عمان/ الأردن/ ١٩٨٥.
٢٢٥. نهج البلاغة للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)/ تحقيق د. صبحي الصالح/ دار الكتاب اللبناني/ ط٣/ ١٩٨٣.
٢٢٦. الهجاء الجاهلي/ صورته وأساليبه/ د. عباس بيومي عجلان/ نشر مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع/ مصر/ ١٩٨٥.
٢٢٧. همع الهوامع شرح جمع الجوامع/ السيوطي/ تحقيق عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم/ دار البحوث العلمية/ الكويت/ ١٩٧٥.
٢٢٨. الواضح في علم العربية/ لأبي بكر الزبيدي/ تحقيق د. أمين علي السيد/ دار المعارف/ مصر/ ١٩٧٥.
٢٢٩. الوجوه والنظائر في القرآن الكريم/ هارون بن موسى/ تحقيق د. حاتم الضامن/ منشورات وزارة الثقافة والاعلام/ ١٩٨٨.
٢٣٠. الوحدات غير المقطعية في اللغة العربية/ ندى يوسف صايل (اطروحة ماجستير)/ كلية الآداب/ جامعة بغداد/ ١٩٩٦.



the definite article (AL) which is on the contrary of the indefinite noun that is in no need for such an evidence.

5. The inflected noun is origin, while branching in an uninflected noun is a question that need reconsideration because of the issues about the: two nouns which outweigh the independence of the uninflected noun.

Here we may say that the uninflected noun is an origin in itself according to our poetic evidence analysis selected from pre-Islamic literature where nature and linguistic infinite which were not complex in that ever,

Out of the Arabic language scholars they origin that. the origin of the uninflected noun has the origin of inflection setting various reasons for the indeclinebility of the uninflected noun which we excluded it from the present study.

The Researcher

Abd-Alhasan k. A. Al-mahyawee

## Abstract

This research deals with two of the terms that interest Arabian grammar, these are the origin (AL-ASL) and branch (AL—FEREE) to them the method of Arabian grammatical writing was attributed, they formed the basic support to one of its evidences, that is the measurement that is regarded as the integrated element for hearing.

The principles and origins of these two terms were traced within the main source of linguistic and grammatical studies (Pre—Islamic Poetry), this research studied these two terms as a phenomenon for writing by which the grammarians completely confine the rules of Arabic language, limited by the period of "Sibawah", till to (Ibn—Hisham), following analyzing quantitative method, making a balance between the opinions which consider a thing as an origin and regard other thing as its branches since there are many uncountable origins and branches in Arabic grammar then the characteristic of this research is to select, choose a method for this study, this research consists of four chapters, introduction, preface as well as results and conclusion the first chapter is assigned to the origin "AL-ASL" and branch "AL-.FEREE" in attribution the second chapter deals with the. origin and branch in some single nouns the third chapter discusses the origin and branch in some grammatical conjugated structures for some nouns. Each of these chapters included three parts the fourth chapter is assigned to origin and branch in meaning letters. it included six parts, because its collected grammatical material is so plenty.

*The most important results of this study are as follows:*

1. The noun is origin and the verb is its branch since the noun is an indication to the named its evidence (its meaning) the verb is infinite because it denotes to gender.
2. Parsing is an origin in nouns, a branch in verbs, construction is an origin in verbs branch in nouns, the nouns acquisitions of such originality in parsing is a main reason far the possibility of the noun to bear meanings of subject case and objective case in addition of the genitive case.
3. Active voice is an origin to passive voice for the attributive relationship held between the verb and subject firstly and between the verb and the passive voice on the other hand.
4. indefinite noun is origin and the definite noun is a branch of it because of the need of the definite noun to the an evidence referring to it such

لو كَانَ لَدِينَا فَاكُونُ يُسَمِّحُ لَنَا إِجَارَةً هَذِهِ الرِّسَالَةَ بِدَرَجَةٍ  
 الدُّكْتُورَاهُ لَا سِتَحَقَّتْ أَنْ نَكُونُ رِسَالَةَ دُكْتُورَاهُ  
 وَإِذَا مَا أُتِمَّ لِهَذَا الطَّالِبِ إِكْمَالُ دِرَاسَتِهِ فَسَوْفَ  
 يَكْتُبُ رِسَالَةً أَكْثَمَ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ

الأستاذ الدكتور  
 مرشد عبد الرحمن العبيدي  
 رئيس لجنة المناقشة  
 ١٩٩٧/٩/٣٠